

المملكة العربية السعودية  
جامعة الملك عبد العزيز  
كلية الآداب و العلوم الإنسانية  
قسم اللغة العربية

تيسير النحو بين الجدوى و الخروج على واقع اللغة  
**Grammatical facilitation between feasibility and  
the egression on the language reality**

إعداد :

علا بنت ياسين البار

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

من قسم اللغة العربية ( فرع اللغة)

محرم 1430 هـ

يناير 2009 م

## المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن مبيّنًا عربيًا ، وبعث فينا بالهدى والحقّ نبيا ، الصلاة والسلام على خير البرية ، أفصح من نطق بالضاد ، وهدى \_ بعون الله \_ إلى سبيل الرشاد .  
أما بعد ،

فقد اهتمّ العرب بتنقيح لغتهم وتجويدها ، وتفاخروا بجزيل اللفظ ، وجميل القول شعرا ونثرا ، ثم جاء القرآن فكان فاتحة الدراسات اللغوية التي أخذت تتطوّر شيئًا فشيئًا ، و كأنّ نور القرآن قد فتّق الأذهان لتُخرج لنا علومًا لغويّة متعدّدة ، كان أحدها علم النحو ، ذلك العلم الذي يكفل ضبط اللسان ويضمن النطق بعربيّة فصيحة بعد انقطاع المشافهة .

وما أن أخذ النحو بالتشعب بكثرة التفريعات والتعليقات ، وبظهور الخلافات ، حتى ظهرت فجوة بين المستوى العلمي المتعمّق ، وبين مبتدئي المتعلّمين ؛ مما شكّل صعوبة تحتاج إلى تيسير . ومن هنا تحرّك النحاة لحلّ ما استجدّ في الساحة العلميّة من شكاوى ، وتقبّلوا النقد بروح علميّة ساعية للتطوير والتحسين ، بل حاولوا هم أنفسهم أن يُخضعوا النحو شكلا ومضمونًا لميزان النقد . وكان نتيجة ذلك أن أسهموا بإنتاج طرق للتيسير ومحاولات كان لها أثرها في تقريب النحو من أذهان المتعلمين .

ثم سار الزمن بالدراسة النحوية حتى جاء العصر الحديث الذي كثرت فيه حركات التيسير ، واختلطت فيه تلك الحركات مع النداءات المغرضة الهدّامة .

ونظرًا لأهمية موضوع التيسير وفائدته في تقريب النحو من أذهان المتعلمين ؛ ونظرًا لغياب منشأ التيسير عن كثير من المحدثين ؛ أردت أن أتناوله في بحثي هذا ؛ حتى أساهم في توضيح الصورة التي باتت مشوّشة ، وغير واضحة المعالم ، وحتى يُستفاد من إسهامات القدماء مع ما أضافه المحدثون للوصول للتيسير المنشود .

وقد رأيت أن أسمى بحشي "تيسير النحو العربي بين الجدوى والخروج على واقع اللغة"  
؛ لأن البحث يدرس جدوى طرق وحركات التيسير \_ بما فيها من اقتراحات \_ من  
عدمها ، وخروجها على واقع اللغة من عدمه . وقد جعلت الخروج على واقع اللغة  
مقابل الجدوى ؛ لوجود اقتراحات غير مجدية ، مع عدم خروجها على واقع اللغة ،  
وهذا ما سيظهره البحث .

ورأيت بحسب مجريات البحث أن أجعله في تمهيد وثلاثة فصول ، وهي على النحو  
التالي :

### التمهيد:

#### ويتكون من ثلاثة مباحث :

- يدرس المبحث الأول معنى التيسير لغة واصطلاحًا ، ويبيّن الفرق بينه وبين التجديد؛  
حتى تتميز الأعمال التي تدخل في إطار الدراسة .
- ويحاول المبحث الثاني التعرف على بداية الشكوى من النحو العربي عن طريق  
التبّع التاريخي لأقوال وآراء النحاة ، وغيرهم من علماء اللغة وأعلام الأدب .
- يحدد المبحث الثالث الجوانب التي أثارت الشكوى من النحو العربي ؛ إذ إن  
التيسير هو حلٌّ لما أثير من شكاوى ، وإكمال لما وجد من نقص ، وتيسير لما وجد  
من تعقيد ، كما سيتبيّن .

### الفصل الأول:

#### وعنوانه : طرق تيسير النحو بين القدماء والمحدثين :

#### ويتكوّن من أربعة مباحث :

- يحاول المبحث الأول التعرف على الطرق اتبعها القدماء في تيسير النحو ، ومدى  
فعاليتها ؛ لمعرفة سير حركات التيسير وبدايتها .
- ويكشف المبحث الثاني عن طرق المحدثين في التيسير ، ويحكم عليها من خلال  
الوظيفة التي أدّتها في واقع تدريس النحو ، وينظر في مدى قبول اللغة لها .

- و يقارن المبحث الثالث بين طرق كلا الفريقين في التيسير .
- ويحاول المبحث الرابع الجمع بين أفضل ما توصل له كلا الفريقين للوصول إلى الفائدة القصوى من طريقيهما .

## الفصل الثاني :

وعنوانه : دراسة نقدية لعدد من اقتراحات التيسير :

ويتكوّن من مبحث واحد :

ويدرس عيّنة من اقتراحات التيسير التي أنتجها المحدثون ، ويقسّمها إلى قسمين :  
قسم خارج على واقع اللغة ، وقسم مجدٍ موافق لواقع اللغة . وهذا التقسيم ناتج عن عرض تلك الاقتراحات على النصوص اللغويّة ؛ لاختبار مدى صحّتها ، وعلى أقوال النحاة ؛ للتأكّد من حسن فهم واضعي الاقتراحات لأقوال النحاة .

## الفصل الثالث :

وعنوانه : خروج التيسير عن مساره ، وكيفية إعادته له :

ويتكوّن من أربعة مباحث :

- يتناول المبحث الأول منه مظاهر خروج حركات التيسير عن مسارها ،
- و يحاول المبحث الثاني التعرّف على الأسباب التي أدّت إلى خروج حركات التيسير عن مسارها .
- ويحاول المبحث الثالث الكشف عن فوائد حركات التيسير واقتراحاته سواء كانت مجدية أو غير مجدية .
- و يحاول المبحث الرابع وضع نقاط توصل حركات التيسير إلى أداء غايتها ، وتحقيق غرضها الذي تهدف له .

وأخيراً ينتهي البحث بخاتمة تعرض تحوي نتائج البحث ، وتعرض التوصيات التي رأيت ضرورة الأخذ بها فيما يخصُّ التيسير بصفة عامّة ، وفيما يخصُّ المحاور التي تحدّثت عنها في فصول البحث على وجه الخصوص .

ونظراً لتعدّد جوانب البحث بين الشكوى من النحو العربي ، و دراسة التيسير، ودراسة خروجه عن مساره ، ونظراً لاختلاف المنهج الذي دُرست به تلك الجوانب بين المنهج التاريخي ، والنقدي ، والنحوي ؛ اطلعت على كتب كثيرة مختلفة ، منها التاريخي ، ومنها النحوي ، ومنها كتب تفسير القرآن ، وكتب أصول النحو ، واختلفت بين القديم والحديث . والحقيقة أنني وجدت صعوبة في الوصول لبعض الكتب يسرّها الله تعالى على يد مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الذي أرسل لي كثيراً من المراجع المصورة ، وعلى يد أستاذتي د. خديجة الصّبّان التي أعانتني بعلمها ومكتبتها ، وعلى يد مشرفي د. عبد الله السلمي الذي لم يوفّر جهداً في توجيهي وإرشادي إلى كتب لم يقع عليها اطلاعي . لكنني اضطررت في بعض المواضع للنقل عن المراجع دون المصادر ؛ لعدم تمكّني من الحصول على تلك المصادر ، رغم بحثي في أماكن عديدة داخل وخارج المملكة .

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يعينني فيما قصدت ، وأن يهديني إلى الصواب ، ويرزقني الإجابة والإخلاص ، وأن ينفع بيسير ما قدّمت ، فالفخر لي إن كان لي في بحر العلم قطرة .

الباحثة

علال البار

## التمهيد :

### المبحث الأول :

#### الفرق بين التجديد والتيسير :

قبل أن أشرع في الحديث عن تيسير النحو وطرقه ومقترحاته ينبغي أن أوضح الفرق بين معنى التيسير والتجديد ؛ إذ إن هناك خلطاً كبيراً بينهما في الدراسات النقدية للنحو العربي . وأبدأ بتناول المعنى اللغوي أولاً .

فاليُسْر لغةً :أصلان يدلُّ أحدهما على انفتاح الشيء وخِفَّتْهُ ، والآخر على عضو من الأعضاء (وهو اليد اليسرى) . و اليُسْر المقصود في هذا المقام من الأصل الأول <sup>1</sup> ، فاليسر ضد العسر <sup>2</sup> ، وهو اللين والانقياد والسهولة ، ومنه التيسير <sup>3</sup> . يقال : أيسر : أي صار ذا يسر . وتيسَّر الشيء واستيسر <sup>4</sup> .

أمَّا الجِدَّة فهي نقيض البلى ، وفي الجَدِّ أصول ثلاثة : الأول العظْمَة ، والثاني الحِطُّ ، والثالث القطع . وقولهم : ثوب جديد من الأصل الثالث ، فكأن ناسجه قطعه الآن <sup>5</sup> . والجديد : بين الجِدَّة . والجديد : ما لا عهد لك به <sup>6</sup> . وجدَّد الشيءَ تجديداً : أعاده جديداً <sup>7</sup> . أي إن التيسير يحدث لشيء موجود ، لك سابق عهد به ، لكنك تطوَّعته وتليَّته . أمَّا التجديد ففيه إنتاج شيء لا عهد لك به .

---

<sup>1</sup> ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تحقيق: عبد السلام هارون . دار الفكر . ( د.ت ، د.م ) ، 6 / 155 بتصرف .

<sup>2</sup> ابن سيده ، المخصص ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال . ط1 ، (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، 1417 هـ 1996 م ) ، 1 / 307 .

<sup>3</sup> ابن منظور ، لسان العرب السابق ، ج 5 ، باب الرء ، فصل الياء .

<sup>4</sup> المخصص ، 307/1 .

<sup>5</sup> مقاييس اللغة ، 1 / 406 . بتصرف .

<sup>6</sup> السابق ، ج3 ، باب الدال ، فصل الجيم .

<sup>7</sup> المخصص ، 7 / 187 .

وبتطبيق هذا المعنى اللغوي على كثير من الدراسات التيسيرية النحوية قديماً وحديثاً نجد أن كل ما فيه إعادة صوغ للمادة النحوية بأسلوب عرض مختلف أو بإضافة أو حذف في الأبواب النحوية بغرض التيسير ، مع بقاء أسلوب تناول اللغة ونصوصها بالطرق التحليلية التقليدية ، والمحافظة على المادة النحوية نفسها يعدُّ تيسيراً.

ومن ذلك محاولة لجنة المعارف المصرية على المستوى العام ( وهو مستوى المراحل التعليمية العامة : الابتدائية ، والمتوسطة ، والثانوية ، والجامعية العامة ) ، ومحاولة د. شوقي ضيف ، ود. مهدي المخزومي على مستوى التخصص ( وهو مستوى الدارسين المتعمقين المعنيين بدراسة العلل الثواني والثالث ، وتفريعات المسائل ، والخلافات والتأويلات ) . أمّا التجديد فهو تناول للنصوص اللغوية تناولاً ليس للدراسة النحوية سابق عهد بها . ومنه محاولة د. تمام حسان في كتابه : " اللغة العربية معناها ومبناها " ، فقد اختلفت المعايير وأسس التحليل التي يتناول بها النصوص اللغوية ؛ إذ تناولها بطريقة مختلفة جديدة ليس للدرس النحوي سابق عهد بها. وعمله هذا تجديد لطريقة التحليل اللغوي ، وليس تيسيراً لها ، وإعادة تقعيد تعتمد أسساً فكرتها تضافر القرائن التي لم يكن للنحو \_ كما قال د. تمام حسان \_ اعتماد عليها من ذي قبل<sup>1</sup> ، كالإعراب والتعليق والتخصيص و التضام وغيرها<sup>2</sup> . ومحاولة د. تمام حسان هذه ليست من التيسير في شيء ؛ إذ أرى أن تدريس النحو وفقها يزيد رفض الطلاب للنحو ونفورهم منه ، كما سيتبين .

ولم أقف فيما اطلعت عليه من دراسات المحدثين على تعريف بهذين المصطلحين إلا عند محمد صاري ، إذ عرّفهما بقوله : " التيسير تبسيط الصورة التي يعرض بها النحو على المتعلم . أما الإصلاح والتحديد فيعني محاولة التغيير الجذري في الأصول التي قام عليها النحو العربي " .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط3 . ( عالم الكتب ، 1418هـ/1998م ) ، 193 ، 194 .

<sup>2</sup> السابق ، 190 .

<sup>3</sup> أ. محمد صاري ، تيسير النحو ترف أم ضرورة ؟! مجلة الدراسات اللغوية ، ( المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ربيع الآخرة 1422هـ/ يوليو \_ سبتمبر 2001م ) ، 3 ، 161 .

والحقيقة أن الخلط بين المصطلحين لم يظهر عند القدماء ؛ لأن الدراسة النحوية سارت عندهم على نهج واحد في تناول اللغة ، ولم يظهر ما يخرج عن المعهود في دراستها . لكن الأمر اختلف في العصر الحديث ؛ إذ ظهرت عند بعض المحدثين دراسات نحوية تعتمد أساساً جديدة في تناول اللغة ، إما متأثرة بعلم اللغة الحديث ، أو ناتجة عن محاولة إعادة النظر في النصوص لاكتشاف طرقٍ وقواعدٍ جديدةٍ يمكن تناول اللغة اعتماداً عليها . ومن هنا ظهر مصطلح التجديد .

إلا أن كثيراً من المحدثين لم يفرّقوا بين مصطلحي التيسير والتجديد ، فخلطوا بينهما في التأليف والدراسة اللغوية . وظهر خلطهم من خلال عناوين كتبهم التي تختلف عن مضمونها ، ومن خلال اقتراحاتهم التي جانبوا الصواب في جمعها تحت مصطلح واحد .

ومن ظهر عندهم الخلط بين التيسير والتجديد في مسميات كتبهم عبد المتعال الصعيدي في كتابه " النحو الجديد " . وقد اختار له هذا الاسم مجرد ذهابه لنظرة جديدة في تعريف الإعراب ، وهو كونه \_ فيما ذهب إليه \_ : "تصرّف أهل العربية في آخر أسمائها و أفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم " <sup>1</sup> . فلم يجعله مرتبطاً بالعامل كما كان عند النحاة <sup>2</sup> . لكن مجرد اختلاف النظرة إلى الإعراب ، والخروج بتعريف جديد للإعراب لا يدلُّ على التجديد ؛ إذ أسُسُ تناول اللغة ثابتة كما كانت عند القدماء .

كما ظهر الخلط بين المصطلحين في عنوان الكتاب عند د. شوقي ضيف ؛ إذ سمّى كتابه "تجديد النحو" ، لكن الأسس التي اعتمدها لذلك التجديد لا تتعدى قواعد التيسير

<sup>1</sup> عبد المتعال الصعيدي ، النحو الجديد . (القاهرة ، د.ن ، 1947) ، 122 .

<sup>2</sup> في حين عرفه النحاة بأنه " تغير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً . عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي ، ط 1 . (الكويت : دار القلم للنشر و التوزيع ، 1406 هـ / 1985 م ) ،



، كما سيتضح من خلال البحث . كما سمى كتابه الآخر "تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، مع نهج تجديده" . وأعتقد أنه عنى بالتجديد إخراج المادة النحوية القديمة بصورة جديدة ، يقول : " وظلت ... أفكر في وضع كتاب أجدد به النحو ، وأقربه لدارسيه ..."<sup>1</sup> . والحقيقة أن تقريب المادة النحوية ليس تجديداً ، وإن كان فيه إخراج لها بصورة جديدة تختلف عما عهد سابقاً ، إلا أنها تظل تيسيراً ؛ إذ أسس تناول اللغة لم تختلف .

و خلط بينهما أحمد الزهراني في رسالته : " اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين " ؛ إذ جمع بين : الاتجاه الإحيائي ( الذي يتناول النحو بالنهج القديم نفسه ، و يتعامل مع النصوص اللغوية بالقواعد النحوية التقليدية نفسها ) ، والاتجاه الألسني (الرافض لمعطيات النحو ، والذي يعتمد أصول وقواعد علم اللغة في النظر إلى اللغة وتناول نصوصها ) ، والاتجاه التعليمي تحت عنوان " اتجاهات تجديد النحو " . كما أدخل د. ياسين أبو الهيجاء ضمن دراسته لمظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة تحت التجديد ما سبق إليه وما لم يسبق إليه من آراء المجمع<sup>2</sup> .

ورغم تنبؤ الأستاذ محمد صاري إلى الفرق بينهما \_ كما سبق \_ إلا أنه وقع في الخلط بينهما في دراسته للكتب النحوية الحديثة ؛ إذ ساوى بين "إحياء النحو"<sup>3</sup> و " اللغة العربية معناها ومبناها" و" في النحو العربي ، نقد وبناء" للدكتور مهدي المخزومي ، فأدخلها جميعاً تحت مصطلح التجديد<sup>4</sup>

في حين أتضح الفرق بينهما لدى د. أحمد عبد الستار الجوارى فرأى بأن السبيل القويم للتيسير هو العودة بالنحو إلى صورته الأولى \_ كما عبّر \_ " ... وحذف ما وُضع من أجزاء وأبواب لا تسدُّ حاجة لغوية ، ... وإنما وُضعت لاستقصاء قاعدة منطقية أو سدّ ذريعة أو ردّ

<sup>1</sup> د. شوقي ضيف ، تجديد النحو ، ط 4 ، ( دار المعارف ، د.ت ) ، 5 .

<sup>2</sup> د. ياسين أبو الهيجاء ، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ط 1 ، (إريد \_ الأردن : عالم

الكتب الحديث ، 2003/ 1424 ، 9 .

<sup>3</sup> السابق ، 162 .

<sup>4</sup> تيسير النحو ترف أم ضرورة؟! 164، 165.

اعتراض متصوّر " <sup>1</sup> . كما قصر د. مهدي المخزومي في كتابه " في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث " حديثه ع لى التيسير دون التجديد ؛ إذ أراد فيه أن يبسر النحو ويخلصه مما علق به طوال عشرة قرون ، كما ذكر <sup>2</sup> . كما تنبّه د. عبد الوارث مبروك سعيد إلى الفرق بينهما ففصل في نقده للدراسات الإصلاحية للنحو بين الدراسات المحافظة ، وذكر منها على سبيل المثال محاولة إبراهيم مصطفى في " إحياء النحو " <sup>3</sup> ، ومحاولة لجنة وزارة المعارف <sup>4</sup> ، وغيرهما ، وبين الدراسات التجديديّة <sup>5</sup> ، وهي التي اتخذت مبادئ وقواعد تحليل جديدة وطبقتها على النصوص ، و منها : محاولة د. تمام حسان ، ومحاولة د. ولسن بشاي <sup>6</sup> . واقتصر د. صبري إبراهيم السيد في تناوله للدراسات النقدية الحديثة للنحو في كتابه : "محاولات في تيسير النحو ، رأي وتعليق " على دراسة محاولات التيسير دون التجديد <sup>7</sup> .

وقد قصرت الحديث في رسالتي هذه على حركات تيسير النحو العربي وطرقه ا و نقدت مقترحاتها ، وبينت جدوى بعضها ، وشطط بعضها ، والأسباب التي خرجت به عن مساره ، دون التعرض للتجديد ؛ إذ هو باب آخر في تناول النحو وقواعده.

<sup>1</sup> د. أحمد عبد الستار الجوّاري ، نحو التيسير ، دراسة ومنهجية ، ( مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، 1404 / 1984 ) ، 11 .

<sup>2</sup> د. مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، ط3 ، ( د.ن ، 1985 ) ، 15 .

<sup>3</sup> في إصلاح النحو ، 112،99 .

<sup>4</sup> السابق ، 113 ، 118 .

<sup>5</sup> في إصلاح النحو ، 98 ، 172 .

<sup>6</sup> في إصلاح النحو ، 173 ، 195 .

<sup>7</sup> أ.د. صبري إبراهيم السيد ، محاولات في تيسير النحو ، رأي وتعليق . دراسات عربية وإسلامية . سلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها د. حامد طاهر .

## المبحث الثاني:

### تاريخ الشكوى من النحو العربي:

نتجت محاولات تيسير النحو العربي من الإحساس بوجود مشكلة في عرض النحو وتناوله ، و من الشعور بصعوبته وتعقيده ، إلا أن هذه المشكلة لم تظهر مع بداية نشوء النحو العربي ، فقد بدأ غضاً يسيراً ، غايته ضبط اللسان و عصمته من اللحن خدمة لكتاب الله ؛ لذا بدأ بنقط المصحف و تحديد حركات الإعراب عليه <sup>1</sup> ، ثم تطور إلى التعرف على الظواهر النحوية و الكشف عنها من خلال ملاحظة النصوص الفصيحة المجموعة من أفواه الثقات ، واستنباط القواعد و وضعها على الأعم الأغلب من تلك النصوص ، ثم تعمق الدرس النحوي و تفرّع إلى تفسير القواعد و تحليلها ثم القياس عليها ، وليس هذا في حد ذاته بعيب ، إلا أنّ إفراط بعض النحاة في استخدام هذه الآليات هو الذي ضخم المادة النحوية ؛ إذ أدت طبيعة العلة النحوية الاجتهادية إلى تعدد تفسيرات الظواهر اللغوية مع عدم الحزم بصحتها . كما أدى تعدد الروايات في النص الواحد إلى ظهور التأويلات والتقدير المتعسفة ، فضلاً عما أنتجه إسراف النحاة في اختراع الأمثلة المتخيّلة من تعقيد للدرس النحويّ.

وبمحاولة تحديد بداية الشكوى يظهر الاعتقاد السائد منذ القدم بكون ابن مضاء (592هـ) أول معترض على النحاة، وهذا الاعتقاد قدّم صرح به أبو حيان بقوله : " ولم أرَ أحدًا من المتقدمين نبّه على اطّراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب " المشرق في النحو " <sup>2</sup> . وذهب إليه أيضًا كثير من المحدثين نتيجة

<sup>1</sup> في أحد الروايات أن زياد بن أبيه طلب من أبي الأسود أن يضع للناس شيئاً يقيمون به كلامهم ، فلما رأى أبو الأسود ضرورة ذلك ، رأى أن يبدأ بإعراب القرآن . د. أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم ، معجم القراءات القرآنية ، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء . ط 3 ( عالم الكتب ، 1997 ) ، 1 / 53 .

<sup>2</sup> أبو حيان الأنصاري . منهج السالك . نقلا عن نظرية النحو العربي القديم ، دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي . كمال شاهين ، ط 1 . ( دار الفكر العربي ، 1423 / 2002 ) ، 159 . وقد نقلت عن المرجع لعدم تمكني من الحصول على المصدر .

تحقيق د. شوقي ضيف لكتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء وإخراجه له. كما ذكر حلمي خليل أن ابن مضاء كان أول من ناقش أصول النحو<sup>1</sup>. غير أن د. أحمد مكي الأنصاري<sup>2</sup> و الأستاذ معاذ السرطاوي<sup>3</sup> ذهبوا إلى أن هو الملهم الأول لابن مضاء في رفض نظرية العامل ، وسيأتي ذكر سبب ما ذهبوا إليه .

و يقودنا البحث التاريخي و النظر في آراء العلماء ، وفي الروايات الواردة عنهم ، و نقد بعضهم بعضاً إلى أبعد من ذلك ، و يكشف حقيقة خفيت عن الكثيرين، وهي وجود الشكوى من النحو العربي تصنيفاً و منهجيةً منذ بداية التأليف النحوي المتكامل. وقد تراوحت الشكوى بين الانتقادات المتناثرة التي ترفض بعض ما أفسد النحو، و الثورات التي تنادي بإلغاء نظريات نحوية لها مكانتها في الدرس النحوي.

ومن خلال النظر الفاحص نجد أن أول انتقاد للدرس النحوي ظهر في القرن الثاني الهجري عند سيبويه (180هـ) فهو يعترض على إفراط من قبله في القياس ، وعلى اختراع صيغ متخيَّلة لم تتكلم بها العرب ، فيقول: " وما قول النحويين : " قد أعطاهوك و أعطاهوني" فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعو الكلام في غير موضعه. وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً"<sup>4</sup>. ويرفض في موضع آخر من كتابه قولهم: "السقي لك" و "الرعي لك" بدلا من "سقياً لك" و "رعياً لك" رغم صحته قياساً ؛ لأنه لم يسمع عن العرب<sup>5</sup> ، وهذا نقد عميق لاستخدام النحاة لآليات العلم وأصوله ولتعاملهم مع النصوص اللغوية ، لكن سيبويه رغم رفضه هذا ضمّن كتابه كثيراً من الأقيسة و الصيغ المفترضة و

<sup>1</sup> حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي . ( الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988 ) ، 59.

<sup>2</sup> د. أحمد مكي الأنصاري ، الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب والعلوم الاجتماعية ، 424\_ 430 .

<sup>3</sup> أ. معاذ السرطاوي ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، ط1 ، ( عمان \_ الأذن : دار مجدلاوي . 1985/1408 ) ، 138.

<sup>4</sup> سيبويه ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط1 ، ( بيروت : دار الجيل ) ، 364/2.

<sup>5</sup> السابق ، 1 / 329.

التمارين غير العملية التي لم تجرِ على ألسنة العرب ، وذلك نحو : " أيّ مَنْ إنْ يأتنا نُعطِه يُعطِه تَأْتِ يُكرِّمُكَ " <sup>1</sup> ، أي أنه وقع فيما انتقد به غيره . وهذا دليل على وجود النقد ، مع عدم وجود آلية أو خطة لعلاج العلة .

وبحسب اعتقاد د. أحمد مكي الأنصاري يكون الفراء \_ في بداية القرن الثالث الهجري (207هـ) \_ تالياً لسيبويه ؛ فربما أنه الملهم الأول لابن مضاء في دعوته لإصلاح النحو \_ كما سبق \_ <sup>2</sup> ؛ إذ تخلص الفراء \_ على حدّ قول د. مكي \_ من قيود نظرية العامل ، و إن لم يصرح بإلغائها <sup>3</sup> . وقد ذهب لهذا الرأي اعتماداً على رأي الفراء في جعل الاسم المنصوب المتقدم في باب الاشتغال ، في مثل : " محمداً أكرمته " مفعولاً به للفعل نفسه دون الحاجة لتقدير فعل محذوف يفسره المذكور <sup>4</sup> ، واعتماداً على إحلال الفراء للجار والمجرور محلّ متعلقاته وأدائه الوظيفة نفسها <sup>5</sup> . لكنني بالرجوع إلى معاني الفراء وجدت أن ما ظنه د. أحمد الأنصاري تحلّصاً من نظرية العامل ما هو إلا رأي في مسائل معينة ، وليس فكرة في هذه النظرية ؛ إذ هو يعترف بما في أكثر من موضع من كتابه . يقول مثلاً في آية : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ <sup>6</sup> أنّ "ثمود" منصوب بضمير "أرسلنا" <sup>7</sup> ، أي بإضمار بإضمار الفعل " أرسلنا " . و قال عن نصب " مودّة " في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أُخِّدْتُمْ

<sup>1</sup> الكتاب ، 406/2 .

<sup>2</sup> أحمد مكي الأنصاري ، أبو زكريا الفراء و مذهبه في النحو و اللغة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الأدب و العلوم الاجتماعية ، 423 .

<sup>3</sup> السابق ، 424 \_ 430 .

<sup>4</sup> أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، 425 .

<sup>5</sup> السابق ، الصفحة نفسها . إذ ألغى متعلق الجار والمجرور و الظرف ، وأعطاهما الوظيفة التي يؤديها المتعلق ، فيقال أن الجار والمجرور خبر .

<sup>6</sup> الأعراف : 73 .

<sup>7</sup> الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . (بيروت . لبنان دار السورور ، د.ت ) ، 1 / 383 .

مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثِنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ<sup>1</sup> : " ومن نصب أوقع عليها الاتخاذ : "إنما اتخذتموها مودة بينكم في الحياة الدنيا"<sup>2</sup> . ومعنى هذا إعمال الفعل "اتخذ" في "مودة" . كما أن رأيه الأول الذي اعتمد عليه د. أحمد يثبت عكس النتيجة التي وصل إليها. فالفراء جعل الفعل نفسه عاملاً في المفعول المتقدّم كما هو عامل في ضميره ؛ لذا أستبعد كون الفراء رافضاً لنظرية العامل ، وأستبعده بالتالي من تاريخ نقد النحو .

ويأتي بعد ذلك الجاحظ في منتصف القرن الثالث الهجري ( 255هـ ) ، فينتقد أسلوب وطريقة عرض النحاة ، وينفذ نظره إلى ضرورة تدريج أسلوب التعليم ، والاكتفاء بالضروري الذي يقوم ألسن المبتدئين ؛ لأنّ ما زاد على ذلك مشغلة ، وليس هناك ما يجبر على الخوض في عويص النحو<sup>3</sup> . و ينادي النحويين بتيسير المؤلفات ، والبعد عن الغموض و التعقيد فيها. فيها. يقول معترضاً على غموض أسلوب الأخصف الأوسط قائلاً له : " أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة؟! وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟! وما بالك تقدم بعض العويص و تؤخّر بعض المفهوم؟! "<sup>4</sup> . وهذه التفاتة من الجاحظ إلى تيسير لغة العلم ، فهي تعرض الحقائق ؛ لذا ينبغي أن تكون سهلة واضحة لا تحتل غير معنى ، ولا تحتاج إلى تأمل وإعادة نظر لفهمها.

ويصل النقد في القرن الرابع الهجري إلى حد الثورة على النحاة عند أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ( 332 هـ ) الذي رفض القياس النظريّ \_ كما فعل سيبويه \_ ، وهو اختراع صيغ لم تنطق العرب بمثلهما، إذ رأى أنّ : " سبيل النحو إتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم " ، و هذا هو القياس الجائر في نظره ، " فأما أن يعملوا قياساً – وإن

<sup>1</sup> العنكبوت ، 25.

<sup>2</sup> معاني القرآن ، 2 / 316.

<sup>3</sup> الجاحظ ، رسائل الجاحظ تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1964 ، 1/178).

<sup>4</sup> الجاحظ . الحيوان ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط2. (مكتبة البابي الحلبي ، د.ت) .

حَسُنَ - يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم " <sup>1</sup> . وهو يتابع سيبويه فيما ذهب إليه من رفض تجويز النحاة لصيغتي : "السقي لك " و " الرعي لك " بدلا من " سقيًا لك " و " رعيًا لك " .

و يرفض ابن ولاد كذلك التأويل و التقدير مع تمام الكلام وعدم حاجته إليهما، كما يرفض إدعاء الحذف و الإضمار <sup>2</sup> . وابن ولاد محقّ فيما ذهب إليه ، فقد وضع يده على نقاط محوريّة مهمّة ، إن تخلص منها النحو وجد سبيله للتيسير ، فالقياس عنده \_ كما يظهر من كلامه \_ ليس مرفوضًا بجملته، إنّما المرفوض هو اختراع صيغ لم تنطق العرب بمثلها . وقبوله هذا قبول منطقيّ ، يجعل القياس في حدّه الطبيعيّ الذي يخدم اللغة ولا يُخرج النحو عن غرضه . واعتماد رأيه هذا يلغي التمارين غير العملية ، والأمثلة المصنوعة من النحو . فأهمية القياس اللغويّة تكمن في توسيع اللغة وإنشاء الكلام على ما يوافق كلام العرب ، لا اختراع صيغ مفترضة لم تنطق العرب بمثلها.

كما أنّ رأيه في التقدير والتأويل كان معتدلاً أيضًا ، فإن تمّ الكلام فلا داعي للتعسف فيهما وتحميل النص ما لا يحتمله ، أما إن دعت ضرورة السياق إليهما فالمفهوم من كلامه ألا مانع منهما . يقول : " إنّما نضمّر إذا كان الكلام محتاجًا إلى الإضمار ، ناقصًا عن التمام . فأما إذا كان الكلام مفيدًا ... فلا حاجة إلى الإضمار " <sup>3</sup> . ورغم أنه لم يبلغ القياس والتأويل والتقدير والحذف والإضمار ، إلا أنّ عمله يعدُّ ثورة في النحو العربيّ ؛ إذ إنّّه أول من وجه اهتمامه لهذه النقاط المنهجية التي تعدُّ أساسًا في دراسة اللغة ، وتناولها تناولًا نقديًا صريحًا وموجهًا.

<sup>1</sup> د. أحمد مختار عمر ، دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، (مجلة الأزهر. العدد 6 شعبان ، 1387هـ) ، 516.

<sup>2</sup> دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، 517.

<sup>3</sup> دعوات الإصلاح النحوي قبل ابن مضاء ، 517 .

وبناء على ما نُقل إلينا من كلام ابن ولاد نستطيع القول أنه صاحب أول نظرة نقدية ثورية متكاملة ، فقد كانت الشكاوى من قبله متفرقة وغير مركزة ، واستطاع هو أن يجد كثيراً من مواطن الضعف التي عكّدت النحو العربي .

وفي القرن نفسه تحوّل جهود النحاة من مجرد النقد إلى بدء محاولات عملية للتيسير فظهر كتاب " الإيضاح في علل النحو " للزجاجي ( 337هـ ) الذي اعترض فيه على طريقة عرض النحاة و تأليفهم ، ورفض العبارات الغامضة و الأسلوب المعقّد . كما رفض التطويل وكثرة الروايات <sup>1</sup> . وتنبّه إلى تكلف بعض النحاة وتمحّلهم في العلل ، فقسمها إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية ، وهي العلل الأولى التي تفيد في معرفة الأحكام الإعرابية ، وهي مفيدة في تعليم الناشئة . وعلل قياسية ، وهي العلل الثواني . وعلل جدلية ، وهي العلل الثالث <sup>2</sup> . والنوعان الأخيران لا يفيدان مبتدئي المتعلمين ، بل تنحصر فائدتهما في المتخصصين في علم النحو وتأمّلهم للعلاقات والروابط والعلل . وحاول الزجاجي في كتابه أن يخلص النحو من تعقيد وغموض علل بعض النحاة ، وذلك بتقريبها من فهم المتعلمين بعرضها بأسلوب واضح سهل . ومنهج الكتاب واضح من عنوانه ، ومن مقدمته التي عرض فيها ما أزم به نفسه في الكتاب ؛ إذ يقول: " اعلم أن العلل التي أودعها هذا الكتاب و الاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطّراً في كتب البصريين و الكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة ، فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهذّبت و سهّلت مراتبها، و الوقوف عليها " <sup>3</sup> .

إلا أنّ الزجاجي رغم ذلك لم يسلم من الغموض فقد جرته الفلسفة إلى الوقوع فيه، يقول في إجابته عن القائلين بأن المرتبة الأولى في التقديم للاسم ، ثم الفعل، ثم الحرف: "... هذه مغالطة ليس يشبه الحدث المحدث، ولا العلة المعلول، وذلك أنا نقول: إن الفاعل في

<sup>1</sup> الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط 6 ، ( بيروت \_ بنان : دار النفائس ، 1416 / 1996 ) ، 39 .

<sup>2</sup> السابق ، ص د ، هـ من مقدمة شوقي ضيف على الإيضاح ، تحقيق د. مازن المبارك .

<sup>3</sup> السابق ، 78 .



جسمٍ فعلا ما من حركة و غيرها سابق لفعله فيه لا للجسم فنقول: إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب لا يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به. فكذلك هذه الحروف العوامل في الأسماء و الأفعال و إن لم تكن أجساماً " <sup>1</sup> . وقد أخذ عليه كثير من المحدثين <sup>2</sup> إدخاله المنطق في التعليل <sup>3</sup> ، لكن ما يجعلنا نلتمس العذر للزجاجي هو أن هذا الكتاب من كتب أصول النحو ، وليس من كتب النحو ، وأن نحو هذا الكتاب لا يُعرض على الناشئة ، ولا على المتخصصين ، بل يُعرض على العلماء المتخصصين المتمرسين في علم النحو .

و تظهر في القرن نفسه محاولة عمليّة أخرى تنتقد أسلوب النحاة و منهجيّتهم أيضاً ، و لا تكتفي بالشكوى ، بل تضع النقد في موضعه الصّحيح ؛ لتخرج للنحو صورة مقترحة لتيسيره ، وهي محاولة أبي جعفر النحاس النحويّ المصريّ ( 338 هـ ) في كتابه " التفاحة " ؛ إذ كان أول من استغنى عن بعض الأبواب النحويّة لتنقيح النحو من الأبواب غير العمليّة ، مثل : باب الاشتغال ، والتنازع ، كما طرح العلل و ابتعد عن الفلسفة و التأويل و التقدير <sup>4</sup> .

وفي القرن الخامس الهجري يظهر نقد أبي العلاء المعري <sup>5</sup> ( 449 هـ ) واضحاً و صريحاً فيتناول جانبي التّأليف و المنهجية ، ويستنكر استغلاق أساليب النحاة و صعوبتها، يقول في رسالته : " وقد يقع في الكتب ألفاظ مستغلقة ، فمنها ما يكون تعذر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب ؛ لأنه يكون مستوراً [مشتملاً] على ما بعد من الألفاظ، وعلى ذلك جاءت

<sup>1</sup> الإيضاح في علل النحو ، 68.

<sup>2</sup> كما عابوا على كثير من النحاة غيره ، في موجهة ادّعت خضوع النحو بعلم المنطق والكلام . ينظر في " أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري " 112، 113 . و " تقويم الفكر النحوي " لد. علي أبو المكارم .

<sup>3</sup> منهم د. محمد سالم صالح في كتابه " أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري " الذي عرض بعض علل الزجاجي في إطار دراسته لتأثير علم المنطق وعلم الكلام في النحو العربي ، وهو محقّق فيما رآه من وضوح ذلك في علل الزجاجي ، 115، 116 ، وغيره كثيرون .

<sup>4</sup> دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، 517 .

<sup>5</sup> أبو العلاء المعري شاعر معروف . ورغم أنه ليس نحويّاً إلا أن له وقفات نحوية . وهناك بعض الأبحاث التي تناولت آراءه النحوية بالدراسة ، منها : " النحو وآثار أبي العلاء المعري " وهي رسالة دكتوراة أعدها د. محمد أبو المكارم قنديل ، و " الدراسات النحوية والصرفية عند المعري " وهي رسالة دكتوراة قدمها د. عبد الوهاب كاظم السعدون .

عبارة سيويه في بعض المواضع، ومنها ما يستبهم؛ لأن صاحب الكتاب يكون قاصداً لإبهامه. و يقال إن النحويين المتقدمين فعلوا ذلك ليُفتقر إليهم في إيضاح المشكلات<sup>1</sup>، و يعترض على تقديرات سيويه و أبي سعيد السيرافي، حيث يقول: " و يقدرّون ما يستغني الكلام عنه"<sup>2</sup>.

و يتلوه في القرن نفسه اعتراض الفقيه الظاهري ابن حزم ( 456هـ ) الذي هداه فكره إلى سحب الظاهرية إلى اللغة، فطالب بالأخذ بظاهر النص اللغوي دون التأول فيه<sup>3</sup>، كما رفض العلل النحوية و سمها بالفساد<sup>4</sup>، و التزم وضوح العبارة ودعا إليه في كل العلوم، وحث على توصيل العلم بلغة يفهمها عامة الناس، ودعا إلى تجنب كل مُستغلق معقد، و عزا التعقيد إلى علم المنطق، و سير المؤلفين وراء هذا المنهج في التأليف<sup>5</sup>. كما نبّه على ضرورة الاكتفاء بالكتب التي تعطي مبادئ العلم دون تفرعاته؛ لتحقيق غرض ضبط اللسان وإتقان المخاطبة. فالتفرعات والتعليقات ليست سبيلا لذلك، ولا فائدة من التزيّد إلا لمن أراد معاشاً من ذلك — من وجهة نظره — وأقلُّ ما يجزئ من النحو كتاب " النحو الواضح" للزبيدي أو ما نحا نحوه ك"الموجز" لابن السراج<sup>6</sup>، و نادى بإلغاء القياس من جميع علوم اللغة و الدين، و الاكتفاء بظاهر المسموع في اللغة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> د. محمد عبد المجيد الطويل، مشكلات نحوية، ط1، ( القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2002)، 193.

<sup>2</sup> دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء، 518.

<sup>3</sup> إذ يعتمد مذهبهم على الأخذ بظاهر النص، ( رغم أنهم قد يجتهدون فيه إلا أنهم لا يتجاوزون ظاهر النص ) ويرفض كل ما فيه رأي أو ظن من تأويل أو تعليل أو قياس. محمد عيد، أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، ط4، ( القاهرة: عالم الكتب، 1989/1410)، 51.

<sup>4</sup> سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ( بيروت: دار الفكر، 1389هـ/1969م)، 45.

<sup>5</sup> السابق، 38.

<sup>6</sup> السابق، 44، 45.

<sup>7</sup> السابق، 30.

وشكوى ابن حزم لم تكن نابعة من تفكير لغويٍّ \_ كما ذكرتُ سابقًا \_ بل كانت نتيجة فكره الفقهيِّ . وهذا من قبيل تأثر النحو بغيره من العلوم ، فكما تأثّر سابقًا بالقياس الفقهيِّ والفلسفة والمنطق تأثّر أيضًا هنا بهذا المذهب الفقهيِّ .

ويمكن الاستفادة من رأي ابن حزم هذا في إطلاع المبتدئين على مبادئ العلم وقواعده التي تمكن من ضبط اللسان دون الفروع والتعليقات الدقيقة ، إلا أن إطلاعهم بحسب مستواهم على العلل القاطعة<sup>1</sup> \_ كما وجه ابن مضاء ، كما سيأتي \_ أمر لازم من وجهة نظري ، فهو أحرى بتثبيت الحكم .

ويعترض ابن سنان الخفاجي في القرن نفسه ( 466هـ ) على تعاليل النحاة و يرى بأنّها ضعيفة واهية ، يقول : " فأما طريقة التعليل ، فإنّ النظر إذا سلط إلى ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد . بل لا يثبت شيء البتّة ؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك "<sup>2</sup> .

و في القرن السادس يظهر اعتراض ابن الطراوة ( 528هـ ) على الإفراط في التعليل<sup>3</sup> والإيغال في القياس<sup>4</sup> ، ونداؤه بالاكْتفاء بما يقيم الدليل على صحّة الحكم النحويِّ ،

<sup>1</sup> العلل القاطعة ، هي العلل التي يُقطع بها تساؤل السائل سواء كانت أُولاً أم ثوابي . يقول ابن مضاء في التلخيص من النقاء الساكنين : " فأما " أكرم القوم " وأمثاله ، فلا يمكن فيه إلا التحريك ، فيقال : لم حُرِّكت الميم من " أكرم " وهو أمر ؟ فيقال له : لأنه التقى ساكنًا آخر ، وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال ، فإنّ أحدهما يُحرِّك . فإن قيل : ولم لم يُترك ساكنين ؟! فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن لناطق . فهذه علّة قاطعة وهي ثانية " . الرد على النحاة ، 131، 132 .

<sup>2</sup> ابن سنان الخفاجي الحلبي ، سرّ الفصاحة ، ط 1 ، ( دار الفكر ، 2006 / 142هـ ) ، 33 .

<sup>3</sup> د . عياد الثبيتي ، ابن الطراوة النحوي ، ط 1 ، ( مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، 1403هـ / 1983 م ) ،

وبالاعتماد على السماع<sup>1</sup>، وله في الرد على النحاة كتب منها : الرد على سيبويه و آخر في الرد على الفارسي<sup>2</sup>، و ثالث في الرد على الزجاجي<sup>3</sup>.

و بعد كل هذه الاعتراضات يأتي في نهاية القرن السادس اعتراض ابن مضاء (592هـ) الذي حركه مذهبه الظاهري أيضاً . فتكاملت في ندائه فكرة الثورة ، وجمع ما كان منشوراً في اعتراضات من قبله ، سواءً تأثر بها أم لم يتأثر . فقد طالب بتخليص النحو من نظرية العامل<sup>4</sup> ، وتخليصه من العلل عدا العلل القاطعة سواء كانت أولاً أم ثواني<sup>5</sup> ، و نادى بتخليص النحو من المنطق و الفلسفة و التقدير و التأويل<sup>6</sup> و الإضمار<sup>7</sup> و الحذف<sup>8</sup> . و نادى بإلغاء التمارين غير العملية التي أنتجها إفراط النحاة في القياس ، وهو يرى أن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بالمظنون المستغنى عنه؟!<sup>9</sup> .

و ابن مضاء و إن تكاملت في ندائه فكرة الثورة بصياغتها و حدتها، إلا أنه غير سابق، بل مسبق في أكثر بنودها. وقد أصاب ابن مضاء في بعض ما دعا إليه ، فتوسطه في قبول العلل ، واكتفاؤه بالعلل القاطعة ومطالبته بتخليص النحو من المنطق والفلسفة والتمارين غير العملية أمر محمود ، ييسر الدرس النحوي ، وينقحه ممَّا لا يحتاج إليه ، إلا أن رفضه التأم نظرية العامل غير صحيح من وجهة نظري ؛ فهي نظرية تعليمية وضعت للتيسير على الطلاب ، لا للتعسير عليهم ، وتجاوزت القصد بكثرة تتبع النحاة لها . أمَّا رفضه للتقدير

<sup>1</sup> السابق ، 304 .

<sup>2</sup> السابق ، 92 .

<sup>3</sup> السابق 197،198،199 .

<sup>4</sup> ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط3 ، ( القاهرة : دار المعارف ، د.ت ) .

<sup>5</sup> السابق ، المدخل 37، و كتاب الرد على النحاة 132 .

<sup>6</sup> السابق ، 17،56 .

<sup>7</sup> السابق ، 88 .

<sup>8</sup> السابق ، 78،79،137 .

<sup>9</sup> الود على النحاة ، 140 بتصرف .

والتأويل والإضمار والحذف جملةً غير مقبول ؛ إذ اللغة العربية لغة إيجاز ، يكثر فيها الحذف الذي يترتب عليه التقدير الذي ينبغي أن يكون بما يحتمله النصُّ ويقبله السياق .

وفي القرن نفسه أيضًا ألف ابن رشد ( 595هـ ) المعاصر لابن مضاء كتاب "الضروريُّ في صناعة النحو" ، ليصقل بذلك الفكرة التي تنبّه لها الجاحظ قبله ، ويخرجها في مؤلف مثل فكرته ، وطبّقها على المادة النحويّة. فقد قصر ابن رشد كتابه على الضروريِّ في تعلم لغة العرب ، وعلى الكليّات التي يحتاجها المبتدئون ؛ ليتدارك بذلك القصور الذي غفل عنه النحاة في منهجيّة المؤلفات النحويّة ، فيعترض على تقسيم الأبواب النحوية ، يقول : " و أمّا علم التركيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع الكلام في المعربات ، ولم يجعلوه على حدة " <sup>1</sup> . ويخقد تفريعهم للنحو، وتكلّفهم للعلل، حتى حملوا الصنّاعة فوق ما تحتمله <sup>2</sup> ، على حدّ زعمه .

كما يشير إلى التوسّط في القياس ؛ إذ القياس مهمٌّ في نحو التعليم \_ على حدّ قوله \_ ؛ لأنه يعطي أسباب الأمور الكلية <sup>3</sup> ... وهي التي وجدوها بالنقل عن العرب " <sup>4</sup> . ويرفض الإفراط فيه ؛ لأن الإفراط فيه يجعله ضعيفًا والمدار على السماع ، يقول : " ... فإنّ جُلّ ما أُثبت وجوده في هذه الصناعة إنما أُثبت بطريق السماع والاستقراء ، وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياسَ فيما جُهل سماعه ؛ أنهم يقيسون المجهول على المعلوم ، وهو ضعيف ، وربما أفرطوا حتى يرُدُّون السماع بالقياس " <sup>5</sup> . والحقيقة أن في رأي ابن رشد في القياس نظر ؛ إذ إذ لا ضير في أن يُقاس ما جُهل سماعه على ما سُمع إن اشتركا في العلة الموجبة للحكم

<sup>1</sup> الضروري في صناعة النحو ، 8.

<sup>2</sup> السابق ، 4.

<sup>3</sup> ويعنى بالأمور الكلية الأحكام والقواعد الأساسية في تعلّم النحو والتي يضبط بها اللسان ، دون الأحكام الفرعية التي لا تفيد النطق شيئًا ، يقول ابن رشد : " فظاهر هذه الصناعة يعطي الكليات والقوانين وأسبابها الي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها ، ... ، وأعني بالكليات ... أقاويل عامة يعرف بها جزئيات كثيرة " السابق ، الصفحة نفسها .

<sup>4</sup> السابق ، 7.

<sup>5</sup> السابق ، الصفحة نفسها .

، فالقياس " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " <sup>1</sup> ، أما عن ردّ السماع بالقياس ، فأريه مقبول ، من وجهة نظري ؛ لأن القياس معتمد على السماع ، مبني عليه .

وقد أشار ابن رشد إلى نقطة مهمة ، أثارت كثيراً من الجدل والنقاش في العصر الحديث ، رغم تأخر ظهور كتاب ابن رشد للساحة العلمية ، وهي نحو الألفاظ ونحو المعاني <sup>2</sup> \_ كما عبّر \_ ، ونحو الأساليب كما ينادي بعض المحدثين اليوم ، وسيأتي الحديث عن فكرة نحو الأساليب في الفصل الثاني .

كما رأى أن الخلط بين المنطق و النحو جهل بأصول الصناعة <sup>3</sup> ، لكره \_ رغم ذلك \_ عمّد الدرس النحويّ من حيث أراد تيسيره ؛ إذ لم يسلم من استخدام المصطلحات المنطقيّة المعقدة <sup>4</sup> ، ومن اضطراب الجملة في لغته <sup>5</sup> . بالإضافة إلى وقوعه في استخدام المنطق <sup>6</sup> ، كما لم يسلم من الخلط والصعوبة في تبويبه <sup>7</sup> ، فجمع بين الصرف والنحو والبلاغة .

وبغض النظر عن كون ابن مضاء سابقاً على ابن رشد أو العكس ، فدعوتهما تختلف في كثير من جوانبها ؛ إذ تركز دعوة ابن مضاء على مضمون النحو ومنهج تناول النحاة للغة ، وتشمل دعوة ابن رشد جانبي العرض والمضمون .

<sup>1</sup> أبو البركات الأنباري ، مع الأدلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ( مطبعة الجامعة السورية . 1377هـ ) ، 93 .

<sup>2</sup> ويقصد بذلك تعلم ما ما يصحّ به اللفظ ، ويتسقيم به المعنى ، الضروري في صناعة النحو ، 5 .

<sup>3</sup> الضروري في صناعة النحو ، 138 .

<sup>4</sup> السابق ، 28 ، 30 ، من مقدمة المحقق .

<sup>5</sup> السابق ، 31 .

<sup>6</sup> السابق ، مقدمة المحقق ، 28 ، 30 .

<sup>7</sup> السابق ، 3 ، 30 ، من مقدمة المحقق .

و تُظهر دراسة سمات المذاهب النحويّة أن نحاة الأندلس بصفة عامّة رفضوا التعمّق في العلل؛ إذ رأوا ألا طائل من ورائها، كما أكثروا من الاعتماد على السماع ، وقللوا من الأقيسة النظرية<sup>1</sup>.

ولم يتوقّف الاعتراض عند هذا العصر، ففي القرن السابع تجد ابن مالك ( 672هـ ) يرفض الإفراط في القياس، و السعي وراء اختراع التمارين غير العملية. فيقول : في باب البدل: " و يبدل المضمر من الظاهر، نحو: " رأيت زيدًا إياه " و المضمر من المضمر، نحو: رأيتك إياك" ولم أمثل بهذين المثالين إلا جريًا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضًا. و الصّحيح عندي أن نحو: " رأيت زيدًا إيّاه " لم تستعمل في كلام العرب نشره و نظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلا.<sup>2</sup>

وفي القرن الثامن الهجري يظهر أبو حيّان ( 745هـ ) فيرفض العلل، و ينكر على النحويين ولوعهم بها، وكثرة اختلافهم فيها مع عدم جني الفائدة من ذلك الخلاف، يقول: " لو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحويّة مسندة للسمع الصحيح لكان أجدى و أنفع. وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعاليل الحكم الواحد، و معارضات و مناقشات وردّ بعضهم على بعض في ذلك... فنسأم من ذلك وما يحصل في أيدينا شيء من العلم "، كما يرفض أبو حيّان القياس، و يعترض على الأخذ به ، يقول: " لا يمكن الأخذ بشيء قياسًا، و إنما السّماع هو أساس كل شيء و إنّنا ينبغي أن نستعمل ما استعمله العرب و نطقت به، ولا نقيس ؛ لئلا نتكلم بكلام لم يسمع عن العرب "<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى عبد العزيز السنجرجي ، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ط 1 ، ( المكتبة الفيصلية ، 1986 / 1406 ) ، 89 .

<sup>2</sup> ابن مالك ، شرح التسهيل ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد . ود . محمد بدوي المختون ، ط 1 ، ( هجر للطباعة و النشر ، 1990 / 1410 ) ، 3 / 332 .

<sup>3</sup> أبو حيّان ، منهج السالك . نقلا عن نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين . حسن سعيد الملخ .

وهكذا يظهر أنّ الشكوى من النحو العربيّ ظهرت منذ القدم . و بدأت على يد أهم علماء النحو، و يُلاحظ أيضاً أنّها تراوحت بين التعليقات المتناثرة و بين المحاولات العمليّة، و بين النقد الصريح الثائر. و تراوحت أيضاً بين نقد الأسلوب و العرض، و نقد المنهجية ، إلا أنّها لم تكن تامّة النضج عند كثير من النحاة ، ولم تكن ثابتة وإن أنتجت محاولات عمليّة للتيسير \_ كما سيأتي \_ فبعض النحاة الذين لاحظوا مواطن النقص ونقدوها قد وقعوا فيما انتقدوا به غيرهم \_ كما مرّ سابقاً \_ مثل سيويو ، والزجاجيّ، وأبي علي الفارسيّ ، وابن رشد ، وابن مالك. وأستطيع أن أقول أن أول بذرة للثورة الكاملة الموجهة كانت عند ابن ولاد ، ثم ابن مضاء ، ثم ابن رشد.



## المبحث الثالث :

### جوانب الشكوى من النحو والنحاة :

لقد آثرت أن أخصّص مبحثي للحديث عن الجوانب التي أثارت الشكوى من النحو ؛ حتى يسهل علاجها ، وقد أظهرت الدراسة التاريخية أنّها تناولت جانبي : الشكل والمضمون .

أولاً : فيما يتعلّق بجانب الشكل ، أو طريقة عرض المادة النحويّة<sup>1</sup> :

#### غموض أساليب بعض النحاة، وصعوبة عبارات مؤلفاتهم :

يظهر للنّاظر في المؤلفات النحويّة غموض وصعوبة العبارة في كثير منها ؛ ممّا يتطلب من المتعلم وقتاً و جهداً و إطالة نظر لفكّ إغازها . فينصرف المتعلم عن تعلم القاعدة التي تضبط لسانه إلى تفسير غوامض عبارات المؤلّفين ؛ هذا ما أدّى إلى ظهور الشكوى و المطالبة بالتيسير . وقد ظهرت تلك النداءات على يد العلماء أنفسهم وفي فترات زمنية مختلفة ، كما مرّ معنا . وكان الجاحظ أكثر العلماء جرأة في الاعتراض على غموض المؤلفات ، وتلاه الزّجاجي ، ثم أبو جعفر النحاس ، ثم ابن جني ، ثم أبو العلاء المعري ، وأخيراً ابن الرشد .

ومن ينظر في مقدمات الشّرح يجد اعترافاً بغموض المتون المشروحة و إغازها، مثل شرح المفصل لابن يعيش ( 643هـ) الذي ألّفه ليزيل ما وقع فيهم من إجمال وإشكال ، وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه ، فقال: " منها: لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تجاذبته معانٍ، فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل ، فاستخرت الله \_ تعالى \_

<sup>1</sup> وهو الطريقة والأسلوب الذي تُعرض به المادة النحوية ، ويتضمن طريقة المؤلّف ، كأن يكون مختصراً أو شرحاً أو حاشية أو تعليقة ، وأسلوب النحاة وعباراتهم في الكتب ، ومنهج تبويبهم وتقسيمهم للمادة النحوية ، من تدرّج في تعليمها ، أو إعادة تنسيق أبوابها . وأبرز ما ظهرت الشكوى منه في جانب العرض هو عبارات النحويين التي استدعت الشرح لإزالة ذلك الغموض .

في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله، وأتبع كل حكم منه حججه وعمله" <sup>1</sup>. و كذلك السيوطي في "همع الهوامع بشرح جمع الجوامع" ( 911هـ). وقد يقوم صاحب الكتاب نفسه بشرحه لما تبين له من غموض فيه، مثل "شرح التسهيل" لابن مالك، وشرح شذور الذهب لابن هشام، وغيرهما.

وقد كان نتيجة تنبُّه النحاة لغموض العبارة أن أَلْفُوا كِتَابًا سَهْلَةً المَأْخُذ، غرضها الرئيس هو عرض النحو بصورة تعليمية واضحة بعيدة عن الغموض و التعقيد لا تتناول من الموضوع النحويِّ إلا ما له أثر في تقويم اللسان، مبتعدة عن الأوجه المختلفة والتعليقات الفلسفية، والتشعيبات التي لا يحتاجها المبتدئ، ولا ضرر من جهله بها؛ حتى يتمكن المتعلّم من ضبط القواعد و الأحكام، وبالتالي إتقان اللغة و السلامة من اللحن، ومن تلك الكتب:

- أ. كتاب "المقتصد لشرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني، الذي ألفه استجابة لطلب قدم إليه لتيسير كتاب "الإيضاح"، وإلانة جانبه وكشف ظلمه، بشرح يوفي مقاصده ولا يتعدها <sup>2</sup>.
- ب. كتاب "الجمل" للزجاجي.
- ج. كتاب "التفاحة" لأبي جعفر النحاس.
- د. كتاب "الواضح في النحو" لأبي بكر الزبيدي. وغيرها.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن أسلوب المؤلف الواحد قد يختلف من كتاب إلى آخر، فتجد أبا علي الفارسي الذي أطل كتاب "الحجة" و أغمضه، قد أحسن تأليف كتاب "الإيضاح العضدي" فجعله سهل العبارة، واضح الأسلوب، قريب المأخذ في أوله، عميقًا في آخره، خاليًا من الغريب، مع شمول مادته العلمية <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، (بيروت: عالم الكتب، د.ت)، 2 / 1.

<sup>2</sup> عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد لشرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار رشيد للنشر، 1982)، 68 / 1.

<sup>3</sup> د. سعود أبو تاعي، خصائص التأليف في القرن الرابع الهجري، ط1، (القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 2005/ 1425)، 121 / 120 بتصرّف.

## ويمكن إجمال أسباب غموض العبارة في النقاط التالية:

- كثرة التقديم و التأخير، و الفصل في العبارة.
- احتمال العبارة غير معنى : ومن أمثلة ذلك تفاوت دارسي الكتاب في فهم عبارة سيوييه ، هذا ما أدى إلى ظهور كثير من الخلافات النحوية <sup>1</sup> .
- غموض الألفاظ المستخدمة ، سواء قصد المؤلف لذلك أم لم يقصد ، و ذلك كما في عبارة سيوييه في بعض المواضع ، وفي عناوين أبواب كتابه ، نقل أحد الباحثين عن أبي العلاء المعري: " وقد يقع في الكتب ألفاظ مستغلفة، فمنها ما يكون تعذر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب، لأنه يكون مستورا [مشتملا] على ما بُعد من الألفاظ ، وعلى ذلك جاءت عبارة سيوييه في بعض المواضع ، ومنها ما يستبهم ؛ لأن صاحب الكتاب يكون قاصدا لإبهامه. و يقال إن النحويين المتقدمين فعلوا مثل ذلك ليفتقر إليهم في إيضاح المشكلات" <sup>2</sup> .
- الإيجاز المخل الذي يؤدي إلى غموض العبارة، وذلك كما في كتاب "الحدود في النحو" للرماني <sup>3</sup> . وكذا كل المتون النحوية .
- كثرة الاستطراد.

### ثانياً المضمون :

وقد ظهر الاعتراض على منهجية المادة النحوية أو آلية تناول اللغة ، وعلى نظرية العامل التي فسّر بها النحاة حركات أواخر الكلمات ، وارتباط بعضها ببعض في الجملة ، وعلى توابع هذه النظرية وعوارضها ، وفيما يأتي تفصيل ما أُجمل سابقاً من الجوانب التي أثارت الشكوى من المضمون النحوي :

<sup>1</sup> د. عبد الكريم جواد كاظم الزبيدي ، دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيوييه ، ط 1 (جدة ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1983/1403) ، 9 ، 10.

<sup>2</sup> مشكلات نحوية ، 193.

<sup>3</sup> خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ، 32.

## 1) الإفراط في استخدام المنطق و الفلسفة :

كان إفراط بعض النحاة في إخضاع المادة النحوية للمنطق ، وفلسفة الأحكام أحد أهم أسباب تعقيد الدرس النحوي ؛ إذ أحال الإفراط فيهما النحو إلى أَلغاز ورموز يصعب تفسيرها. وقد ظهر كل منهما بوضوح في كثير من المؤلفات النحوية ، فنرى مثلا أن ابن السَّرَّاج يضع أبواب كتابه " الأصول " على ألفاظ المنطقيين و تقاسيم الفلاسفة<sup>1</sup> ، و الزجاجي يستخدم الفلسفة في مواضع من كتابه ، كما في ردّه على القائلين بأن المرتبة الأولى في التقديم للاسم ، ثم الفعل، ثم الحرف : "... هذه مغالطة ليس يشبه هذا الحدث و المحدث، ولا العلة و المعلول ، وذلك أنا نقول: إن الفاعل في جسم فعلا ما من حركة و غيرها سابق لفعله فيه لا للجسم . فنقول: إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب لا يجب أن يكون سابقًا للمضروب موجودًا قبله، بل يجب أن يكون سابقًا لضربه الذي أوقعه به. وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء و الأفعال و إن لم تكن أجسامًا"<sup>2</sup> . ويمكن التماس العذر لابن السَّرَّاج و الزَّجَّاجي بأن كتابهما ليسا من الكتب التعليمية ، بل هي من كتب الأصول ، وكتب أصول النحو لا تُقدَّم للمبتدئون ، بل للعلماء المتخصِّصين .

و ينبغي أن أشير هنا إلى أن النحاة لم يكونوا سواء في استخدام المنطق و الفلسفة، فكما وجد المغمض المخرق وجد السهل الواضح الميسر، يقول بعض طلبة العلم الذين درسوا على يد عدد من العلماء و جربوهم : " كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئًا ، و منهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه. فأما من لا نفهم من كلامه شيئًا فأبو الحسن الرماني ، و أما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، و أما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي "<sup>3</sup> . هذه

<sup>1</sup> د. محمد سالم صالح ، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ط 1 ، ( 1427 - 2006 ، القاهرة : دار السلام ، 2006/1427 ) ، 113 ، 114 .

<sup>2</sup> الإيضاح في علل النحو ، 68 .

<sup>3</sup> أبو حيان التوحيدي ، الإمتاع و المؤانسة . مراجعة هشام خليفة الطعيمي ط 1 ، (المكتبة العصرية صيدا - بيروت ، 1424هـ) ، 1 / 133 .

الرواية تعطي صورة واضحة عن أنماط تدريس النحو ، وتوضّح أيضاً أن الإفراط في استخدام المنطق و الفلسفة لم يكن سمة عامّة للدرس النحوي. والحقيقة أن استخدام المنطق و الفلسفة في التعييد والاستنباط ليس عيباً في حدّ ذاته إنّما العيب الحقيقي هو الإفراط في استخدامها، يقول الدكتور عبد الكريم الأسعد: "وعندي أن المنطق و الفلسفة ليسا ممّا يعيب دائماً، بل يبدو لي أن استعمالهما باعتدال، ووفق الغرض الحقيقي المقصود بهما دون تزئيد أو مبالغة أو إفراط أمر مرغوب فيه ؛ لأنهما على الإجمال ومن حيث المبدأ دليلان ناطقان على تطوير الفكر و رقيّه، وخروجه عن البداهة التي تقتضيها الفطرة الأولى . واستعمالهما في النحو ... علامة على مرحلة متقدمة من النظم و أمارة على اتساع الأفق، وشمول المعرفة، و دقة الفحص، و القدرة على الاستنتاج، واستخلاص الكوامن من أصدافها مما لا يتاح لمن لم يتسلح بأدواتهما، ولم يفهم أمورهما، ولم يهضم ماهيتهما، ولم يدرك إدراكاً حقيقياً الغرض الحقيقيّ منهما".<sup>1</sup> ويقول الشيخ عبد المتعال الصعيدي: "علم المنطق يقوم على أصول يقصد منها عصمة العقل من الخطأ في الفكر، وهي أصول عقلية لا تختلف في لغة من اللغات. وفي كل لغة أسلوبان: أسلوب أدبيّ يقصد في الشعر ونحوه من الكلام البليغ، وهذا الأسلوب في العربية و غيرها لا يجري على الأسلوب المنطقي، و أسلوب علمي يقصد في تحقيق مسائل العلوم و نحوها، و هذا الأسلوب يجري على أسلوب المنطق في العربية و غيرها".<sup>2</sup>

أرى أخيراً أن استخدام المنطق و الفلسفة في الدرس النحوي لا يعدُّ عيباً، بل هو منهج لا بدّ من استخدامه دون إفراط. و إفراط بعض النحاة فيهما لا يحمل على القول بأن النحو كله منطق مستحيل الفهم.

<sup>1</sup> عبد الكريم الأسعد ، بين النحو و المنطق و علوم الشريعة ، (الرياض : دار العلوم ، 1983) ، 77 ، 78.

<sup>2</sup> بين النحو و المنطق و علوم الشريعة ، نقلاً عن : تجديد علم المنطق في شرح الجنيصي على التهذيب ، لعبد المتعال

## 2) الإفراط في التعليل:

بدأ ظهور التعليل مع بداية النحو العربيّ، إلا أنه بدأ يسيراً لا يعدو تفسير القاعدة تفسيراً أولياً تعليمياً<sup>1</sup>. يقول د. مازن المبارك: " تاريخ العلة النحوية ملازم لتاريخ النحو و التأليف فيه ، و ... تطوّر النحو مرتبط بتطوُّرها"<sup>2</sup> ، ثمّ ما لبث أن تطوّر التعليل حتى وصل إلى العلل الثواني و الثوالت، أو ما يقال عنه علة العلة، و إلى العلل الحكمية و الجدلية ، إضافة إلى العلل التعليمية القياسية . هذا ما أزعج النحوي، و صرف ذهن عن تعلم الأحكام إلى معرفة علاقتها، وهو ما أثار شكوى عدد غير قليل من العلماء و الأدباء و منهم: و ابن حزم الفقيه الظاهري الذي رأى أن جميع علل النحويين فاسدة ، ولا يرجع شيء منها إلى الحقيقة البتة، بل هي تحكُّم فاسد متناقض ، و كذب ؛ " لأن قولهم : كان الأصل كذا ، فاستثقل ، فنقل إلى كذا . شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قطُّ ، ولا كانت عليه العرب مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك"<sup>3</sup> . و ابن سنان الخفاجي<sup>4</sup> ، و ابن الطراوة<sup>5</sup> ، و ابن مضاء الذي رأى أن الاكتفاء بالعلل الأول دون الثواني ( إلا إن قُطِع بها ) و الثوالت<sup>6</sup> يجنب النحو الكثير من الصعوبات ، و أبو حيان<sup>7</sup> الذي عاب على النحاة ولوعهم بها ، كما ذُكر سابقاً<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> حسن خميس سعيد الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين ، ط1، (عمّان : دار الشروق) ، 16 بتصرُّف .

<sup>2</sup> مازن المبارك ، النحو العربي ، (بيروت : دار الفكر ، 1986) ، 5.

<sup>3</sup> نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي 45،46 . نقلا عن : التقريب لحد المنطق لابن حزم . ولقد نقلت عن المرجع لعدم تمكني من الحصول على التقريب .

<sup>4</sup> سر الفصاحة ، 33 .

<sup>5</sup> ابن الطراوة النحوي ، 10.

<sup>6</sup> الرد على النحاة ، 132.

<sup>7</sup> منهج السالك نقلا عن نظرية التعليل ، 204 .

<sup>8</sup> 12 من هذه الرسالة .

و الواجب في التعليل \_ من وجهة نظري \_ هو الاعتدال فيه ؛ لئلا يُصرف الذهن إليه عن معرفة القواعد، وألا يُترك جملة فتضيع الفائدة و تجمد الأحكام ؛ إذ الحكم يفهم بعلته، يقول العكبري: " النفوس تأنس بثبوت الحكم لعله ، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنس " <sup>1</sup> . ويقسم ابن جني العلل النحوية إلى قسمين: " أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، و الآخر ما يمكن تحمله على تجشم و استكراه له " <sup>2</sup> له " <sup>2</sup> . فتعاليل النحاة ليست ملزمة ، وهي ليست إلا مسوغاً لقبول الحكم ومساعداً على تثبيته .

وعلى هذا أرى ألا مشكلة في توجيه العلل للمتخصصين <sup>3</sup> ؛ حتى يكونوا على اطلاع بتفاصيل العلم ودقائقه إن كانت مفيدةً مثمرةً ، أما إن كانت فلسفة لا طائل من ورائها فلا داعي إلى إثقال العقول بها وبحفظها . في مقابل الاكتفاء بالعلل القاطعة للمبتدئين ، أخذًا بما ذهب إليه ابن مضاء .

وتجدر الإشارة هنا إلى النظرية التي أنتجها التعليل، وهي نظرية العامل التي أثارت كثيرًا من الخلافات بين النحاة رغم قبولهم بها. ولم يخرج على هذه النظرية بحسب اطلاعي إلا ابن مضاء الذي تحررًا كاملاً منها ، وطالب بإلغائها و تخليص الدرس النحوي منها <sup>4</sup> .

<sup>1</sup> أبو البقاء العكبري ، التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط1 ، ( مكتبة العبيكان ، 2000/1421 ) ، 198 .

<sup>2</sup> ابن جني ، الخصائص ، بتحقيق محمد علي النجار ، ط2 ، ( د.ن ، د.ت ) 1 / 88 .

<sup>3</sup> أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ( دار المعرفة الجامعية . 2000م ) ، 140 .

<sup>4</sup> الرد على النحاة ، 7 ، 24 ، 76 من مقدمة المحقق .

### 3) الإفراط في القياس:

القياس هو حمل المنقول على غير المنقول إذا كان في معناه ، وهو ضرورة لغوية تمكّن من احتذاء كلام العرب فيما لم يسمع عنهم . يقول المازني (247هـ) : " ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . إنما سمعت البعض فقست عليه !"<sup>1</sup> ، ويقول ابن جني : " هذا كله من كلام العرب ، ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله "<sup>2</sup> .

وقد اختلف بعض النحاة في درجة قبول القياس ورفضه ، وهذا من وجهة نظري عائد إلى مفهوم القياس عندهم<sup>3</sup> . فمن رأى أن القياس هو اقتفاء كلام العرب جعل القياس قياسًا استعماليًا ، أي جعله إنشاءً للتراكيب والعبارات بحيث تتفق مع ما ورد عن العرب . وهذا قياس طبيعي مقبول ينمي اللغة . أما من توسع في القياس وجعله ذهنيًا عقليًا قائمًا على المشابهة والظن ، فقد خرج به عن الحدّ المقبول إلى الاختراع والحكم بما لا يمكن اعتماده ، وهو الظنُّ . و ابن مضاء يقبل القياس النحوي ويرفض القياس العقلي معتمدًا في قبوله ورفضه على احترام النصوص اللغويّة<sup>4</sup> .

لقد حاول بعض النحاة أن يُعطوا حكمًا لما يمكن أن يقال ، وهذا توسّع علمي . إلا أن إفراطهم ومغالاتهم فيه أدت إلى اختراع تراكيب خارجة على حدود الفصاحة ، سُمّيت بالتمارين غير العملية ، وأمثلتها في كتب النحو كثيرة ، منها المثال الذي ذكره سيبويه : " أَيِّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ يُعْطِيهِ تَأْتِ يُكْرِمُكَ " <sup>5</sup> . ومنها أيضًا أمثلة المبرّد التي سماها مسائلًا طويلاً يُمتحن بها المتعلمون ، ومن أمثلتها : " عَلِمَ

<sup>1</sup> بين النحو و المنطق و علوم الشريعة ، 196 .

<sup>2</sup> الخصائص ، 1/ 367 .

<sup>3</sup> ابن مضاء وجهوده النحوية ، 128 بتصرّف .

<sup>4</sup> الرد على النحاة ، 38 .

<sup>5</sup> الكتاب ، 2/ 406 .



المدخِلُ المدخِلَه السجَنَ زيدٌ أخوه غلامُه المظنون الآخذَ دراهمَه زيدٌ" و " أعطِي المأخوذُ منه درهماً المعطاه الآخذُ من زيدٍ دينارًا درهمًا " <sup>1</sup> ، وغيرها من الأمثلة .

هذا الإفراط في القياس أدّى إلى تعقيد الدرس النحوي ، ونفور المتعلمين منه ، كما أثار اعتراض كثير من النحويين القدماء ، منهم: سيبويه <sup>2</sup> ، وابن ولاد <sup>3</sup> ، وابن حزم ، الذي نادى بالأخذ بظاهر النص <sup>4</sup> ، ونادى بإلغاء القياس من اللغة والدين <sup>5</sup> ، وابن الطراوة <sup>6</sup> ، ابن مضاء <sup>7</sup> ، وابن رشد الذي رأى بأن القياس ضعيف ، وأن أساس اللغة هو السماع والاستقراء <sup>8</sup> ، وابن مالك ، إلا أن هؤلاء لم يرفضوا القياس بجملته، إنما رفضوا الإفراط فيه، واختراع لم تنطق العرب بمثلها.

وليس لأحد أن ينكر القياس بجملته ، يقول الأنباري في الرد على منكري القياس: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو" <sup>9</sup> .

<sup>1</sup> المبرّد ، المقتضب ، 3\_4 / 365 .

<sup>2</sup> السابق ، 1 / 383 .

<sup>3</sup> دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، 516 .

<sup>4</sup> بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ، 190 .

<sup>5</sup> نظرات في اللغة عند ابن حزم ، 45 .

<sup>6</sup> ابن الطراوة النحوي ، 304 .

<sup>7</sup> الرد على النحاة ، 38 ، 98 .

<sup>8</sup> الضروري في صناعة النحو ، 7 .

<sup>9</sup> لُمع الأدلة أصول ، 95 .

#### 4) كثرة التأويل والمبالغة :

التأويل هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة النحوية إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية<sup>1</sup>. وللتأويل أربعة مظاهر، هي: الحذف، والاستتار، و التقدير، و صوغ المصادر<sup>2</sup>. وقد تنبّه النحاة إلى أن كثرة التقدير يغيّر بناء الجمل والتراكيب؛ لذا أوجبوا تقليل مقدار التقدير ما أمكن<sup>3</sup>؛ وقالوا: "إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصر إلى مجاز الحذف"<sup>4</sup>. والحذف ليس إلا عارضاً من عوارض الإعراب؛ لتسوية الصنعة ولاستيفاء الغرض التعليمي<sup>5</sup>. إلا أن بعضهم أسرف في استخدامه، فقدّر ما لا تحتاج إليه النصوص، بل إن بعض التأويلات جعلت المعنى يختلف تمامًا عن المقصود؛ الأمر الذي أدّى إلى تدمر الكثيرين، و على رأسهم ابن ولاد<sup>6</sup>، وتلاه في ذلك أبو جعفر النحاس<sup>7</sup>. وكذلك جاء الرفض على لسان أبي العلاء المعري<sup>8</sup>، و ابن حزم<sup>9</sup> الذي نادى بلزوم ظاهر النص، وتبعه في ذلك ابن مضاء<sup>10</sup> الذي رأى ضرورة إلغاء تقديرات النحاة المرهقة<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> عبدالله أحمد جاد الكريم، المعنى والنحو، 29. ط 1، (القاهرة: مكتبة الآداب، 1422 / 2002)، 95.

<sup>2</sup> أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، 163، 166، 167.

<sup>3</sup> أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، (دار المعرفة الجامعية، 2000)، 95.

<sup>4</sup> السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط 3 (القاهرة: عالم الكتب 1423هـ/ 2003م)، ج 2 / 256.

<sup>5</sup> ظاهرة الإعراب في النحو العربي، 95.

<sup>6</sup> دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء، 517.

<sup>7</sup> السابق، 517.

<sup>8</sup> دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء، 518.

<sup>9</sup> نظرات في علم اللغة عند ابن حزم الأندلسي، 30.

<sup>10</sup> الرد على النحاة، 19.

<sup>11</sup> السابق، الصفحة نفسها.

ورغم تعسّف كثير من تأويلات النحاة ، و خروجها من المعنى المراد من النصوص ، إلا أن للتأويل فائدة كبيرة ؛ إذ أن اللغة العربية لغة مرنة بليغة يكثر فيها الحذف إيجازاً اعتماداً على فهم المتكلم أو سابق عهده بالمحذوف أو اعتماداً على السياق ، أو الموقف<sup>1</sup> . فهو كما يقول الأستاذ علي الجندي: " ضرورة استوجبتها سماحة اللغة و حسن مطاوعتها"<sup>2</sup> .

لكن ينبغي ألا ننسى أن هناك بعض التقديرات المقبولة ( والتقدير صورة من صور التأويل) التي يوضّح ذكرها المعنى والمقصود من العبارة ، وأن اللغة تحتل تلك التقديرات لاعتماد السياق على الإيجاز بالحذف. و الأمثلة على ذلك كثيرة ، والأدلة على ذلك كثيرة أيضاً ، منها تنوين العوض عن اسم ، كما في قولك : " المؤمن القوي خير وأحبُّ... إلى الله من المؤمن الضعيف . وفي كلّ خير " . و تنوين العوض عن جملة ، كما في "قبل" و "بعد" ، "فُترِع إن لم تذكر بعده الذي أضفته إليه ، فإن نويت أن تظهره أو أظهرته"<sup>3</sup> .

## 5) نظرية العامل :

ظهرت نظرية العامل نتيجة تحليل النحاة ، وأثارت كثيراً من الخلافات بينهم رغم قبولهم جميعاً بها . حتى أن المدرسة الكوفية رغم حرصها على الاستقلال لم تخرج عليها ، بل قبلتها إجمالاً وتفصيلاً . و لم تكتف بقبولها ، بل أنتجت عاملاً جديداً هو "

<sup>1</sup> محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ( القاهرة : دار غريب ، 2001 ) ، 195.

<sup>2</sup> العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، 195.

<sup>3</sup> معاني القرآن ، 321،320/2.

الخلافاً" <sup>1</sup>. ولم يخرج على هذه النظرية بحسب اطلاعي إلا ابن مضاء الذي تحرر تحرراً كاملاً منها ، وطالب بإلغائها و تخليص الدرس النحوي منها. <sup>2</sup> وقد ثار ابن مضاء على نظرية العامل بعد أن نظر إلى النحو بصورة كلية استطاع من خلالها أن ينفذ إلى نتيجة مهمة ، وهي أن كثيراً من جوانب الشكوى كانت ناتجة عن اعتماد النحو على هذه النظرية ، فكان أول من رفضها هي وتبعاتها ، واعترض على سيطرتها على الفكر النحوي.

وأخيراً فقد أظهر البحث في أقوال النحاة والأدباء و مضامين كتبهم وجود نقد النحو منذ القدم <sup>3</sup> ، وتنبه عدد منهم للجوانب التي عقدت الدرس النحوي ، وصعبته على الطلاب ، وذلك التنبه أول خطوة في سبيل الإصلاح .

---

<sup>1</sup> د. عفيف دمشقية ، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ط1، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1980 ) ، 112 \_ 115 بتصرف.

<sup>2</sup> الرد على النحاة ، 76 \_ 86.

<sup>3</sup> نقد الدراسة النحوية ، لما أثقلها به بعض النحاة ، ونقد تدريس النحو .

## الفصل الأول

## المبحث الأول :

### طرق تيسري النحو عند القدماء:

ذهب بعض المحدثين إلى أن فكرة تيسير النحو العربي وليدة العصر الحديث<sup>1</sup>. والحقيقة أن النحاة بعد أن تنبَّهوا قديماً لكثير من مواطن الشكوى ووضعوا أيديهم على مواضع العلل حاولوا علاج تلك المواطن بمحاولات تيسيرية متعدِّدة تناولت عرض النحو ومضمونه . وبالوقوف على تلك المحاولات وجدت أنها سلكت الطرق التالية :

### أولاً : فيما يتعلَّق بتيسير عرض المادة النحوية :

و يتضمن أسلوب التأليف ، ومنهج التبويب والتقسيم<sup>2</sup> . و يندرج الاختصار والشرح تحت أسلوب التأليف ، في حين يندرج كلُّ من : تدرّيج إعطاء المادة النحوية ، وإعادة تبويب المسائل والقواعد تحت منهج التقسيم والتبويب . وفيما يأتي عرض لتلك الطرق<sup>3</sup> :

### (1) أسلوب التأليف :

#### أ. الاختصار:

<sup>1</sup> محاولات تيسير النحو ، رأي وتعليق ، 80.

<sup>2</sup> والتقسيم المقصود هنا هو تقسيم المادة النحوية بحسب كمّ المعلومات إلى مستويات .

<sup>3</sup> وقد سبق التعريف بما يقصد بطرق العرض ، 24 من هذه الرسالة .

قبل الحديث عن المختصرات ينبغي الإشارة إلى ملحوظة مهمة في درس المحدثين لطريقة الاختصار لدى القدماء . فقد ساوى كثير منهم بين مصطلح ي المتن والمختصر ، وجعلوهما مترادفين يدلان على هذا النوع من التأليف ( المختصرات ) ، إلا أنني أميل إلى الرأي الذي يتبنى عدم اقتصار لفظ المتن على المختصرات ، بل شموله بعض الكتب المطولة التي تعدُّ من أصول المادة النحوية<sup>1</sup> . وما جعلني أرجح هذا الرأي هو المعنى اللغوي للمتن ، فالمتن من كل شيء : ما صلَّب ظهره<sup>2</sup> ، فكأن المتن هي صلب النحو ، وجوامع قواعده التي يقوم بها اللسان ؛ لذا يصدق على بعض الكتب النحوية المطولة لفظ " متن " ، ككتاب سيبويه . في حين تبقى كلمة " مختصر " هي الممثلة للمختصرات النحوية التي لزمّت مبادئ العلم وأساسياته ، كـ " الجمل " للزجاجي ، و " الإيضاح العضدي " لأبي علي الفارسي . و يجمع — في المقابل — بين المتن والمختصر دلالة كليهما على المؤلف الذي يحوي مبادئ العلم التي يقوم بها .

و لم تكن المتن والمختصرات في أول الأمر طريقة للتيسير ، بل كانت بداية طبيعية للتأليف النحوي كغيره من العلوم . وقد قصد النحاة بما التيسير بعد أن ظهرت الكتب المطولة . والمختصرات نوعان : مختصرات وضعت على الاختصار ابتداءً ، و مختصرات تولت اختصار المطولات<sup>3</sup> . وقد قُصِر كلا النوعين على المبادئ الأساسية ، وضمّ ن خلاصة القواعد النحوية بتركيز بالغ ، دون الدخول في العلل والتأويلات والخلافات ، ودون الإكثار من الشواهد إلا ما دعت إليه الحاجة<sup>4</sup> .

وقد انقسمت المختصرات بحسب لغة تأليفها إلى قسمين : مختصرات منشورة ، و مختصرات منظومة :

<sup>1</sup> وهذا ما ذهب إليه د. عبد الله السلمي في مقاله " المتن والشروح والخواشي في ميزان الدرس النحوي " ، مجلة

الأحمدية ، دبي ، 7 .

<sup>2</sup> لسان العرب مادة ( متن ) .

<sup>3</sup> محاولات تيسير النحو ، رأي وتعليق ، 92 .

<sup>4</sup> تيسير النحو ترف أم ضرورة ، 1، 157 . بتصرف .

■ المختصرات المنثورة : و كانت بداية ظهورها واستخدامها لتيسير النحو في القرن الثاني الهجري ، إذ قيل أن أول م وُلِّف مختصراً هو مقدمة مختصرة لخلف الأحمر(180هـ) ، ونسبتها له مشكوك فيها <sup>1</sup> ، وقيل أن أول واضع للمختصرات هو الأخفش الأوسط (215هـ) ؛ إذ وضع متناً سماه "الأوسط في النحو" <sup>2</sup> ، ثم توالى المختصرات النحوية ، وكثُر تأليفها، وهي على تعددها وكثرتها لزمّت منهجاً واحداً هو التزام الأسلوب الواضح السهل، و البعد عن التعقيد و الاكتفاء بالمبادئ الأساسية التي تمكن من ضبط اللغة ، مما يقتضي البعد عن التعليلات و التأويلات و الخلافات – كما ذكر سابقاً – و الاكتفاء من الشواهد بما تقتضيه المسألة دون إكثار. ومن أمثلة تلك الم اختصرات أيضاً : كتاب "المقنع في النحو" لفظويه (323هـ) ، و كتاب "الجمل في النحو" للزجاجي ، و "التفاحة" لأبي جعفر النحاس . و "الإرشاد" و "الهداية" لابن درستويه ( 347هـ) . و لابن خالويه (370هـ) كتاب "المبتدئ" ، كما ألف أبو علي الفارسي مختصره المشهور "الإيضاح العضدي" ، و كتاب "الأوليات في النحو" ، كما وضع ابن جني كتاب "اللمع في النحو" . و ألف الزمخشري مختصري "الأنموذج" و "المفرد و المؤلف" . كما ألف ابن مالك كتاب "عدّة الحافظ و عمدة الالفاظ في مبادئ النحو" ، و وضع البيضاوي ( 716هـ ) مختصراً بعنوان "لبُّ اللُّباب في علم الإعراب" تلاه ابن آجروم (723هـ) الذي وضع مقدمته المشهورة التي سماها "المقدمة الآجرومية في علم العربية" ، و ألف أبو حيان مختصر "اللمحة البدرية في علم العربية" ، و وضع ابن هشام (761هـ) ثلاثة مختصرات موجزة ، أولها : "الإعراب عن قواعد الإعراب" و أردفه بمختصر متوسط هو "قطر الندى و بل الصدى" ، ثم بمختصر أوسع هو "شذور الذهب" . كما ألف الأزهري (905هـ) "المقدمة الأزهرية" .

<sup>1</sup> شعبان عوض العبيدي ، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، الاتجاهات الحديثة في النحو 106 ، و 321 ، و تيسير النحو العربي ترف أم ضرورة؟! 157.

<sup>2</sup> د. شوقي ضيف ، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، ط2 ، ( القاهرة : دار المعارف ، د.ت) ، 13 .



وكانت فكرة المختصرات فكرة مثمرة مفيدة في تيسير النحو العربي ، فاقصرها على المبادئ جعلها مركزة على عرض القاعدة ، وهذا مناسب جدًا لمبتدئي المتعلمين . إلا أن شدة إيجاز بعضها ، وغموض وإلغاز عبارة بعضها الآخر جعلها صعبة الفهم ، كما أن جفاف أمثلة بعضها ، واعتمادها على الحفظ والاستظهار أقصى الدارسين عنها؛ فوضعت الشروح مفسرة لما غمض، مفصلة لما أُجمل .

## ■ المختصرات المنظومة :

وهي الطريقة الثانية التي اختُصر بها النحو ، وهي نظم القواعد النحوية ؛ ليسهل حفظها . ورغم كثرة عدد أبيات كثير منها إلا أنها تختصر القواعد . و قد قيل أن فكرة نظم القواعد النحوية في أبيات شعرية بدأت على يد الخليل (170هـ)، و وجد من منظومته بيتان في مقدمة خلف الأحمر، إلا أن نسبة تلك المنظومة إلى الخليل مشكوك فيها <sup>1</sup> ، كما أن نسبة المقدمة لخلف الأحمر مشكوك فيها أيضًا <sup>2</sup> . و الثابت أن أول منظومة نحوية وردت إلينا هي منظومة أحمد بن منصور الإشكري (370هـ) التي وصل عدد أبياتها إلى ألفين و تسعمائة و عشرة أبيات. و تلتها منظومة في القرن السادس الهجري للحريري (516هـ) <sup>3</sup> اسمها "ملحمة الإعراب و سنحة الآداب " و هي في ثلاثة آلاف و سبعمائة و خمسين بيتًا . وقد ازدهر تأليف المنظومات النحوية في القرن السابع الهجري ، وكان من أهمها في منظومة ابن معيط ، و منظومات ابن مالك : الألفية التي سماها " الدرّة الألفية " ، و " الكافية الشافية " ، وهي مكونة من ثلاثة آلاف بيت ، ثم اختصرها في ألف بيت و سمّاها " الخلاصة الألفية " ، ولامية الأفعال . و " الميمية في النحو " لحازم القرطاجني (684هـ) <sup>4</sup> .

<sup>1</sup> أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ط1، (عمّان \_ دار صفاء ، 1427هـ / 2007م ) ، 321.

<sup>2</sup> تيسير النحو ترف أم ضرورة ، 157.

<sup>3</sup> مناهج التأليف النحوي، 56.

<sup>4</sup> د. طارق عبد عون الجناني . ابن الحاجب النحوي آراؤه ومذهبه ، ( بغداد . 1973. 1974 ) ، 83، 84.

كان الغرض الأساسي من تأليف المنظومات هو اختصار المادة النحوية بجمع القواعد الأساسية في أبيات ليسهل استحضارها ، وقد صرح ابن معطٍ في بداية ألفيته بذلك ، فقال :

...

وَدَا حَدا إِخْوَانٌ صِرْدِي لِي عَلى

أَنِ اقْتَصَرُوا مِنِّي لَهُمُ أَنْ أَجْعَلَا

أَرْجُوزَةً وَجِيزَةً فِي النَّحْوِ

عَدَّتْهَا أَلْفٌ خَلَّتْ مِنْ حَشْوِ

لِعَلِمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ

وَفُقَى الذَّكِيِّ وَالْبَعِيدِ الفَهْمِ<sup>1</sup>

وكذلك أوضح ابن مالك نحو هذا الغرض في ألفيته بقوله :

...

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِي

مَقاصدُ النَّحْوِ بِهَا مُحَوِّتِي

تَقَرَّبْتُ الأَقْصى بِلَفْظِ مَوْجِزِ

وَتَبَسَّطْتُ البَدَلَ بِوَعْدِ مُنَجِّزِ<sup>2</sup>

وتحقيق هذا الهدف مرتبط بالفئة التي تدرس هذه المنظومات ، فالمنظومات مساعدة لمن هو ملتم بالقاعدة ، وليست مصدرًا لمن هو خالي الذهن منها ، لكن توجيهها لمبتدئي

<sup>1</sup> ابن معطٍ ، نثر الجواهر النحوية بنشر الصفحات المطوية من أرجوزة الدرّة الألفية في علم العربية، صنعه الدكتور : عبد المنعم أحمد هريدي . مراجعة الدكتورة : أسماء عبد المنعم هريدي ، ( دار أبو المجد للطباعة، د.ت ) ، 161 .

<sup>2</sup> محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ( جدة : مكتبة الضياء ) .

المُتعلِّمين ، ودراستها دون حفظها أفقدها فائدتها في التيسير ، فلغة الشعر تقتضي الإيجاز ؛ لذا يَصْعُبُ ذكر كثير من التفاصيل التي تقتضيها المسألة ، فتوجيهها لمن خلا ذهنه من القواعد يحيلها إلى رموز يصعب حلها ؛ ويقتضي وجود شروح تفسرها، وتكمل نقصها. وبذلك ينشغل الدارسون عن تحصيل القواعد وتنمية القدرة على تقويم اللسان ، بتفسير الغوامض والبحث عن شروح وافية لتلك المنظومات. وقد اتضح هذا الأمر منذ القدم لدى بعض العلماء ، كابن رشد الذي انتقد المنظومات النحوية بقوله : "... يكتلفون في ذلك بالألفات التي يسمونها إعرابًا ...، ويأخذون الولدان بحفظها " <sup>1</sup>.

لذا ينبغي حسن توجيه هذه المنظومات النحوية للفئة المناسبة حتى يُستفاد منها ، وتحقيق الغرض التي وضعت له ، وهو تيسير حفظ القواعد واستظهارها.

## ب. طريقة الشرح و التفصيل:

وتشتمل هذه الطريقة على ثلاثة أنواع : الشروح ، والحواشي ، والتقارير :

- **الشروح** : ظهرت طريقة الشروح معالجة لظاهرة الغموض في الكتب النحوية ، سواء كانت الكتب <sup>2</sup> مطولة غمضت عباراتها، أو متوناً أدت شدة اختصارها إلى غموضها <sup>3</sup> ، أو منظومات تحتاج بطبيعة لغتها إلى شرح وتفصيل . فجاءت الشروح توضح ما غمضَ و تفصّل ما أُجْمِلَ.

<sup>1</sup> ابن رشد ، الضروري في صناعة النحو 3 ، 137 ، 138. و من مقدمة المحقق : د. منصور علي عبد السميع : 27، ط1 ، ( القاهرة : دار الفكر العربي ، 1422هـ / 2002 م ) .

<sup>2</sup> المقصود بالكتب هنا أنها أعم من المتون ؛ إذ إن الكتاب قد يكون مشتملا على متن وشرح للمتن وحاشية على المتن .

<sup>3</sup> النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل ، 312.

و يمكن القول أن أول الشروح النحوية هو كتاب "المقتضب" و هو شرح المبرد (285هـ) لكتاب سيويه الذي كان همُّه فيه التركيز على القاعدة النحوية و صقلها<sup>1</sup>، إلا أنه لم يسلم من غموض العبارة و صعوبة التأليف<sup>2</sup>. و قد ظهرت في حركة التأليف النحوي شروحات كثيرة دارت في فلك كتاب سيويه، مثل: "الجمل" للزجاجي، و شرح أبي سعيد السيرافي (368هـ)، و "الإيضاح" لأبي علي الفارسي، و شرح لابن الحاجب، و آخر لأبي العلاء المعري، و شرح العكبري (616هـ)<sup>3</sup>.

كما حظي غير كتاب سيويه من المؤلفات النحوية بعناية بالغة، فكثرت شروحها، ومن أهمها كتاب "الجمل" للزجاجي الذي، ومن شروحه: شرح للسهيلي (581هـ)، و شرح للأعلم الشنتمري (476هـ)، ومن تلك المؤلفات أيضًا: "المفصل" للزحشري الذي شرحه ابن يعيش.

وكما شرحت المتون المنتورة، فإن للمتون المنظومة شروحًا أيضًا، و أهم متن نحوي منظوم حظي بالشرح هو ألفية ابن مالك، ومن أهم شروحه: و شرح ابن عقيل (769هـ)، و شرح ابن هشام الذي سماه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، و شرح الأشموني، و "شرح التصريح على التوضيح" أو "التصريح بمضمون التوضيح" للشيخ خالد الأزهري<sup>4</sup>، و شرح السهيلي، و شرح ولده بدر الدين محمد بن مالك المعروف بابن المصنف (686هـ)<sup>5</sup>.

و كانت لطريقة الشرح والتفصيل ذات أهميَّة بالغة؛ لدورها و ضرورتها في تيسير النحو العربي. و ميزتها عرض تفاصيل المسائل وتعليل أحكامها بما يجعلها أكثر قبولًا واستساغة،

<sup>1</sup> في إصلاح النحو، 11.

<sup>2</sup> السابق، 25.

<sup>3</sup> من مقدمة عبد السلام هارون لكتاب سيويه، 1 / 37 \_ 44.

<sup>4</sup> اعتمد المحقق باسل عيون السود العنوانين.

<sup>5</sup> ترتيبها بحسب الأهميَّة و التداول لا التاريخ

وبسطها بعض المسائل المحملة في المتن ، وشرحها الشواهد المتعلقة بها بصورة وافية ، مع إضافة شواهد تدعم المسألة إذا تطلب الأمر. كل ذلك جعل الشروح خطوة ممتازة في حركة تيسير النحو ، إلا أنها رغم ما سبق ذكره من مميزات لم تسدَّ حاجة المتعلمين ، فرغم الحاجة إلى التفصيل لإيفاء الأبواب والمسائل حقها ، إلا أن الإطالة المفرطة ، والاستطراد والفلسفة ، وكثرة تتبع الخلافات ، ووقوع العبارات الغامضة في بعضها ، بما يقتضي إطالة النظر فيها ، وإعادة أول الكلام على آخره لمعرفة معنى العبارة ، مما يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين ، جعل كثيراً من مؤلفي الشروح يقومون بشرحها لطلابهم بأنفسهم . كما أن إثقال بعض الشروح بالتعليقات والآراء والمناقشات غير المجدية ، أدى إلى صياغة متون أخرى تفي بالغرض التعليمي ، وتختصر ما أفرطت بعض الشروح فيه .

وعودة النحاة القدماء للاختصار بعد الشرح والتفصيل دليل على وجود الحسّ النقديّ لديهم ، فمتى عجز الطريق الذي سلكوه عن تحقيق المراد ، ولم يصل بهم إلى التيسير المنشود ، سلكوا في مرونة طرقاً غيره.

■ **الحواشي** : ولدت طريقة الحواشي في المجال العمليّ ، أي في حلقات تدريس النحو؛ إذ لاحظ بعض المدرسين احتياج بعض الشروح إلى تفسير العبارة ، أو إلى تفصيل في شرح الشواهد، فأكملوا هم ما وجدوه فيها من نقص بتعليقات توضحها<sup>1</sup> ، وتجعلها أكثر ملاءمة لمستوى المتعلمين . فهي زيادة في الشرح والتفصيل لعدم اقتناع المعلمين بكفاية الشروح.

وقد بدأ تأليف الحواشي في القرن العاشر الهجري<sup>2</sup> ، ومن أمثلتها: تعليقة الجزولي على كتاب "الجمل" (677هـ) ، و حاشية ابن جماعة الكنايني (819هـ) على شرح بدر الدين بن مالك " ابن المصنف " ، و حاشية السيوطي ، و حاشية " الدرر السنية "

<sup>1</sup> النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل ، 313 .

<sup>2</sup> السابق، الصفحة نفسها .

للقاضي زكريا الأنصاري ( 928هـ ) على " شرح التصريح بمضمون التوضيح لألفية ابن مالك " للأزهري ، و حاشية "السيف الصقيل على شرح ابن عقيل " ، و حاشية الخضري (1288هـ) على شرح ابن عقيل، و حاشية الصبان ( 1206هـ) على شرح الأشموني لألفية ابن مالك.

وبالنظر إلى الحواشي في ضوء العصر الذي ظهرت فيه ، والبيئة التعليمية التي أنتجتها، والفئة التي كانت تدرس الشروح تظهر فائدتها التي تكمن في شرح العبارات الغامضة ، ووضع الاحترازات والآراء، وشرح الشواهد والتعليق عليها ، والإجابة على ما يستجد من استفسارات أثناء دراسة الشروح في حلقات الدراسة . لكنها غير مناسبة للمتعلمين في هذا العصر ؛ لعدم اطلاعهم على الشروح، ولحاجتهم لمعرفة مبادئ العلم أولاً .

■ التقريرات: و هي تعليقات ظهرت على الحواشي<sup>1</sup>، منها تعليقة أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه، و تعليقه أبي جعفر الغرناطي على كتاب سيبويه أيضاً. وكما قيل في إضافة الحواشي لتيسير النحو يقال في التقريرات ؛ إذ هي زيادة في التفسير والتوضيح مناسبة للفئة التي وضعت لها في ذلك العصر ، لكنها بعيدة عن التيسير في عصرنا الحاضر .

### ج. طريقة التطبيق:

أحسن القدماء بأهمية التطبيق في العملية التعليمية ، وعرفوا فائدته في تثبيت القواعد ، فلجؤوا إلى استخدامه بصور مختلفة<sup>2</sup>، منها:

<sup>1</sup> النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل ، 313 .

<sup>2</sup> يمكن أن تُعدّ كتب إعراب القرآن وتفسيره ، والكتب التي تشرح الشواهد النحوية صورة من صور التطبيق ؛ لأن فيها تطبيقاً للقواعد النحوية على النصوص اللغوية ، إلا أنني لم أذكر هذه الصورة هنا لأنها لم تهدف إلى التيسير.

أ. إتباع الأحكام بأمثلة توضّحها ، سواء كانت أمثلة مصنوعة ميسّرة أو آيات قرآنية أو أبيات شعرية ، وهذه الصورة ظاهرة في جميع الكتب النحوية ؛ حتى لا تبقى الأحكام مجردة ، بعيدة عن اللغة.

ب. تحليل الشواهد تحليلاً إعرابياً . وقد قصد النحاة بذلك التيسير على المتعلمين ، يقول ابن هشام في شذور الذهب : " والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه ... ، وكلما انتهيت من مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من آي التنزيل ، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل ، وقصدي بذلك تدريب الطالب ، وتعريفه السلوك إلى أمثال المطالب " <sup>1</sup> .

ج. التمارين غير العملية ، وقد خرجت هذه الصورة عن الهدف المطلوب ، وهو تدريب الطلاب وتيسير استحضارهم الأحكام النحوية . وأمثلتها في كتب النحو كثيرة ، منها ما مثّل به سيويوه : " أَيِّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يُعْطِهِ تَأْتِ يُكْرِمُكَ " <sup>2</sup> ، ومنها أيضاً الباب الذي خصّصه المبرّد بمسائل طوال يمتحن بها المتعلمون ، ومنها : " أُعْطِيَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ دَرَهْمَانِ الْمَعْطَاهِ الْآخِذُ مِنْ زَيْدٍ دِينَارًا دَرَهْمًا " <sup>3</sup> ، وغيرها من الأمثلة .

<sup>1</sup> ابن هشام ، شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد محيي الدين عيد الحميد . 1987 (د.ط، د.ن) ، 15 .

<sup>2</sup> الكتاب ، 406/2 .

<sup>3</sup> المبرّد ، المقتضب ، تحقيق حسن حمد ، مراجعة د. إميل يعقوب ، ط1 ، ( بيروت \_ لبنان : دار الكتب العلمية منشورات نحمد علي بيضون ، 1999/1420 ) ، 3\_4 / 365 .

## (2) منهج التبويب والتقسيم :

### أ. التدرُّج في عرض المادَّة النحوية:

التفت القدماء إلى أهميَّة مراعاة مستوى المتعلمين في مؤلفاتهم . و أكبر دليل على ذلك عنايتهم بوضع المتون و المختصرات التي تعرض أساسيات و مبادئ العلم، ثم الشروح التي هي أكثر تفصيلاً وتوسُّعاً ؛ مراعاة لمستوى وحاجة المتعلمين . و أول ما يصادف الناظر في تاريخ هذه الفكرة تصريح عبد القاهر الجرجاني ( 471هـ ) في كتابه " دلائل الإعجاز " الذي نبَّه فيه على ضرورة تدريس المادة النحوية على ثلاثة مستويات بحسب مستوى المتعلم، و هي:

■ **المستوى الأول :** تُدرَّس فيه الأحكام و المبادئ العامة، دون الوقوف عند التقدير و المحل.

■ **المستوى الثاني :** فيه تفصيل تلك الأحكام، فتُدْرَس فيه صور المبتدأ، و أنواع الخبر، و إعراب الجمل دون البحث في العلل.

■ **المستوى الثالث :** مستوى متعمق، فيه علل الأحكام، و ذكر المقاييس<sup>1</sup>.

وأردف تقسيمه المدرِّج هذا بقوله : " وهكذا ينبغي أن تُعرض عليهم الأبواب كُلُّها واحداً واحداً ويُسألوا عنها باباً باباً " <sup>2</sup>

و طبَّق الزمخشري (538هـ) في القرن السادس الهجري هذه الفكرة ، فألَّف ثلاثة كتب سارت على منهج التدرُّج ، فوضع بداية كتاب "الأمموزج" و هو كتاب مقتصر على مبادئ النحو<sup>3</sup> ، ثم أَرَدَفَه بكتاب "المفرد و المؤلف" و يقصد به الصرف و النحو، و هذا

<sup>1</sup> عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تعليق : السيد محمد رشيد رضا ، ط2، ( بيروت : دار المعرفة ، 1998/1419 ) ، 39 .

<sup>2</sup> السابق ، 40 .

<sup>3</sup> في إصلاح النحو ، 42 .



كتاب أكثر تفصيلاً من سابقه ، و أخيراً و وضع كتاب "المفصل" و هو كتاب أوسع من سابقه . و اختار له اسماً يدلُّ على منهجه . وفي القرن نفسه نصَّ ابن رشد في كتابه "الضروري في صناعة النحو" على أهمية تدريج تدريس المادة النحوية ، إذ رأى أن يُبدأ بالقوانين الكلية الجامعة، مثل: كون الرفع للعمد، و النصب للفضل... ؛ لأن ترتيب التعليم يقتضي أن يصير من الأعراف إلى الأخفى . و الكليات أعراف عندنا ، و أسهل من الجزئيات"<sup>1</sup> . و الكليات هي التي تفيد المبتدئ في الصناعة، و تكفيه إن اقتصر عليها<sup>2</sup> ، فإن أراد الاستزادة ذهب إلى التفاصيل<sup>3</sup> . بهذا وضع ابن رشد نصب عينيه هذا الهدف (الاكتفاء بالضروري والكليات) مراعاة للمبتدئين، ولغير الناطقين بالعربية ، فهو أول من راعى غير الناطقين بالعربية بعمل مؤلف موجه لهم ولمستواهم . فأصل وضع النحو تقويم الألسن بعد دخول كثير من الأعاجم في الإسلام ، يقول ابن جني : النحو " هو انتحاء سمت كلام العرب ، ... ؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شدَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"<sup>4</sup> . فهو تقويم للألسن العربية التي أصابها اللحن وتعليم للأعاجم . وقد كان هذا الهدف موجوداً عند بداية وضع النحو ، لكنَّ تطوُّر التأليف والتبحُّر في تفاصيل العلم أبعَد العلماء عن هـ، وشغلهم عن هذه الفئة بتلمس دقائق العلم والبحث عن أسراره .

ثم جاء بعده في القرن السابع ابن مالك ، فألَّف كتاباً ركَّز فيه على المبادئ الأساسية للنحو العربي أسماه "عدَّة الحافظ و عمدة الالفاظ في مبادئ النحو" ، ثم ألَّف كتاباً أوسع منه يفيد المتخصِّصين أيضاً هو " تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" ، ثم وضع شرحاً وافياً للتسهيل .

<sup>1</sup> الضروري في صناعة النحو، 59.

<sup>2</sup> السابق ، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> السابق ، 137.

<sup>4</sup> الخصائص ، 34/1.

وتلاه في القرن الثامن ابن هشام المصري ، إذ أَلَّف للناشئة ثلاثة مختصرات ، أولها: "الإعراب عن قواعد الإعراب" ، وثانيها مختصر متوسط هو: " قطر الندى و بل الصدى " ، و الثالث مختصر أوسع أسماه: "شذور الذهب " ، ثم أَلَّف للمتخصصين كتاب " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك".

كانت تلك المحاولات العملية ، و التنبهات الصريحة دلالة كاملة على علم القدماء بمدى أهمية تدرج التعليم، و مراعاة مستوى المتعلم. كما أن بدء النحاة بوضع المتون ثم الشروح يدلُّ على إدراكهم ضرورة الانتقال من الكليات إلى الجزئيات. إن أهمية هذه الطريقة ليست قاصرة على تعليم اللغة ، بل هي عامَّة في تعليم أيِّ علم من العلوم ؛ ذلك لأن تلقين المبتدئ يقتضي تعليمه الأساسيات والمبادئ ، لا الفروع والدقائق. وقد سبق العرب في الالتفات إلى أهميتها ، والتصنيف على أساسها ، وجاء بعد ذلك إثباتها في الدراسات التطبيقية اللغوية الحديثة ؛ إذ أدرجها العالم كراشن ضمن فرضياته في تعليم اللغة ؛ فذهب إلى أن بعض القواعد تكتسب في وقت مبكر ، وبعضها الآخر يكتسب في وقت أطول نسبياً<sup>1</sup>.

### ب. إعادة تبويب المادة النحوية:

اتخذ بعض النحويين طريقة إعادة تبويب المادة النحوية سبيلاً لتيسير دراسة النحو . فأعادوا النظر في تبويبها ، ودققوا في تقسيم الموضوعات ؛ محاولين الوصول إلى تبويب أيسر تناولاً ؛ حتى يسهل على الدارسين النظر في النحو وموضوعاته . وكان من نتائج هذه الطريقة الدمج والحذف والإضافة . فقد حذف أبو جعفر النحاس في القرن الرابع الهجري في

<sup>1</sup> د. محمد خضر عريف ، و د. أنور نقشبندي ، علم اللغة التطبيقي ، ط1 ، ( دار خضر . دار القبلة للثقافة الإسلامية ، 1412 هـ / 1992 م ) ، 38، 39 بتصرُّف .

كتاب " التفاحة " بابي الاشتغال و التنازع ؛ حتى ينقح النحو من الأبواب غير العملية <sup>1</sup> ، وكذلك فعل ابن جني ، فقد استغنى عن بابي التنازع والاشتغال أيضًا <sup>2</sup> .

وفي القرن السادس خرج الزمخشري عن المؤلف في ترتيب كتابه ، فلم يبين تقسيمه على أساس العامل والمعمول ، بل على أساس أنواع الكلمة <sup>3</sup> : اسم، وفعل، و حرف ، وأضاف قسمًا رابعًا خصَّصه للمشترك من أحوال الأسماء والأفعال والحروف <sup>4</sup> . فأدخل تحته الإمالة ، والوقف ، والقسم ، وتخفيف الهمز ، والتقاء الساكنين ، وحكم أوائل الكلم <sup>5</sup> . لكن تركه التقسيم على اعتبار العامل لم يكن ناجحًا عن رفضه له \_ إذ لجأ إليه في حديثه عن الاسم المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، والفعل المتعدي ، وغير المتعدي ، والناقص ، وأفعال المقاربة والقلوب <sup>6</sup> \_ ، بل كان محاولة منه لتيسير النحو بضبط أبوابه وحسن الجمع بينها ، يقول في مقدمة كتابه : " ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب ، محيط بكافة الأبواب ، مرتب ترتيبًا يبلغ بهم الأمد البعيد ، بأقرب السَّعي ، وبمأل سجالهم بأهون السقي ؛ فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب " المفصل في صنعة الإعراب " مقسومًا أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، والقسم الثاني في الأفعال ، والقسم الثالث في الحروف ، والقسم الرابع في المشترك من أحوالها . وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفًا ، وفصلت كلا منها تفصيلًا ، حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقرَّ في مركزه " <sup>7</sup> .

<sup>1</sup> دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، 517.

<sup>2</sup> ابن جني، اللمع في العربية ، تحقيق : حامد المؤمن ، ط1 ، ( بغداد : مطبعة العاني ، 1402 ) ، 38، 39 بتصرف .

<sup>3</sup> أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري . المفصل في علم العربية . تحقيق: د. فخر صالح قدراة ، ط1 ، ( دار عمار ، 1425 هـ / 2004 م ) ، 345 \_ 371 .

<sup>4</sup> السابق ، 32.

<sup>5</sup> المفصل في علم العربية ، 345 \_ 371 .

<sup>6</sup> السابق 343 ، 345 .

<sup>7</sup> السابق ، 31 ، 32.

ويأتي بعد ذلك ابن رشد في القرن السادس ، فيعيد ترتيب الأبواب النحوية بشكل كامل ، فيحدث عن أشكال الألفاظ المفردة والمركبة ، ثم الزيادة في بنية اللفظ . ويُضمّن الأخير الزيادة في الطرف الأخير ( الإعراب ، البناء ، التقاء الساكنين ، الوقف) ، والزيادة الطرف الأول من اللفظ (القطع ، الوصل ، الألف ، اللام) ، والزيادة في وسط اللفظ ( الصرف ، وذكر فيه صياغة المثني ، الجمع ، المذكر ، المؤنث ) ثم الألفاظ المركبة ، وفيه أنواع الأقاويل ، وما يلحقها من زيادة أو نقصان ، والألفاظ المفردة التي تركبت منها <sup>1</sup> . ويبدأ بأنواع القول الخبري، ثم يحصر أنواع الإعراب الواقعة فيه بحسب العوامل الداخلة عليه وكذلك يفعل في سائر الأقاويل. فهو يعرض الأساليب و استخداماتها ثم يعرض إعرابها <sup>2</sup>.

ويتلوهم في القرن الثامن ابن آجروم في مقدمته المسماة "الآجرومية في مبادئ علم العربية " فيحذف فيها أبواباً فرعية كثيرة من النحو <sup>3</sup>. لكن لم يعتمد أي من تلك التغييرات في التبويب على المستوى العملي ، فقد ظلت حبيسة مؤلفات أصحابها دون تعميم ، ولم تكن ذات أثر وجدوى في تيسير النحو العربي .

---

<sup>1</sup> الضروري في صناعة النحو، 4، 5.

<sup>2</sup> السابق ، 7، 8، 27، 28، 138.

<sup>3</sup> محاولات تيسير النحو العربي رأي و تعليق ، 93.

## ثانيًا: تيسير مضمون النحو :

يأتي في مقابل تيسير العرض تيسير المضمون ، وفيه تيسير لكل ما يتعلق بتناول المادة النحوية ، والتعامل مع النصوص اللغوية ، من حيث منهجية تناول النصوص وتحليلها ، واعتماد الأصول النحوية ( القياس ، والسماع ) ، ونظرية العامل التي بني عليها النحو العربي ، وتوابعها ، وهي : التأويل ، والتقدير ، والحذف ، والإضمار . وقد اقتصر تيسيرهم لمضمون النحو على رفضهم بعض النظريات . وقد سبق ذكر تفرد ابن مضاء بمبادئه بذلك لاعتقاده بأنها أثقلت الدرس النحوي ، وأرهقت طلابه ، وأن السبيل لتيسير النحو هو تخليصه من هذه النظرية المنحيلة . إلا أنه لم يضع منهجًا آخر لدراسة النحو بعيدًا عن تأثير العامل . ولم توجد أي محاولة عملية لتيسير مبنية على غير هذه النظرية . إلا أن هناك محاولات عملية للتيسير ألغت ما أنتجه إفراط النحاة في هذه النظرية ، وهي : التمارين غير العملية ، وباب التنازع ، والاشتغال ، نحو : المفصل للزمخشري<sup>1</sup> ، و " المقدمة الآجرومية في علم العربية " لابن آجروم<sup>2</sup> . وفيما يتعلّق بالعوارض التي جرّتها هذه النظرية على الصنعة ، وهي : التقدير ، والتأويل ، والحذف والإضمار فقد تخلص كتاب " التفاحة " لأبي جعفر النحاس . على سبيل المثال . من الإفراط فيها . إلا أنه لم يكتسب الصلابة التي تجعله متداولًا ، فهو وكثير من أمثاله مجرد محاولات للتيسير لم يكتب لها الذبوع .

<sup>1</sup> المفصل في علم العربية.

<sup>2</sup> اطلعت على متن الآجرومية من كتاب "تبسيط الآجرومية للسنة الأولى الابتدائية بالأزهر والمعاهد الدينية" . ويليه متن الآجرومية . لإبراهيم أحمد محمد الوقفي ، ط2 (مطابع دار الكتاب العربي بمصر، 1955/1374) .

## المبحث الثاني :

### طرق تيسير النحو عند المحدثين:

ظهرت نداءات التيسير بين لمحدثين نتيجةً لعدم مناسبة الكتب التعليمية القديمة لمبتدئي المتعلمين ، فقد كانت الألفية و الآجرومية تُدرّس لطلاب المرحلة الابتدائية ، و"شذور الذهب " و"قطر الندى " للمراحل التالية <sup>1</sup> . وتدرّس هذه الكتب للمبتدئين دون مراعاة أعمارهم ومستوياتهم ، وخلفيتهم عن قواعد اللغة ، ودون تطبيق لما يُدرّس من قواعد في المجال العملي ( لعدم استخدامها لغة حوار داخل الصفّ ، حتى من قِبَل المدرّس) ، كلُّ ذلك أحدث فجوة بين النحو ومتعلميه ، وأبعدهم عنه ؛ فأصبح النحو بالنسبة لهم مجرد قواعد جامدة لا صلة لواقعهم بها . فأصبح تيسير النحو و مؤلفاته ضرورة ملحّة \_ في اعتقاد كثير منهم \_ تعالت الأصوات منادية به ، و شاكية من صعوبة و جمود و تعقيد النحو و مؤلفاته . وكثرت مؤلفات النحاة المحدثين واقتراحاتهم في هذا المجال . وتناولوا النحو بالنقد والتمحيص شكلاً ومضموناً ، وحاولوا تخليصه \_ كما قالوا \_ من كلِّ ما يؤدي إلى تعقيده ، ومما أثقله به القدماء \_ على حدِّ زعمهم \_ أو عجزوا عن تيسيره . وظهرت استجابةً لتلك الأصوات مؤلفات كثيرة بدأت بتأليف "علي باشا مبارك" (1824-1893م) كتاباً للمرحلة الابتدائية سمّاه كتاب "التمرين" <sup>2</sup> . وتأليف رفاة الطهطاوي (1868) كتاب "التُّحفَة المكتبية لتقريب العربية" . فكانا خطوة عملية تلتها العديد من الخطوات في طريق تيسير النحو . وما يهمني هنا هو أن ألقى الضوء على طرق المحدثين في تيسير النحو ، و ذلك بعد إطالة النظر في اقتراحاتهم الجزئية و الشاملة لأبواب النحو ، وتلك الطرق هي :

<sup>1</sup> في إصلاح النحو العربي ، 59.

<sup>2</sup> السابق ، الصفحة نفسها.

## أولاً : طرق تيسير العرض :

### 1. الاختصار:

أدرك المحدثون أهمية طريقة الاختصار ، فأكثرُوا من التأليف بها . وساروا في مختصراتهم على منهجية المختصرات القديمة نفسها في التزام وضوح الأسلوب، و مباشرة العبارة، و الاقتصار على الأحكام العامة التي تكفل ضبط اللسان ، مع التمثيل بأمثلة سهلة واضحة ، و البعد كل البعد عن الخلافات و العلل و الأقيسة. و قد انقسمت المختصرات الحديثة أو كتب التيسير إلى نوعين بحسب الفئة الموجهة إليها:

#### **النوع الأول:**

مَدْرَسِيٌّ خاصٌّ بالمراحل الدراسية على اختلافها، و فيه تُقسَّم موضوعات النحو متدرّجَةً على مراحل التعليم المختلفة ، و من أمثلتها: كتاب "تيسير النحو" الذي وضعه كل من د. عبد العزيز القوصي، و أحمد يوسف الشيخ، و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، و محمد كمال خليفة<sup>1</sup> ، و كتاب "تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية" للشيخ أحمد بن محمد المرصفي، و كتاب " النحو الواضح " لعلي الجارم و مصطفى أمين.

#### **النوع الثاني :**

عامٌّ موجّه لكل مستفيد و دارس أيّاً كانت مرحلته، و يشمل أبواب النحو و موضوعاته كلها، و من أمثلته كتاب " المبسط في فن النحو " لأبي السعود سلامة أبو السعود، و كتاب "الموجز في النحو" لمحمد إسماعيل جوهرجي، و كتاب " النحو الأساسي " لكلّ من د. محمد حماسة عبد اللطيف ، و د. أحمد مختار عمر، و مصطفى النحاس زهران .

---

<sup>1</sup> في إصلاح النحو العربي ، 57.

لقد أسهمت طريقة الاختصار كثيراً في تيسير تعليم النحو ؛ إذ قامت بتقديم المادة معتمدة فكرة التدريج بحسب المراحل التعليمية ؛ لإيصال المادة النحوية بالقدر والصيغة المناسبين لكل مرحلة مع مراعاتها للمبادئ التي تحتاجها كل مرحلة ، بعيداً عن التفريعات .

ومن المختصرات العامة أيضاً ما جمع بين النحو و الصرف، مثل كتاب: " المرشد في قواعد النحو و الصرف " للدكتور. خليل إبراهيم، و منها ما قدم للنحو و الصرف بالأصوات، مثل د. شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو " \_ وهو كتاب تعليمي \_ ، و منها ما سلك منهجاً لغوياً متكاملًا ، مثل كتاب "المغني في اللغة العربية " للدكتور. أحمد عيسى الأحمدي الذي تناول اللغة من خلال نصوص لغوية فصيحة منتقاة، وحللها بلاغيًا ثم نحويًا ثم صرفيًا، ثم انتقل إلى علامات الترقيم، و قواعد الإملاء، و كل ذلك من خلال تلك النصوص المنتقاة. وكتاب "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" ذو المنهج المتكامل الذي بدأ بفقه اللغة فالصرف فالنحو فالبلاغة ؛ حتى يتمكن الدارس من اللغة بكل فروعها <sup>1</sup>.

وفي هذا المسلك عودة لبداية التأليف النحوي ، كما أنه موافق للاتجاه التركيبي وهو أحد نتاج النظريات اللغوية الحديثة التي تقوم على النظر إلى اللغة باعتبارها نظامًا مكوّنًا من عدة عناصر بينها علاقة تركيبية تكوّن مع بعضها المعنى ، وهي : الوحدات الصوتية و النحوية ، والعمليات النحوية والمعجمية <sup>2</sup> . لكنني أرى أن في عرض اللغة على الصورة الشمولية هذه بُعدًا عن التيسير ؛ إذ فيه تضخيم و حشد للمعلومات في فروع اللغة المختلفة في آن واحد .

<sup>1</sup> في إصلاح النحو العربي ، ص 65، 66.

<sup>2</sup> مقدمة في علم اللغة التطبيقي ، 46.



## 2. الشرح:

سلك المحدثون طريقة الشرح والتفصيل ، و انقسمت شروحهم إلى قسمين : قسم مرتبط بالمتون القديمة يعيد شرحها وصياغتها ، و قسم قائم بذاته يشرح القواعد النحوية بصفة عامّة. وجاءت شروحهم أيسر تأليفاً وأوضح صوغاً للعبارة ، مع تميّزها عن شروح القدماء بالاعتصار على التوضيح دون الإسهاب والاستطراد ، مع حسن التمثيل على القاعدة ، والابتعاد عن الإكثار من العلل ، واعتماد أيسر الآراء ، أو ذكر ما يلزم ذكره منها دون الالتفات للآراء الضعيفة أو البعيدة . ومن أمثلة هذه الشروح : شرح ألفية ابن مالك لأبي فارس الدحداح ، و "توضيح النحو" ، وهو شرح على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، للدكتور. عبد العزيز فاخر، ويقع في جزئين ، التزم فيه الوضوح ، واهتم بالتطبيقات . ولا أستطيع أن أعدّ هذا الشرح من التعليقات ؛ لأنه ليس تعليقاً أو ملحوظات إضافية على كلام ابن عقيل ، بل هو إعادة صياغة له، وإخراج له بطريقة أكثر يسراً وسهولة.

وهناك شروح لم توضع على متن نحوي ، بل وضعت لشرح مسائل النحو ، منها: "النحو الوافي" لعباس حسن الذي يعدُّ بحسب قول مؤلفه في مقدمته . شرحاً وافياً شاملاً ، متخصصاً ، بعيداً عن الغموض ، وبعيداً عن الإيجاز المخل، والإطناب الممل ، ينتخب من الآراء الأكثر موافقة للنصوص الفصيحة، ويكتفي بالمنع المفيد من العلل. <sup>1</sup> وأرى أنه حقّق بعض ما قصد إليه فكتابه شامل يجمع في الموضوع الواحد ما تفرق في أبواب النحو في غيره من الكتب <sup>2</sup>. وقصده إلى الشمول أدى إلى إطالته في كثير من المواضع ، لكنها إطالة محمودة من وجهة نظري مناسبة لمقصد الناظر في الكتاب ، وهو التفصيل والشرح <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عباس حسن ، النحو الوافي ، 1/6، 7، 8، 9 ، ط 5 ، ( مصر: دار المعارف ، د . ت ) .

<sup>2</sup> ومن أمثلة ذلك جمعه المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقلماً تجدها مجموعة في الكتب النحوية المتداولة ، 1/258\_260 .

<sup>3</sup> لأنه \_ كما ذكرت سابقاً \_ هدف إلى شمولية عرض المادة النحوية .

لقد مزجت الشروح الحديثة بين خصائص المتون والشروح القديمة . وهي رغم قلتها ذات أثر كبير وفائدة عظيمة في تيسير تعليم النحو للمتخصصين.

### 3. تقديم المادة العلمية بوسائل جذب مختلفة :

استفاد المحدثون مما وفره العصر الحديث من معطيات تخدم العملية التعليمية ، فاستخدمت بعض الكتب الصور؛ لتيسير العرض ، مثل كتاب " النحو المصور في قواعد اللغة العربية للمدارس الابتدائية " الذي وضعه كل من: زكي محمد المهندس ، و محمود السيد عبد اللطيف ، و محمد عبد الحليم عامر .

كما استخدمت بعضها القصص ، وجعلتها نموذجًا لغويًا تُدرّس القاعدات عليه ، مثل كتاب "تيسير النحو" الذي عرض قواعد النحو من خلال قصص مكتوبة لذلك الغرض ؛ حتى يزيل الجمود عن تدريس النحو.<sup>1</sup> ومنها أيضًا ما استخدم الجداول و المخططات السهمية التي أجدت كثيرًا في تيسير تعليم النحو ؛ فهي تنظم عرض المعلومة ، وتجمع المتشابه بصورة يسهل على العقل إدراكها وتخزينها . وقد يكون الجدول الواحد مفتاحًا لباب كامل .

وقد استُخدمت هذه الوسائل في المختصرات والشروح الحديثة على حدّ سواء. وحققت وسائل الجذب تلك فائدة ملحوظة في تيسير تعليم النحو ، و جعلتها أكثر قبولًا وأيسر فهمًا واستظهارًا .

---

<sup>1</sup> في إصلاح النحو العربي، 75.

#### 4. التطبيق والتحليل :

تنبّه المحدثون إلى حاجة المتعلمين للتعامل مع النصوص وتطبيق القاعدة عليها، وعرفوا أن التمرس بالتطبيق يؤدي إلى إتقان القاعدة ، و بالتالي إلى تقويم اللسان ، فاهتموا به ودعموا كثيراً من كتبهم به ، بل إن هناك من خصص كتابه للتطبيق و التحليل الإعرابي ، ومن أمثلة ذلك كتاب " القواعد التطبيقية في اللغة العربية " للدكتور. نديم حسن دعكور، و كتاب " دروس في الإعراب " و هو خمسة أجزاء وضعها د. عبده الراجحي، و شاركه في بعضها محمد بدري عبد الجليل ، وكتاب " التطبيق النحوي " للدكتور. عبد الحميد مصطفى السيد. الذي يقع في ثلاثة أجزاء. وكتاب " موسوعة القواعد و الإعراب " لعباس صادق ، و كتاب " التطبيق النحوي " لعبده الراجحي الذي يختلف عن سابقه في كونه يعرض الأساليب المستخدمة في الظاهرة اللغوية دون عرض تفاصيل الأحكام النحوية<sup>1</sup> ، ثم يجلل عدداً من الجمل من كل أسلوب<sup>2</sup>.

وواقع التدريس اليوم يعتمد هذه الطريقة في المختصرات التعليمية بمستوياتها العام والخاص ؛ فهي طريقة مجدية يُعين توظيفها على ترسيخ القاعدة و يُسهّم في تقويم اللسان والقلم . وتتكاتف جنباً إلى جنب مع وسائل الجذب لتنتج كتباً تعليمية تحقق هدف التيسير والتفعيل<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> فهو كتاب مختصر هُمّ التطبيق على النصوص للتمكن من الاستخدامات اللغوية ، ومعرفة التراكيب وتحليلها . أما تفصيل ذكر الأحكام فيرجع للكتب النحوية لمعرفةها .

<sup>2</sup> د. عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ، ( دار المعرفة الجامعية ، 1998 ) ، 178.

<sup>3</sup> تفعيل القواعد النحوية في واقع اللسان والقلم .

## 5. التصنيف المعجمي :

سلكت بعض كتب التيسير الطريقة المعجمية في عرض القضايا النحوية ؛ حتى تسهل على الطلاب الوصول إلى المسائل التي يريدونها دون عناء . ولهذا الكتب خصائص المختصرات، وهي : وضوح العرض ، و الاختصار، و البعد عن الخلافات و الشواذ ، والأمثلة المخترعة ، والاكتفاء بالضروري من الشواهد . وتعدُّ الكتب التي اعتمدت هذه الطريقة كتبًا يرجع إليها لمعرفة مسألة بعينها ، وليست كتبًا دراسية تعليمية ، و منها كتاب "الصفوة من القواعد الإعرابية" للدكتور. عبد الكريم بكار. الذي رتب المسائل النحوية على حروف المعجم<sup>1</sup> . وكتاب " المعجم الوافي في النحو العربي " للدكتور. علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزعبي . ومن الكتب المعجمية أيضًا الكتب التي جمعت الأدوات النحوية واستخدماتها ومعانيها ، ككتاب "معجم الأدوات النحوية" للدكتور. محمد التونجي . كما ظهرت كتب معجمية متخصصة تناولت الشواهد النحوية ، و عرضت مواطن الاستشهاد فيها باختصار، منها كتاب "المعجم المفصل للشواهد الشعرية" و " المعجم المفصل لشواهد المخضرمين " للدكتور إميل يعقوب.

ورغم أن هذه الكتب مرجعية وليست تعليمية إلا أنها مفيدة جدًا لمن أراد العودة لمسألة بعينها والإحاطة بها بيسر وسهولة . وهي تتلافى احتمالية اضطراب التبويب ، وتوصل إلى جزئيات ومسائل فرعية يصعب الوصول إليها في كتب النحو .

## 6. تدريج التعليم :

تطوّرت فكرة تدريج التعليم في العصر الحاضر تطوُّرًا كبيرًا ؛ إذ تمَّ الفصل بين التعليم العام و التعليم المتخصّص فصلا تامًّا ، و أصبحت هناك كتب تخضُّ بكلِّ مستوى من المستويين و تراعي الفئة الموجهة إليها في العبارة و التناول، و كميّة المعلومات ، فضلًا عن

<sup>1</sup> د. عبد الكريم بكار، الصفوة من القواعد الإعرابية . ط1، ( دمشق : دار القلم . 1407 ) .

الكتب التي أُلِّفَتْ لكلِّ مرحلة من مراحل التعليم العام ( ابتداء بالمرحلة الابتدائية و انتهاء بلثانوية ) تلك الكتب اتسمت بسمات المختصرات \_ كما سبق \_ وهي الوضوح و التركيز على المبادئ و الأحكام العامة و البعد عن الخلافات و العلل و الأقيسة مع الاهتمام بالتطبيقات. و من الكتب التي أُلِّفَتْ في مجال التعليم العام كتاب: " الدروس النحوية لتلاميذ الثانوية" الذي وضعه كل من: حفني ناصف، و محمد دياب، و مصطفى طوموم، و محمد أفندي<sup>1</sup>، و كتاب " النماذج التطبيقية للدروس النحوية " للسيد إسماعيل منصور<sup>2</sup>، إضافة إلى المختصرات الحديثة التي سبق ذكرها.

وفيما يخصُّ المستوى الثاني \_ و هو مستوى التخصص \_ فهناك كتب تناولت النحو تناولاً مفصلاً بمسائله و مشكلاته، و عله و خلافاته، إلا أنها تناولتها تناولاً مختلفاً، فقد لُزمت العبارة السهلة الواضحة، و العلل المقنعة، و ابتعدت عن الفلسفة و الاستطراد، و من أمثلتها: كتاب " النحو الوافي " لعباس حسن ، و كتاب "الكامل في النحو و الصرف" للدكتور علي محمود النابي ، الذي تطرق في تناوله للمسائل النحوية لآراء البصريين و الكوفيين بطريقة مجملّة دون تفصيل آراء العلماء المفردة، كما أورد أقيسة ميسرة<sup>3</sup>. وكتاب "النحو المصنّف" للدكتور محمد عيد الذي ترك فيه ما لا فائدة فيه ، و لا ضرر في تركه لغير المتخصصين ، و تناول بعض القضايا التقليدية بعين ناقدة<sup>4</sup>.

وانتهاج طريقة تدريج التعليم هذه له أكبر الأثر في تيسير تعليم النحو ؛ إذ إنها مبنية على إعطاء النحو مدرّجاً حسب مستوى المتعلم ، فيكون الحد الأدنى لمبتدئي المتعلمين مرتكزاً على المبادئ التي يتم بها ضبط اللسان ، ثم التفصيل لمن أراد التشعب والكشف عن أسرار العلم وتفرعاته .

<sup>1</sup> في إصلاح النحو العربي، 69 .

<sup>2</sup> السابق ، 71 .

<sup>3</sup> د. علي محمود النابي ، الكامل في النحو والصرف ، ( دار الفكر العربي ، 2004 ) .

<sup>4</sup> د. محمد عيد، النحو المصنّف ، ( القاهرة ، 1973 ) ، 79 .

لكن ينبغي ألا يُكتفى بهذه الطريقة ، فهي لن تجدي نفعًا إلا إن راعت \_ مع كل مرحلة \_ تناسب المادة المقدمة والوسائل المساعدة ، وطريقة العرض ، والتدريس .

## 7. إعادة التوبيب:

أولى المحدثون إعادة توبيب المادة النحوية عناية كبيرة، و أخذت تلك الوسيلة عندهم صورًا شتى ، تتمثل في :

### أ. الدمج:

فقد دمج بعضهم بعض الأبواب النحوية في غيرها، بعد أن كانت مستقلة منفصلة ؛ وذلك لما رأوا بينها و بين ذلك الغير من تشابه في ناحية ما فجمعوا بينها ؛ لأنهم رأوا أن في ذلك الجمع إزالة لتشتيت ذهن المتعلم ، و تسهيلًا لجمع القواعد عليه<sup>1</sup> .

ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النحو " من وجوب التوحيد بين المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل ؛ لأن حكمها الرفع ، و لاتفاقها في كثير من الأحكام اتفاقًا يوجب جمعها في باب واحد<sup>2</sup> . ووافقته د. علي مزهر الياسري في ذلك<sup>3</sup> .

وذهب د. مهدي إلى ما يُقرب من ذلك فرأى ضرورة الجمع بين الفاعل و نائب الفاعل في باب و احد ، فكلاهما \_على حدّ قوله \_ مسند إليه في جملة فعلية ، و كلاهما فاعل لغوي<sup>4</sup> . إلا أنني أرى أن إبقاءهما منفصلين أولى ؛ فهما وإن كان لهما الأحكام

<sup>1</sup> تجديد النحو، 4 بتصرف.

<sup>2</sup> إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو، ( القاهرة : دار الآفاق العربية ، 2003/1423 ) ، 53. وقد أورد هذا الرأي أيضًا في كتاب " تحرير النحو " (1958م) الذي شاركه في وضعه أحمد برانق . في إصلاح النحو ، 75 .

<sup>3</sup> د. علي مزهر الياسري ، الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه ، 406 تقدم د. عبد الله الجبوري ، ط1، (الدار العربية للموسوعات ، 2003 / 1423 )

<sup>4</sup> في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، 15.

نفسها ، إلا أن دلالة الجملتين مختلفة ، فإحدهما مبنية للمعلوم ، والثانية مبنية للمجهول .  
ونائب الفاعل وإن كان فاعلاً لغويًا في جملته ، إلا أنه مفعول به في الأصل فبالكشف عن  
الحقيقة الذهنية للجملة حسب قواعد المنهج التحليلي يظهر أن الجملة واحدة من صور  
التحويل ، فهي محولة عن الجملة المبنية للمعلوم<sup>1</sup> .

كما أدخل د. مهدي المخزومي في كتابه " في النحو العربي ، قواعد و تطبيق على المنهج  
العلمي الحديث " أسماء الأفعال مع الأفعال<sup>2</sup> ؛ لأنها في حقيقتها و دلالتها أفعال ، لكنها  
جمدت على حالة واحدة<sup>3</sup> . وإلى ذلك ذهب كل من د. خليل أحمد عمايره و سلمان حسن  
العاني<sup>4</sup> . و هو ليس رأيًا مبتدعًا و ليسوا سابقين فيه ، بل مسبقين ؛ إذ هذا هو رأي  
الكوفيين<sup>5</sup> .

وقام د. مهدي بدمج الجرّ بحرف الجرّ مع الإضافة ، و سمّاهما الإضافة المباشرة ، و  
الإضافة بأداة<sup>6</sup> . و ضمّ د. شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو " " كاد و أخواتها " إلى  
باب المفعول به ، و ذكرها مع بقية الأفعال المتعدية ، كما دمج باب " كان " و أخواتها مع  
باب الحال<sup>7</sup> ، و أدخل الصفة المشبهة و اسم التفضيل ، و التعجب و أفعال المدح و الذم ،  
، و كنيات العدد ، و الاختصاص في باب التمييز لورود التمييز بعد كل هذه الاستخدامات  
اللغوية<sup>8</sup> .

<sup>1</sup> د. محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي ، ط1 ، ( دار المعرفة الجامعية ، 2000 ) ، 146 .

<sup>2</sup> وسمّاهما الأفعال المتخلّفة ، في النحو العربي ، قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث ، 140 .

<sup>3</sup> السابق ، 15 .

<sup>4</sup> د. خليل أحمد عمايره ، في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي و تطبيقه على التوكيد اللغوي و أسلوب الاستفهام

، تقديم : أ.د. سلمان حسن العاني ، ط1 ، ( الزرقاء - الأردن : مكتبة المنار ، 1407هـ / 1987م ) ، 57 .

<sup>5</sup> شرح التصريح على التوضيح ، 281/2 . و أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، (

صيدا - بيروت : المكتبة العصرية ، 1418هـ / 1997م ) ، ج1 / م27 / ص229 .

<sup>6</sup> في النحو العربي قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث ، 69 .

<sup>7</sup> تجديد النحو ، 7 .

<sup>8</sup> تجديد النحو ، 20 ، 21 .

وليس لهذه الطريقة أثر كبير في تيسير النحو ؛ إذ إنها لم تعتمد منهجاً ثابتاً أو مبدأً معيناً في التبويب ، بل اعتمدت التشابه في بعض الجوانب ، كالحالة الإعرابية ، أو الاشتراك في الدور الذي تؤديه الكلمة في الجملة <sup>1</sup> ، أو بعض الأحكام بشكل غير مضطرد ، وغير سائر على جميع الأبواب . كما أن المحدثين وإن كانت لهم وجهة نظر في الجمع بين بعض الأبواب على أساس علائق رأوها ، فكذلك كان للقدماء وجهة نظر في جعلها منفصلة ، وأقوى العلائق أولى بالاعتماد.

### ب. الحذف:

وهو الطريقة الثانية من طرق إعادة التبويب ، وقد تراوحت الأسباب التي دفعت النحاة إلى المطالبة به بين الصعوبة وعدم العملية ، ومن صورالحذف : حذف الأبواب . ومن أمثلة هذه الصورة ما قام به الأستاذ إبراهيم مصطفى <sup>2</sup> من حذف كل الأبواب التي التي تجمعها حركة الفتحة ، و هي : المفعول به، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، و الحال ، والتمييز، و الاستثناء . و لم يوردها في كتابه بناء على فكرته ، وهي أن الفتحة غير دالة على معنى ، بل هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب <sup>3</sup> ، ووافقه الشيخ يوسف كركوش على ذلك <sup>4</sup> .

كما ذهب كثير من المحدثين إلى حذف الأبواب غير العملية \_ من وجهة نظرهم \_ من كتبهم . فحذف كل من د. شوقي ضيف <sup>5</sup> ود. مهدي المخزومي بابي التنازع و

<sup>1</sup> كما في اشتراك الفاعل ونائب الفاعل في كون كليهما مسنداً إليه في جملة فعلية .

<sup>2</sup> أحياناً يتعدّد ذكر النحويّ ؛ وذلك ناتج اختلاف اقتراحاته بين طرق التيسير ؛ إذ ليس الغرض هو سرد اقتراحات النحويّ في موضع واحد ، بل الغرض هو معرفة طرق المحدثين في التيسير من خلال الاقتراحات التي أسهموا بها لتحقيقه .

<sup>3</sup> إحياء النحو ، 79 .

<sup>4</sup> سعد جاسم الزبيدي ، نحوي مجهول في القرن العشرين ، الشيخ يوسف كركوش ، وكتابه رأي في الإعراب ، (عمّان \_ الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2003 ، 56 .

<sup>5</sup> تجديد النحو ، 18 .



الاشتغال من الدرس النحوي، ورأى الأخير منهما أنها نتاج نظرية العامل<sup>1</sup>. و حذف د. إبراهيم السامرائي التنازع ، و رأى أنه محض تصور و خيال<sup>2</sup>. وظهرت في مجال الحذف فكرة حذف الباب مع إثبات الأمثلة ، كما فعل د. شوقي في " ظن " وأخواتها ، وهذا من وجهة نظري . غير كاف في مجال التععيد ؛ إذ إن تصنيف كتب القواعد يقتضي الإحاطة والشمول ، وهذا حذف محل ، فرغم صحة كون هذه الأفعال متعدية إلا أنها تتعدى بصورة خاصة ، كما أن لها أحكاما وحالات خاصة تختلف عن أي فعل متعد . وقد كان تععيد النحاة لها ناتجا عن دقة ملاحظاتهم وتحليلاتهم ، وحسن ضبطهم . وصعوبة الباب لا تعني جواز حذفه .

كما حذف د. شوقي " ما ، و لا ، و لات " المشبهات بليس ، وحذف الترخيم، و الاستغاثة، و الندبة ؛ لأنها مهجورة<sup>3</sup> . كما حذف د. مهدي المخزومي النواسخ "كان و أخواتها " ، و "إنَّ و أخواتها " ، و "ظنَّ و أخواتها " ، وما اتصل بهم من الدرس النحوي<sup>4</sup> . وذهب د. إبراهيم السامرائي إلى عدم وجود المفعول معه ، وأن القول بوجوده ضعيف<sup>5</sup> .

ولا أدري كيف لهم أن يحذفوا هذه الأبواب من الدرس النحوي ، فالمنهج الوصفي الذي ينادي بتطبيقه كثير منهم يقتضي إثباتها ، فهو يقوم على تقرير ما هو واقع في اللغة حسبما تدلُّ عليه الملاحظة دون تفسيرها بتصورات غير لغوية<sup>6</sup> ، كما أن التيسير التيسير لا يعني الحذف .

<sup>1</sup> في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، 14،15،16

<sup>2</sup> د. إبراهيم السامرائي ، النحو العربي نقد و بناء ، ط1 ، ( لبنان \_ بيروت : دار البيارق ، الأردن \_ عمان : دار عمار ، 1997/1418 ) 105 .

<sup>3</sup> النحو العربي نقد و بناء ، 16،17 .

<sup>4</sup> في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، 15 من مقدمة المؤلف ، و 115 من الكتاب .

<sup>5</sup> النحو العربي نقد و بناء ، 106 .

<sup>6</sup> إبراهيم السامرائي ، 23 . و د. محمد حسين آل ياسينين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، ( بيروت : مطابع دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ) ، 374 . بتصرف .

## ج. فصل بعض المسائل النحوية عن أبوابها:

و قد يكون التدخل في إعادة التبويب عن طريق عملية فصل بعض المسائل النحوية عن أبوابها و ضمّها إلى أبواب أخرى، كما فعل د. مهدي المخزومي حينما فصل الاستثناء المفرغ عن باب الاستثناء ؛ لأن فيه توكيداً و قصرًا ؛ فحقه أن يُعالج في مسائل التوكيد و طرائقه ، على حد قوله <sup>1</sup> . وإلى ذلك ذهب د. شوقي ضيف <sup>2</sup> ، لكن فصله \_ من وجهة نظري \_ يجعل التراكيب المتشابهة غير مجموعة في باب واحد. كما أخرج إبراهيم مصطفى النعت السبي من التوابع و جعله إتباعاً بالمجاورة <sup>3</sup> ، و أخرج العطف كذلك من التوابع ؛ لأنه متحدث عنه كما هو حال المتبوع <sup>4</sup> .

ولا يكاد المرء يجد في مسلكهم ذاك تيسيراً ؛ فكما أن الفصل قائم على حيثيات عندهم ، فإن إدخال تلك المسائل في الأبواب التي أدخلت فيها قائم على حيثيات معتبرة من جهة أصول الصناعة النحوية وقواعدها .

## د. إضافة بعض الأبواب للدرس النحوي:

وأعاد بعضهم التبويب عن طريق الإضافة، فأضاف د. مهدي المخزومي باباً لدراسة الأساليب ، ومنه ا : كيفية السؤال و الجواب، و الاستثناء ، و التعجب، و النداء و الموضوعات التي يستخدم فيها ، كما أخرج القصر من باب الاستثناء وأدرجه ضمن

<sup>1</sup> في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، 125.

<sup>2</sup> تجديد النحو ، 28.

<sup>3</sup> السابق ، 125.

<sup>4</sup> إحياء النحو ، 115.

الأساليب<sup>1</sup> . وكذلك فعل د. شوقي ضيف الذي أضاف بابًا لكلٍّ من : ا لذكر و الحذف<sup>2</sup>، و التقديم و التأخير<sup>3</sup> ، و أنواع الجمل<sup>4</sup>.

وخصَّص د. مهدي المخزومي جزءًا من باب الجملة الفعلية للأفعال الشاذة ، فجمع كلا من (عسى ، نعم ، و بئس ، و حبذا ، و هلم ، و أسماء الأفعال)<sup>5</sup> ، وعنى بها \_ كما عبّر \_ الأفعال التي جمُدت على حال واحدة ، ولم تتصَّرف تصرُّف الأفعال<sup>6</sup> .

وفكرة إضافة باب لدراسة الأساليب فكرة مجدّية في تعليم اللغة لا في تعليم النحو ، فهي تمكن المتعلم من الإحاطة بأساليب اللغة ، و تزيد القدرة التعبيرية والحصيلية اللغوية لديه . وإن اعتقد واضعو هذه الفكرة أنهم ييسرون بها تعليم النحو فالأمر ليس على ما ذهبوا إليه ؛ لأن إدخال باب الأساليب . وإن كان مجدّياً . فهو ليس من النحو، بل دخيل عليه.

وقد أضاف الشيخ يوسف كركوش مسألة الإتياع للمحاورة لباب التوابع<sup>7</sup> ، وقد أغفل كثير كثير من النحاة الحديث عن هذه المسألة<sup>8</sup> ؛ فهي ليست ظاهرة لغوية يُقَعَّد لها ويقاس

<sup>1</sup> إحياء النحو ، 201، 222

<sup>2</sup> تجديد النحو، 20، 235، 245.

<sup>3</sup> السابق، 246، 248 .

<sup>4</sup> السابق ، 264 ، 256.

<sup>5</sup> في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، 134 ، 142 .

<sup>6</sup> السابق ، 134 . وقد سماها النحاة بالأفعال الجامدة (غير المتصرفة) ، في حين سماها د. مهدي شاذة . ومفهوم الشذوذ عنده يختلف عن مفهوم الشذوذ عند النحاة ، فالشاذ عنده ما لم يتصرف من الأفعال ، كما هو واضح من كلامه ، أما عند النحاة ، فهو ما خرج عن سنن القياس . (السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق على حواشيه وفهرسه د. أحمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم . جروس برس، 1988.) ، في حين أسماها النحاة جامدة . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 13/3 .

<sup>7</sup> نحوي مجهول في القرن العشرين ، 95.

<sup>8</sup> مثل كتاب أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، وغيره كثير .

عليها، بل فيها اعتبارات أخرى<sup>1</sup>. ووافق إبراهيم مصطفى في إخراج العطف من التوابع ، ولم يوافق في جعل الخبر منها<sup>2</sup>.

كما أضاف د. شوقي أيضاً باباً للأسماء المحرومة من التنوين \_ كما سمّاها \_ جمع فيه الممنوع من الصرف و المنادى العلم المفرد، و اسم " لا " النافية للجنس في باب واحد . وقد كان جمعه لها مبنياً على اعتقاده بأنها تعالج حالة واحدة، و هي حرمان الاسم من التنوين ؛ حتى يتجانس التبويب و يتوحد التفسير<sup>3</sup>. والملاحظ أن د. شوقي ضيف هنا قد نظر إلى الأسماء المحرومة من التنوين نظرة شكلية ، وجمع بينها على هذا الأساس. ولا أدري لِمَ لَمْ يدخل المضاف أيضاً في هذا الباب ؟ ولا أدري أحياناً كيف يكون التناسق و التجانس ، و هو يتحدث عن المنادى في باين مختلفين.

الحقيقة أن هناك كثيراً من العلاقات التي قد تجمع أبواباً شتى إلا أن تقسيم القدماء لها كان على أقوى و أبرز تلك العلاقات . و هذا لا يعني أن كلَّ تعديل مرفوض ، لكن ينبغي في المقابل أن لا يكون كل تعديل مقبولاً . فإنَّ لم يحقق التعديل الفائدة المرجوة منه . وهي التخفيف والتيسير . ، فلا فائدة من الأخذ به .

<sup>1</sup> سيأتي الحديث عن هذه المسألة في الفصل الثاني 110\_113.

<sup>2</sup> السابق، 29.

<sup>3</sup> الرد على النحاة ، 52. وقصده في ذلك أن يجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة ، كما فعل في الأسماء المحرومة من التنوين . وبناءً على هذا التصور أيضاً أدخل الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مع المنصوب ؛ حتى يجانس التبويب ، ورأى أن يُعتبران منصوبين أو مبنيين ؛ حتى يتوحد التفسير ، وكذلك أدخل المضارع المتصل بنون النسوة مع المضارع المجزوم ، وسمّاها مضارعاً مسكناً.

## ثانياً : طرق تيسير المضمون :

و يأتي تيسير المضمون في مقابل تيسير العرض ، وفيه تيسير لكل ما يتعلق بتناول المادة النحوية ، والتعامل مع النصوص اللغوية ، من حيث منهجية تناول النصوص وتحليلها ، واعتماد الأصول النحوية ، ونظرية العامل التي بني عليها النحو العربي ، وتوابعها ، وهي : التأويل ، والتقدير ، والحذف ، والإضمار<sup>1</sup> . وقد سلك المحدثون لتيسيره الطرق الآتية :

### 1. انتخاب الآراء:

وقد أسهم المحدثون في هذه الطريقة فرادى وجماعات ؛ إذ اعتمد بعضهم ترجيحات متناثرة في كتبهم ، كما رجَّح في المقابل مجمع اللغة العربية كثيراً من الآراء المخالفة لآراء الجمهور المعتمدة على ترجيح رأي أحد القدماء . ومن هذه الانتخابات ما جاء موافقاً لواقع اللغة مع كونه أيسر من الرأي الشائع ، ومنها ما هو مرفوض بعيد لعدم مطابقته لواقع اللغة .

ومن ذلك ما ذهب إليه أمين الخولي في كتابه "هذا النحو" ؛ إذ ذهب مذهب الكوفيين في جعل علامة نصب جمع المؤنث السالم الفتحة<sup>2</sup> ، وهي لغة حكي الكسائي منها: "سمعت لغاتهم" و"رأيت بناتك" ، بفتح التاء<sup>3</sup> ، كما حكي ابن سيده:

فلَمَّا جَلَّاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ

تَبَاتًا عَلَيْهَا دُثُّهَا وَ اِكْتَنَابُهَا<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سبق ذكر المقصود من المضمون في صفحة 51 من هذا البحث . وأعدت ذكره هنا للتذكير بالمقصود منه .

<sup>2</sup> في إصلاح النحو العربي ، 136 .

<sup>3</sup> السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، ط 1 ، (بيروت . لبنان : دار الكتب العلمية ، 1998/1418) ، 77/1 .

<sup>4</sup> من البحر الطويل ، شرح التصريح ، 81/1 ، لسان العرب ( جلا ) . ابن سيده ، المخصص ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، ط 1 ، ( بيروت : دار إحياء التراث العربي ، 1417 هـ 1996 م ) ، 173/3 .

و الحقيقة أن مثل هذا الاقتراح غير مطابق لعامة النصوص الصحيحة الفصيحة، بل الواضح منه محاولة تقريب الفصحى من العامية المحكية، و الذي يؤيد ذلك اختياره إعراب جمع المذكر السالم إعراب "حين" بإلزامه الياء و إعرابه بالحركات على النون<sup>1</sup>، وهذا الاستخدام لم يرد عن العرب في جمع المذكر السالم، بل ورد عنهم في باب "سنة"، وسيأتي الحديث عن ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني. فهو يختار من الآراء ما يقرب الفصحى من العامية، وليس ما يجعلها أيسر مع الموافقة لواقع الاستخدام اللغوي.

ورجح د. مهدي رأي الكوفيين في كون ناصب الخبر الظرف (نحو: الكتاب عندك) هو الخلاف<sup>2</sup>. كما رجع أيضاً رأيهم القائل بجواز تقديم الفاعل على الفعل؛ إذ رأوا أنه يبقى فاعلاً مع تقدمه<sup>3</sup>. إن تبني هذا الرأي معتمد على الاعتقاد بعدم وجود فرق بين: خرج زيد، وزيد خرج. فلا داعي لادعاء وجود ضمير مستتر بعد "خرج" في الجملة الثانية — عنده —. لكن النظرة الشمولية لجميع الاحتمالات التركيبية تظهر عدم إمكانية الأخذ برأيه؛ لأنه لم يأت في النصوص العربية أيّاً كان نوعها ومصدرها ما يؤيد ذلك الرأي<sup>4</sup>. وهذا يشير إلى عدم صحّة كون الاسم المتقدّم فاعلاً. وتفسير هذا ظاهر في صيغتي المثني والجمع وعند الحديث عن المؤنث؛ إذ لو كان المبتدأ هو الفاعل ما احتجنا إلى إعادة الضمير عليه، كما في قولنا: الفاطمتان خرجتا، والطلاب خرجوا، و هند خرجت. فكما أضمرنا في حالة التثنية والجمع والتأنيث، يُصار إلى القول بالإضمار في حالة الإفراد.

ويمكن الاستفادة كثيراً من هذه الطريقة لو اعتمدت الآراء التي يقبلها واقع اللغة؛ إذ فيها توسيع لدائرة الجواز اللغوي مع الاعتماد على نصوص لغوية، أو آراء أكثر دقة ومرونة في وصف اللغة. ولم يؤخذ بهذه الطريقة على المستوى التطبيقي في ميدان تدريس النحو، بل أُخذ بها على مستوى الاستخدام اللغوي، فكثير من عبارات الكتاب جاءت وفق هذه

<sup>1</sup> في إصلاح النحو العربي، 136.

<sup>2</sup> السابق، 197.

<sup>3</sup> في النحو العربي، قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث، 85، 88.

<sup>4</sup> فلم يرد نحو: الطلاب خرج.

الآراء ، كما أن كل كتاب تبنى رأياً دون غيره من الآراء المتعددة يعد ممثلاً لهذه الطريقة وسائراً عليها في تيسير النحو وتوسيع دائرة المرونة فيه ، ومنها مثلاً : كتاب " في النحو العربي ، نقد وبناء " للدكتور. مهدي المخزومي الذي رجح فيه كثيراً من آراء المذهب الكوفي .

## 2. تغيير بعض المصطلحات:

وَلَع بعض المحدثين بتغيير المصطلحات<sup>1</sup> ظناً منهم أنه سير إلى تيسير دراسة النحو. فقد وضعت لجنة وزارة المعارف المصرية مصطلح " التكملة" للمفاعيل الخمسة ، والحال ، والتمييز بدلا من " الفضلة"<sup>2</sup>. ولا أرى فائدة تذكر من تغيير هذا المصطلح ؛ فمصطلح " التكملة " غير منطبق على المنصوبات ؛ إذ الكلام ليس ناقصاً بدونها ، بل إن الصواب في تسميتها بالفضلة ؛ لإمكانية استغناء الجملة عنها.

و وضع أمين الخولي مصطلح "الأسماء البضعة" بدلا من الأسماء الخمسة أو الستة<sup>3</sup>. وليس في هذا التغيير أيضاً فائدة إلا إرهاق ذهن المتعلم ، وصرقاً للذهن عمّا ثَبَّت فيه ، ونقلًا له لمصطلح جديد دون فائدة<sup>4</sup>. وكثير من المصطلحات التي وضعها المحدثون فيها قصور في فهم مقاصد النحاة ، و مصطلحاتهم ونظرة سطحية إليها. وكذلك غير إبراهيم مصطفى مصطلح "حروف الجر" إلى "حروف الإضافة" بناء على فكرته أن الكسرة علم الإضافة<sup>5</sup>. و ليس في تغييره هذا أي إضافة أو تيسير لدراسة النحو.

<sup>1</sup> مظاهر التجديد النحوي ، 262، 263 .

<sup>2</sup> في إصلاح النحو العربي ، 117 .

<sup>3</sup> السابق ، 134 .

<sup>4</sup> هذا إذا كان قد مرَّ به المصطلح القديم ، أما إذا لم يمرَّ به فسيكون في تعليمه المصطلح الجديد فصلاً له عما سبق من كتب قديمة كانت أو حديثة .

<sup>5</sup> إحياء النحو ، 76 .

كما رأَت لجنة وزارة المعارف تغيير " المسند و المسند إليه " إلى " المحدث عنه و الحديث " أو بالموضوع ( وهو المبتدأ ، و اسم كان ، و اسم إن ، و الفاعل ونائبه ) ، و المحمول ( وهو خبر المبتدأ ، و خبر كان ، و خبر إن ) كما يسميها علماء المنطق<sup>1</sup> أو متحدتًا عنه<sup>2</sup> ، و متحدتًا به<sup>3</sup> ، واختارت التسمية الأخيرة لإيجازها.

وهم وإن كانوا يقصدون إلى نوع من الاختصار ، حيث يطلق هذا المصطلح الواحد على مجموعة من الوظائف النحوية ، إلا أن في المصطلح الذي رأوا الانتقال إليه تفويتًا لبيان الفروق والمعاني بين الوظائف النحوية ، فالمبتدأ ، واسم كان ، واسم إن ، والفاعل ، ونائبه ؛ كلٌّ منها له دلالة مختلفة ، و هناك فرق كبير بين قولنا : " خرج زيد " و " زيد خرج " ؛ إذ التركيز في الجملة الأولى على المسند ( الفعل ) ، أما الجملة الثانية فالتركيز فيها على المسند إليه ( المبتدأ ) ، وهكذا الأمر مع بقية الوظائف النحوية .

ولم يكن لطريقة تغيير المصطلحات أيُّ أثر في تيسير النحو العربي ؛ إذ يصعب تغيير مصطلحات علم رسخت منذ القدم ، مع عدم وجود ضرورة لتغييرها ، وعدم جدوى المصطلحات الجديدة ؛ لذا لم يؤخذ بالمصطلحات المقترحة في تيسير النحو .

### 3. رفض بعض النظريات النحوية:

ذهب بعض المحدثين إلى أن أهم خطوة توصل لتيسير دراسة النحو هي إلغاء بعض النظريات التي عقَّده ، و كونت حاجزًا بينه و بين طلابه ، و التي أحاطها الكثيرون من القدماء و المحدثين بطابع القداسة ، و اعتبروها من المسلمات التي لا نقاش حولها. فتوجه نظر

<sup>1</sup> تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا ، 34.

<sup>2</sup> وهو المبتدأ ، و اسم كان ، و اسم إن ، و الفاعل ونائبه .

<sup>3</sup> وهو الخبر ، و خبر كان ، و خبر إن . النحو الجديد ، ( دار الفكر العربي . 1947 ) ، 237، 267.



بعض المحدثين إلى تلك النظريات و نادوا بإلغائها ؛ حتى يتلاشى الحاجز بين النحو و طلابه،  
فيتمكنوا من ضبط قواعده و بالتالي ضبط اللغة.

و أهمُّ تلك النظريات التي نادوا بإلغائها هي نظرية العامل . و تابعوا ابن مضاء في  
مطالبتهم وعملهم لإلغاء هذه النظرية . و أهمُّ من نادى بهذه الفكرة د. شوقي ضيف<sup>1</sup> الذي  
ألغى اعتبار العامل في الدرس النحويِّ وتقسيم أبوابه<sup>2</sup> ، و أعاد تقسيم النحو على اعتبار  
التجانس و العلاقة بين الاستخدامات اللغوية<sup>3</sup> ، كما دُكر سابقًا<sup>4</sup> . إلا أن النظر في كتابه "  
تجديد النحو" \_ وهو كتاب تعليمي كما ذكر سابقًا \_ يظهر عدم ثابت منهجيته في رفض  
العامل ، فقد جرّته تلك النظرية بقوتها في الربط بين أجزاء التركيب ، وتوضيح العلاقات إلى  
اعتمادها في حديثه عن الأسماء العاملة ؛ فقد أفرد بابًا للحديث عن المصدر ، و المشتقات  
التي تعمل عمل الفعل ، وذكر أنها ترفع فاعلاً أحياناً أو نائب فاعل ، و تنصب مفعولاً به، و  
تتعلّق بها شبه الجملة<sup>5</sup> . و رغم أنه نادى بإلغاء الاستخدام الذي يكون فيه الوصف العامل  
مبتدأ والمرفوع بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر و حذفه من الاستخدام ، إلا أنه لم يملك إلا أن يثبت  
، فهو وارد في أفصح النصوص .

ومن رفض أيضاً نظرية العامل و دعا إلى إلغائها إبراهيم مصطفى<sup>6</sup> . وذهب مذهبه في  
رفض هذه النظرية الشيخ يوسف كركوش ، ورأى أن النحاة قد أزهقوا روح اللغة بفكرة العامل  
بأن جعلوا الظاهرة الإعرابية متأثرة به ، وبذلك خرجوا بالظاهرة الإعرابية عن معناها ، وهو

<sup>1</sup> انظر الرد على النحاة ، ، 28، 55 . وقد عددت د. شوقي هو أهم من نادى بإلغاء فكرة العامل ؛ لأنه هو الذي  
أخرج لنا كتاب ابن مضاء ، وأول من تبنى فكره .

<sup>2</sup> ومن أمثلة تلافي د. شوقي لنظرية العامل أيضاً وصفه للأفعال المتعدية بعيداً عن نظرية العامل ؛ فقال : أنها الأفعال  
التي لا تكتفي بفاعل ، بل لابد لها من مفعول تقع عليه. (65 تجديد النحو) . فوصفها من حيث وقوعها في المعنى  
على المفعول ، ولم يصف عملها فيه .

<sup>3</sup> السابق 50، 53.

<sup>4</sup> صفحة 68 من الرسالة .

<sup>5</sup> تجديد النحو ، ، 224، 225، 226، 227، 228.

<sup>6</sup> إحياء النحو ، ، 195، 196، 60

تحديد موقع الكلمة في الجملة <sup>1</sup> . وذهب د. علي مزهر الياسري <sup>2</sup> و أحمد عبد الستار الجوارى <sup>3</sup> إلى مثل ذلك . كما خلّص د. مهدي المخزومي النحو تمامًا من هذه النظرية ، وألغى كل ما استتبعته من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحويّ ، على ما ذهب إليه <sup>4</sup> . فاتخذ لنفسه منهجًا كشف عنه بقوله : " فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه ، و أن أسلب العامل النحوي القدرة على العمل... و إذا بطلت فكرة العمل بطل كل ما عقدوا من أبواب أسبابها القول بالعامل كباب التنازع و باب الاشتغال. ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام" <sup>5</sup> . وذهب د. إبراهيم السامرائي إلى أن مسألة العامل مختلفة . فالابتداء مثلا لا يرفع الفعل الماضي . و كذلك رأي صاحب أبو جناح <sup>6</sup> ، و د. أحمد سليمان ياقوت <sup>7</sup> . كما اعترض د. العبيدي عليها أيضًا ، فقال : " النحاة يشعرونك أن العامل كائن متصرف تدب فيه الحياة ، فمرتبه التقديم، ولا يؤخر إلا إذا كان قويًا . فالعامل القوي يجوز تقديمه وتأخيره" <sup>8</sup> . وهناك أسماء كثيرة لا يسع المجال لذكرها وذكر أقوال أصحابها جميعًا في نظرية العامل .

وفي رأبي أن كثيرًا من الباحثين المحدثين تأثروا في مرحلة بالمنهج الوصفي ، و نادوا إثر ذلك بالتزام الوصفية ، وعدم الخوض في مسائل التأويل والتقدير ، وعدم التشعُّب بتفسيرات ونحليات وتعليقات تَبْعُد عن وصف الظواهر <sup>9</sup> ، ثم ظهر علم اللغة الحديث (بنحوهالتحويلي

<sup>1</sup> نحوي مجهول في القرن العشرين، 53.

<sup>2</sup> الفكر النحوي عند العرب ، 252.

<sup>3</sup> نحو التيسير ، 43، 44 .

<sup>4</sup> النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، 15 .

<sup>5</sup> في النحو العربي نقد و توجيه 14، 15، 16.

<sup>6</sup> صاحب أبو جناح ، دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، ط1، ( الأردن : دار الفكر ، 1419هـ / 1998م ، 28، 34، 85 .

<sup>7</sup> ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، 73.

<sup>8</sup> د. شعبان عوض محمد العبيدي ، الاتجاهات الحديثة في النحو العربي ، 465.

<sup>9</sup> إبراهيم السامرائي ، النحو العربي في مواجهة العصر ، ( دار الجيل ، بيروت ) ، 13 بتصرف ، و د. نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1980/1400 ) ، 76 .

التحويلي<sup>1</sup> ، والتوليدي ، وبنحو المواقع المحدودة الذي يحدد مواقع الكلمات من الجملة ( فأخذوا يطبقون قواعده على اللغة العربية ، وحاولوا بناءً عليه الوقوف على البنى السطحية والعميقة للنصوص اللغوية<sup>2</sup> .

لكنهم بتطبيقهم لتلك القواعد على العربية أححفوا بحق النحو والنحاة ، فالنحاة وصفوا الظواهر ، و تعدّوا ظاهر التركيب إلى ما وراء ذلك الظاهر من معانٍ ، فالتفتوا إلى المحذوف والمقدّر والمؤوّل . كما نسي بعض المحدثين أنه يتعامل مع لغة مختلفة لها روحها وضوابطها الخاصة ، فالعربية تتمتع \_على سبيل المثال \_ بحرية الرتبة ، فهناك حرية كبيرة بين أجزاء التراكيب في العربية ، إلا فيما ندر ، كرتبة الفاعل مع فعله ؛ لذا يجب ألا تُطبّق كل تلك القواعد على العربية .

وينبغي الإشارة هنا إلى أن هذه القواعد ليست من خيال النحاة أو افتراضهم ، بل هي من واقع النصوص اللغوية التي كشف استقرار أغلبها عن وجود ظواهر جاء بناء عليها وضعهم لما وضعوه من القواعد . هذا فيما يتعلق بتقديم العامل وتأخيرها . أما بالنسبة لوجود نظرية العامل نفسها . فالحقيقة أنها نظرية تعليمية تُبيّن طبيعة العلاقات بين أجزاء الكلام ، وتزِيل بالتالي التشتت والانفلات ويصبح التركيب بذلك نسقًا واحدًا.

وفي إطار حديثي عن رفض المحدثين لنظرية العامل أذكر اتهام الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة بنسيان المعنى والجري وراء نظرية العامل<sup>3</sup> ، وإلى ذلك ذهب د. العبيدي أيضًا ، فرأى

---

<sup>1</sup> القواعد التحويلية هي أيّة قواعد تُعطي لكل جملة في اللغة تركيبًا باطنيًا وتركيبًا ظاهريًا ، وتربط بين التركيبين بنظام خاصّ. د. محمد علي الخولي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، ( دار الفلاح للنشر والتوزيع ، 1999 ) عمّان .

<sup>2</sup> هناك كتب حديثة كثيرة درست النحو من منظور القواعد الحديثة ، وحاولت اكتشاف المواضع التي يتشابه فيها النحو مع تلك القواعد ، تحويلية ، وتوليديّة ، وغيرها ، منها كتاب د. ممدوح عبد الرحمن " من أصول التحويل في النحو العربي " ، وكتاب د. عبده الراححي " النحو العربي والدرس الحديث " ، وكتاب د. نادية رمضان النجار " اللغة و أنظمتها بين القدماء والمحدثين " ، كتاب د. هدى جنهويتشي " من مناهج البحث في اللسانيات واللغويات المعاصرة ، سيبويه والأخفش الأوسط " .

<sup>3</sup> إحياء النحو ، 123،38 .

أن تقسيم النحاة للعوامل إلى أسر يبين عدم أكثراتهم بما للمعنى من تشابه أو تباعد ، فليست القضية عندهم تشابها في المعنى ، وإنما القضية عندهم قضية العمل ، ولو جرّدت الأمور من بعض المسميات لوجدت الأمر كله قضية لفظية.<sup>1</sup>

والحقيقة أنهما قد جانبا الصواب فيما ذهبا إليه ، فالنحاة لم يهملوا المعنى كما ادّعيا ، أو يطوعوا النصوص للقواعد التي اخترعوها ، فهم — وإن تعسف بعضهم في التقدير والتأويل — إلا أن قواعدهم لم تكن في مجملها خارجة على واقع اللغة . و كثيرا ما كانوا ينظرون إلى المعنى ، ويجعلون له الاعتبار الأول . كيف لا ، وكل تخريجاتهم الإعرابية تعتمد عليه . وهناك كثير من الدلائل التي تدل على تقديمهم له ، منها :

### 1. تأثير المعنى في التوجيه الإعرابي:

فكثير من العبارات يختلف إعرابها باختلاف المعنى المراد منها ، مثل: " لا تأكل السمك وتشرب اللبن". فالضبط الإعرابي للفعل " تشرب" متوقف على المعنى المراد. فالفعل مجزوم إذا أريد العطف ، ويكون النهي بالتالي عن كلا الأمرين ، و منصوب إذا أريدت المعية بالنهي عن فعلهما مجتمعين ، و مرفوع إذا أريد الاستئناف للدلالة على النهي عن الأول وجواز الثاني.<sup>2</sup>

### 2. تأثير المعنى في تحديد نوع الصيغة:

أ. إذا أريد باسم الفاعل أو اسم المفعول ، أو أفعل التفضيل الثبوت عُدد كل منها صفة مشبهة ، نحو: " محمد طاهر القلب"<sup>3</sup>، و " هذا مرفوع القدر"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الاتجاهات الحديثة في النحو العربي 465.

<sup>2</sup> ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، (صيدا. بيروت: المكتبة العصرية ) ، 4/171.

<sup>3</sup> ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، ( المكتبة العصرية ، 1421هـ / 2000 ) ، 2/132.

<sup>4</sup> شرح التسهيل ، 3 / 104.

ب. قد تأتي صيغة المبالغة ، ويراد بها اسم الفاعل، كما في قول الله تعالى : ﴿ وَأَنَّ

اللَّهُ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾<sup>2</sup> . فهو . سبحانه . لا ينفي عن نفسه كثرة الظلم

، بل ينفي أن يكون ظالماً<sup>3</sup> . وقد ذهب بعض النحاة إلى أن " فعّالا" قد

يجيء و لا يراد به التكثير، كقول طرفة :

وَأَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ<sup>4</sup> مَخَافَةً

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ<sup>5</sup> .

لا يريد أنه قد يحل التلاع قليلا ؛ لأن عجز البيت يدفعه ، فدلّ على نفي

البخل في كل حال ، وتمام المدح في هذا البيت لا يحصل بإرادة الكثرة<sup>6</sup> .

وينطبق هذا على كلمة " فخور" في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ

مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾<sup>7</sup> ، فليس المراد هنا كثرة الفخر؛ لأن الله يكره صاحب

الفخر مطلقاً بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته<sup>8</sup> .

ج. استعمال صيغة " أفعل" لغير التفضيل<sup>9</sup>، كما في قول الله تعالى :

<sup>1</sup> هذا ما ذهب إليه كثير من النحاة . وأذهب إلى أن الصفة المشبهة ليس لها صيغ مخصوصة ، كما هو حال بقية

المشتقات ، بل تأتي على جميع الأوزان . وما يحدّد كون الصفة مشبهة هو دلالتها على الثبوت .

<sup>2</sup> آل عمران ، 182.

<sup>3</sup> أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، 3 / 456، 457. دار الفكر العربي . 1992/1412.

<sup>4</sup> بكسر التاء، جمع " تلة " ، وهي مجرى الماء من أعلى الوادي إلى بطن الوادي . لسان العرب . (تلع).

<sup>5</sup> من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه 29، و في الخزانة 66/9 .

<sup>6</sup> البحر المحيط ، 3 / 457.

<sup>7</sup> النساء : 36.

<sup>8</sup> النحو الوافي ، 3 / 262.

<sup>9</sup> شرح ابن عقيل ، 2 / 170.

﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾<sup>1</sup> ، أي وهو

هين<sup>2</sup> \_ وهو أحد الرأيين \_ ، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾<sup>43</sup> ،

، أي : عالم . وقول الشاعر:

وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعَجَلِهِمْ ، إِذْ أَحْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ<sup>5</sup> .

أي: لم أكن بعجلهم .

وقوله:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>6</sup> .

لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتًا دعائمه عزيزة طويلة ، حتى تكون دعائم بيته أكثر

عزة وأشد طولاً ، ولو بقي " أعز وأطول " على معنى التفضيل ، لتضمن اعترافه

بذلك.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> الروم : 27.

<sup>2</sup> شرح ابن عقيل ، 2/170 . وهي رواية الزجاجي عن أبي عبيدة من أهل اللغة ، ورؤي ذلك عن ابن عباس . الألويسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، نشر و تصحيح إدارة الطباعة المنيرية ، ط2 ، (بيروت \_ لبنان : دار إحياء التراث، د.ت).

<sup>3</sup> وفيه رأي آخر ، وهو أن يكون "أهون" للتفضيل ، أي : الإعادة أسهل على الله تعالى من المبدأ . السابق ، الموضوع نفسه .

<sup>4</sup> الإسراء : 54 .

<sup>5</sup> من الطويل ، للشنفرى 59 ، شرح ابن عقيل ، 2 / 170 .

<sup>6</sup> من الكامل للفرزدق في ديوانه 2/209 ، قدّم له وشرحه مجيد طراد دار الكتاب العربي . شاهد 281 ، شرح ابن عقيل ، ج2 ، هـ ص 171 .

<sup>7</sup> شرح الشاهد رقم 281 ، شرح ابن عقيل ، 2/171 .

و لم تكن نظرية العامل هي النظرية الوحيدة التي طالب المحدثون بإلغائها ، بل دعا د. شوقي ضيف أيضاً إلى إلغاء ما تجرّه هذه النظرية من تقدير و تأويل . و رأى أن إلغاءهما يخلص النحو من ثلاثة أمور: إضمار المعمولات، و حذف العوامل، و بيان محل الحمل و المفردات، وما يتبع كل نقطة <sup>1</sup>.

كما ألغى كل من د. شوقي ضيف <sup>2</sup> و د. إبراهيم السامرائي الإعراب التقديري والمحلي ؛ لأنه بعيد عن المنهج الوصفي <sup>3</sup>. وذهبت لجنة وزارة المعارف إلى وجوب الاستغناء عنهما <sup>4</sup>. في حين أبقى الجمع على وصف المحل دون تعليل ، فيقال في إعراب "من" \_ عنده \_ في مثل: جاء من سافر: "من" : "اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع" <sup>5</sup>.

#### 4. اعتماد بعض الظواهر اللهجية :

لجأ بعض المحدثين إلى اعتماد بعض الظواهر اللهجية لتيسير النحو ولغة الحديث على اعتماداً على صح تما لغوياً، فبعد أن كانت لهجة فرعية لا يقاس عليها ، أصبحت \_ عندهم \_ أصلاً يقاس عليه ، منهم أمين الخولي الذي اقترح إلزام المثني الألف كما في لغة بني الحارث بن كعب <sup>6</sup>.

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قد بلغا في المجد غايتها <sup>7</sup>

<sup>1</sup> الرد على النحاة، 56.

<sup>2</sup> تجديد النحو ، 23.

<sup>3</sup> النحو العربي ، نقد وبناء ، 68، 69.

<sup>4</sup> مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، 301.

<sup>5</sup> السابق ، 298.

<sup>6</sup> في إصلاح النحو العربي ، 136.

<sup>7</sup> من البسيط ، لجرير ، ديوان جرير ، 350. مع الهوامع 1/135.

و رغم نقد بعضهم للقدماء لاعتمادهم لمستويات لغوية مختلفة<sup>1</sup> ، إلا أنهم اعتمدها ، واستبدلوها بالاستخدام الأوضح ، وتركوا الغالب إلى النادر . وهذا غير صحيح ؛ إذ ينبغي أن تقبل اللغة بالاقتراحات والأطروحات التيسيرية ، لا أن تُخضع لها.

## 5. إلغاء بعض ظواهر الاستعمال اللغوي :

اعتقد بعض المحدثين أن إلغاء بعض الاستخدامات اللغوية يساهم في تيسير المادة النحوية ، ويخلصها مما يعقدها ويثقلها . وكان من مظاهر ذلك الإلغاء :

أ. إلغاؤهم بعض التراكيب اللغوية الواردة عن العرب ، كال تركيب الذي يكون فيه المبتدأ وصفًا عاملاً ، وما بعده فاعلاً سدً يبيد الخبر<sup>2</sup> .

ب. إلزامهم بعض الاستخدامات اللغوية حالة واحدة مع و رود غيرها ، لفناء الأستاذ. حسن الشريف بإلزام بابي النداء والاستثناء إما الرفع أو النصب<sup>3</sup> .

وليس لهم حق فيما ذهبوا إليه ، فتعقيد تحليل التركيب اللغوي ، أو تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة في ضبطه ليست مسوّغاً لحذفه من اللغة . فالتيسير لا يعني أن نسمح لأنفسنا بإلغاء ما أجازه أصحاب اللغة واستقرّ في نظامهم ، كما أن هذه الاستخدامات ليست هي النحو ، بل هي اللغة ، وليس النحو إلا تفسيراً لتلك الاستخدامات ، ووضعاً للقواعد التي تضبطها وتصنفها.

<sup>1</sup> د. علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ( القاهرة : دار غريب ، 2005 م ) ، 216، 224 .

<sup>2</sup> وسيأتي تفصيل المسألة في الفصل الثاني .

<sup>3</sup> أ. حسن الشريف ، مقال " تبسيط قواعد اللغة العربية " ، مجلة الهلال ، ( 1938 م ) .



واقترح هؤلاء مناقض لما نادوا به من ضرورة التزام الم نحج الوصفي . فرغم اعتراضهم بأشدّ العبارات وأقساها على تحليلات القدماء وتقديراتهم ، وعلى رفضهم بعض اللهجات النادرة ، اقترحوا مثل هذه المقترحات التي أوقعتهم في موطن النقد نفسه ، وجعلتهم يتعدون عن روح اللغة وجوهرها ، وعن المفهوم الحقيقي للتيسير. وسيأتي الرد بالتفصيل على هذين الاقتراحين في الفصل القادم.

## 6. إعادة النظر في تععيد القدماء وتحليلاتهم :

لم تُعدّ القواعد النحوية والتحليلات من المسلمات ؛ إذ لم يقبل المحدثون بكل ما ورد عن القدماء ، وحاولوا التأكد من صحة انطباق القاعدة على النصوص اللغوية ، واختبار اضطرادها. وهذا نفاذ لمضمون المادة النحوية . وهو أمر مقبول إن ثبتت صحته ، ومطابقتها للغة ؛ حتى لا تكون تخطئة القدماء مجرد اتهامات لا مستند علمي لها. والحقيقة أن الوصول لنتائج صحيحة فيها يعدُّ إنجازاً لغوياً، مع أنني أرى أنه أمرٌ صعبٌ ؛ فالقدماء قد سبروا أغوار اللغة ، وتعمقوا في تراكيبها وظواهرها ، ووصفوها وحللوها ، بعد النظر والتأمل .

## المبحث الثالث :

### مقارنة بين طرق التيسير عند القدماء وعند المحدثين:

ظنَّ بعض المحدثين أن القدماء لم يلتفتوا إلى تيسير النحو ، وذهب بعضهم إلى أنهم لم يسلكوا لتيسير النحو إلا مسلك الاختصار والشرح ، ومسلك حذف بعض الأبواب<sup>1</sup> . وأن المحدثين هم الذين نادوا بالتوسع و الانفتاح في التيسير ، وهم الذين أحسوا بأهميته وحاجة النحو وطلابه له ، وهم الذين وسعوا آفاقه ومسالكه، وتنوعت على أيديهم طرقه وأساليبه ، و ذلك ليس صحيحًا فالذي خرجتُ به من كتب القدماء أنفسهم ، ومن كلامهم في النحو ، أو عن النحو ودراسته وتدريسه أظهر اهتمام النحاة القدماء بفكرة التيسير ، وإدراكهم لأهميته ، واختلاف الأساليب التي سلكوها للوصول إليه في جانبي الشكل والمضمون .

وبمقارنة جهود الفريقين في مجال التيسير وجدت أنهما اتفقا في سلوك بعض الطرق، واختلفا في بعضها ، وفيما يلي ذكر ما اتفقا فيه من الطرق ، وما اتفقا فيه في كل طريقة من حيث التناول والمنهجية ، وما اختلفا فيه :

#### 1. طريقة الاختصار :

كان مما اتفق فيه القدماء والمحدثون سلوك طريقة الاختصار وبنائها على مبادئ العلم، وعرضها بلغة سهلة واضحة ، و الاكتفاء بما تقتضيه المسألة من الشواهد . ورغم اتفاقهما في الاهتمام بوضوح العبارة ، إلا أن لغة تأليف المختصرات القديمة كانت أرقى مستوى و أقوى صياغة من لغة المختصرات الحديثة . وهذا الأمر ليس بمستغرب ، فلغة التأليف اختلفت باختلاف العصر والمؤلفين والفئة الموجهة إليها ، وإن كانت في العصرين هي المبتدئين . إلا أن المحدثين تلافوا ما وقع فيه بعض القدماء من غموض العبارة فلم تعد في مؤلفاتهم العبارات المحملة بالمعاني ، أو الغامضة التي تحتاج لتكرار القراءة ، والتأمل وإعادة النظر ، كما تخلصوا من الإيجاز المخجل . واهتموا اهتمامًا بالغًا بالجانب التطبيقي ، المعتمد

<sup>1</sup> منهم أ.د.صبري إبراهيم السيد ، في مقالة "محاولات تيسير النحو العربي ، رأي وتعليق " 92.

على الأمثلة السهلة الحية الواضحة ، وخصصوا له جزئيات مستقلة به . كما دعم المحدثون مختصراتهم بوسائل الجذب الحديثة من الجداول والصور والقصص . واستفادوا من فكرة تدرج التعليم ، فتمايزت مختصراتهم في مستوياتها . كما ذكرت سابقًا . بين العام والمتخصص . كل تلك الإضافات زادت قيمة المختصرات الحديثة ، وجعلتها أكثر الطرق التعليمية نفعًا على المستوى العملي وأنفعها تربويًا بشرط أن تراعى فيها المعايير التي وضعت عليها . وبالرغم من جدوى إضافات المحدثين إلا أن مختصرات القدماء امتازت عنها بدعمها بالشواهد الفصيحة ، والنصوص المنقولة ؛ هذا ما جعلها أقرب لروح اللغة .

و فيما يتعلّق بالمختصرات المنظومة ، فلم يعتمد المحدثون هذه الطريقة ؛ لافتقارها إلى غيرها ، وعدم إيفائها بالغاية التعليمية في هذا العصر .

## 2. الطريقة المعجمية:

كانت هذه الطريقة مقتصرة قديمًا على دراسة الأدوات ، ومن أمثلة الكتب التي ألفت بهذه الطريقة : مغني اللبيب لابن هشام ، ووصف المباني للمالقي ، إلا أن المحدثين أجروا طريقة التأليف هذه على المسائل النحوية جميعًا . وكان لعملهم هذا أثر كبير في تيسير عرض النحو ، وليس في تعليمه ؛ إذ يمكن للباحث الرجوع للمسألة دون عناء ، مع الإحاطة بالمسألة بإيجاز ، وكأنها مختصرات من نوع خاص تسرد مسائل النحو بطريقة معجمية.

## 3. طريقة الشرح:

كانت طريقة الشرح أكثر ظهورًا وأكبر أثرًا عند القدماء منها عند المحدثين . ومازال المتخصصون حتى يومنا هذا يفتقدون من مؤلفات هذه الطريقة لدى القدماء ، وهذا أمر طبيعي ؛ فقد تفوق القدماء على المحدثين تفوقًا طبيعيًا ناتجًا عن طبيعة المختصرات النحوية القديمة وجدواها ، فتلك المختصرات احتاجت نتيجة غموضها وشدة إيجازها إلى شرح وتفصيل

وتوضيح وإضافات ، أما المختصرات الحديثة فقد أغناها وضوحها وشمولها مع الإيجاز عن الشروح ؛ لذا لا يمكن للناظر الوقوف على شرح حديث يتناول متناً نحوياً ، إلا أن يكون إخراجاً لمتن قديم بصورة و أساليب حديثة ، أو أن يكون شرحاً وضع ابتداء ، كالنحو الوافي الذي سبقت الإشارة إليه . وقد اتسمت الشروح القديمة عن الحديثة بذكر ما يلزم من تعليقات ، فهي ليست مسرداً للآراء ، بل مرجعاً نحوياً لتعليم النحو . كما اتسمت بترجيح الرأي الأقرب للقبول لغوياً ، مع استبعاد ذكر ما لا يجدي ذكره من آراء . وقد اختفت صورتا الحواشي والتقارير تمامًا عند المحدثين ؛ لعدم الحاجة إليهما ، وعدم جدواهما عملياً في مجال التعليم في العصر الحاضر . فالمحتاج إليها يمكنه الرجوع إلى المصادر النحوية القديمة التي عُنت بذلك .

#### 4. التدرج في عرض المادة النحوية:

تنبه بعض القدماء لأهمية تدريج التعليم ، ونفذوها بصورة عملية في مؤلفاتهم ، وازداد اهتمام المحدثين بهذه الفكرة ، وأولوها عناية أكبر ، إلا أن المحدثين ما زالوا بحاجة لتطوير هذه الفكرة ، ولا مانع من الاستفادة من تعليم اللغات الأجنبية كالإنجليزية مثلاً، فهي تراعي حاجة وحالة المتعلمين بالنسبة للغة ، بالإضافة إلى مراعاة المستوى ، والمرحلة العمرية . فهناك تدريس اللغة الإنجليزية لأهلها ، وتدريسها للأجانب ، وتدريسها لأغراض محددة . وتختلف كل طريقة في عرضها ومادتها عن الأخرى ، كل واحدة بحسب هدفها.<sup>1</sup>

#### 5. إعادة تبويب المادة النحوية:

المحدثون أكثر استخداماً لهذه الطريقة من القدماء ، و حركتهم فيها أكثر حرية ؛ إذ لم يكتفوا بالدمج والحذف والإضافة ، بل فصلوا بعض الظواهر اللغوية عن أبوابها ، وجعلوها مستقلة عنها . إلا أن فكرة إعادة التبويب بغرض التيسير لم تكن ذات أثر واضح ؛ لذا لم يؤخذ باقتراحاتها ، سوى ما كان متعلقاً بحذف الأبواب غير العملية الذي اعتُمد في كثير من الكتب الحديثة ، إضافة إلى اعتماد القدماء له في بعض كتبهم . ويرجع السبب في عدم

<sup>1</sup> مقدمة في علم اللغة التطبيقي ، 135 .

اعتماد الاقتراحات التي تتعلق بإعادة التبويب إلى عدم قوة العلاقة التي اعتمد عليها المحدثون في دمج الأبواب ، وعدم صحة الحذف لأن حذفه يعني إلغاء ظواهر لغوية واردة عن العرب ، وهذا غير مقبول ؛ فالتيسير لا يعني الحذف . كما أن نحو العربية مرتبط بالقرآن الكريم ، فأبي حذف للظواهر اللغوية الواردة فيه يعدُّ فصلاً له عن القرآن ، إضافة إلى كون الحذف مخلاً بالمنهج الوصفي . و الذي أراه بشأن الحذف أن يتم استخدام ه دون تعسّف ، وفق ما يأتي :

أ. التعريف بالاستخدام اللغوي بشكل موجز ، وذكر الأحكام الأساسية له إن كان متفرّع الأحكام.

ب. عدم ذكر التفاصيل التي لا حاجة للمتعلّم بها ، وعدم الخوض في الخلافات.

## 6. تغيير المصطلحات :

ظهرت هذه الطريقة عند المحدثين دون القدماء ، فعلى الرغم من وضع الكوفيين لعدد من المصطلحات المغايرة لمصطلحات البصريين قديماً ، إلا أن ذلك التغيير لم يكن يهدف للتيسير ، بل كان محاولة من الكوفيين لتأسيس كيان مستقل.

## 7. طريقة التطبيق:

استخدم كلا الفريقين طريقة التطبيق في تيسير تعليم النحو، وقصد كلاهما بها تثبيت القواعد وتدريب الطلاب ، وقد نجحت هذه الطريقة في تيسير تعليم النحو عند كلا الفريقين ، إلا أنها خرجت عند القدماء بإحدى صورها \_ وهي التمارين غير العملية التي استخدمها بعض النحاة \_ عن تحقيق التيسير . وبمقارنة استخدام الفريقين لهذه الطريقة نجد أن المحدثين أكثر اعتماداً عليها من القدماء .

## 8. انتخاب الآراء :

أما بالنسبة لطريقة انتخاب الآراء فلم تكن طريقة للتيسير ، إذ اختلف وجودها عند القدماء عنه عند المحدثين ؛ فقد كانت عند القدماء مجرد ترجيحات معتمدة على رأي العالم نفسه ونظرتة ، بغض النظر عن سهولة الرأي الذي يرجحه أو تعقيده ، أي إنها لم تكن تهدف للتيسير . أما المحدثون فقد قصدوا بترجيحاتهم التيسير ، فجعلوا انتخاب الآراء سبيلا له ، وفتشوا في أيسر آراء القدماء وتبنوها لتيسير النحو .

## 9. رفض بعض النظريات :

رغم ظهور رفض بعض النظريات عند كلا الفريقين إلا أن المحدثين كانوا أكثر جرأة في تناول المضمون ورفضه ، وقد ظهرت في العصر الحديث اعتراضات كثيرة على نظرية العامل وتوابعها مما يمكن أن يسمى عوارض الصنعة ، وإن كان من اعترض عليها من القدماء قد ذهب إلى ضرورة التوسط فيها ، وقبل ما كان منها ضرورياً قبله النصوص ، فقد ظهر من المحدثين من يرفضها رفضاً كاملاً .

## المبحث الرابع :

### الحكم على الفريقين من خلال الطرق التي سلكوها للتيسير:

يُحسب السبق للنحاة القدماء في كل طريقة وضعوها . واختلاف الطرق عندهم وتعدُّدها \_ وإن دَلَّ على عدم تحقيق الطريقة الغاية المنشودة منها ، يدلُّ أيضًا على مرونتهم في تجاوز الطريقة إلى غيرها ، والتحرك بسلاسة لمعرفة موضع النقص والخلل ، ومحاوله إكماله وإصلاحه. إلا أنني لاحظت من خلال تأملي للتناول النقدي للنحاة القدماء عدم ثبات منهجية النقد عند كثير منهم ، فقد وقع كثير منهم فيما انتقد به غيره. كما ظهر عدم وجود الأعمال الجماعية عندهم ، في مقابل وجود المجامع اللغوية ، ولجنة وزارة المعارف المصرية عند المحدثين .

و فيما يخصُّ المحدثين فقد أحسنوا إذ أضافوا طرقًا ذات أثر وفائدة في تيسير النحو العربي عرضًا ومضمونًا ، فأضافوا إلى طرق العرض طرقًا استفادت من معطيات العصر الحديث من خلال الصور والجداول والقصص ، كما سبق وأن ذكرت . واهتموا بالتطبيق فملؤوا مختصراتهم به ، كما أفردوا له كتبًا مخصوصة، وهذا كان غائبًا عن الكتب التعليمية القديمة .

و فيما يتعلق بتيسير المضمون فرغم التفات القدماء لتيسيره ، إلا أن ذلك لم يُحدث أثرًا كبيرًا في تيسير النحو ، فلا زال الأمر عندهم مجرد تنبُّه دون تطبيق عملي بإخراج المادة النحوية والتعامل مع النصوص اللغوية بنظرة بعيدة عن النظريات المرفوضة عند نفر من النحاة. هذا بالنسبة للعامل ، أما بالنسبة للعلة والقياس والمنطق والفلسفة ، فقد استطاع بعضهم تأليف كتب خلَّت من الإفراط فيها.

وأستطيع أن أقول بصفة عامَّة أن المحدثين أكثر قصدًا للتيسير ، وأنجح في طرق العرض، وأكثر جرأة على تناول المضمون ، والبحث في المنهجية والنظريات والقواعد المسلم بها ،

حتى أصبح التيسير عندهم غرضاً أساسياً من تصنيف المؤلفات ، إلا أن هذا لا ينفي وقوع الخلل في سيرهم للتيسير ؛ إذ يلاحظ من خلال مختصراتهم بعدها عن الشواهد ، واعتمادها على أمثلة مصنوعة ميسرة لتقريب القاعدة . كما يلاحظ سير بعضهم وراء التيسير ، حتى على حساب جوهر اللغة وروحها . إضافة إلى وقوعهم في كثير من الأخطاء في تقديم النحو والنحاة ؛ إضافة إلى أنهم لم يسلموا من الخلاف والخوض في مسائل لا تفيد في تعليم اللغة ، كما أن هناك كثيراً من الاقتراحات الفردية والجهود المتناثرة التي لا تفيد في المجال العملي شيئاً . و لم يفرق كثير منهم في نقده بين النحو العلمي والنحو التعليمي <sup>1</sup> ، كما خلطوا في تقديمهم بين كتب المتخصصين وكتب المبتدئين <sup>2</sup> ؛ وهذا ما أوقعهم في كثير من الأخطاء في نقد القدماء ، وفي وضع طرق التيسير .

ورغم وصول النحو التعليمي لأقصى مراحل التيسير ، فكتب هخالية من الخلافات والتعليقات والتأويلات والتفريعات والتمارين غير العملية ، مع وضوح لغتها ، ودعمها بوسائل جذب ميسرة ، وتدرج إعطاء المادة النحوية على المراحل المختلفة ، وتكرار عرض المبادئ من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية ، إلا أن كل ذلك لم يحقق الهدف من التيسير ( وهو التمكّن من القواعد لتقويم اللسان ) ؛ إذ واقع تدريس النحو بعد الاطلاع على طرق تيسير النحاة له عرضاً ومضموناً يظهر ضعف مستوى كثير من الطلاب . وهذا يُسقط ما يدّعيه بعض المنادين بالتيسير من صعوبة النحو ، وامتلاء كتبه بالتعليقات والتأويلات والخلافات والتمارين غير العملية .

وأول مفتاح لتحقيق الغرض من التيسير هو توظيف النحو داخل الصفوف التعليمية من خلال ممارسة المعلم والطالب \_ على حدّ سواء \_ للغة داخل الصف ، واهتمام المعلم بمستوى قراءة وكتابة الطالب ، وإطلاعه على قدر كافٍ من النصوص اللغوية . وهذا كله يعتمد أيضاً على حسن إعداد المعلم ، وتمكّنه هو أولاً من اللغة .

<sup>1</sup> تيسير النحو العربي ، ترف أم ضرورة؟! ، 167.

<sup>2</sup> ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، 73، 74.



هذا فيما يتعلق بالنحو التعليمي ، أما فيما يخص النحو بصفة عامّة ، فلا بدّ — من وجهة نظري — من إثبات الدقائق والتفريعات التي توصّل إليها النحاة قديماً ؛ لأنها توسّع وتعمق في البحث اللغوي . وإعابة كثير من المحدثين على القدماء كثرة تأويلاتهم وتقديراتهم ، فه ي ناتجة عن تأثرهم بالمنهج الوصفي<sup>1</sup> في تناولهم ودراساتهم للتراكيب ، لكن النحو التحويلي والتوليدي الذي تعمق في دراسة اللغة ، ودرس البنية السطحية والعميقة للجملة أثبت صحة ودقة ما كان عليه النحاة القدماء من تفحص و نظر في التراكيب اللغوية.

---

<sup>1</sup> منهم د. إبراهيم السامرائي في كتابه " في النحو العربي ، نقد وبناء " 68، 69، 70 .

## الفصل الثاني

سيتُّم في هذا الفصل تناول بعض الاقتراحات التيسيرية لتبئين مدى قابليتها للتَّنفيد في دراسة النحو وتدرسه ، ومدى الفائدة التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك التطبيق . و قد سبق أن تحدثت عنها في الفصل الأول ضمن طرق تيسير المحخّثين للنحو العربي بإيجاز دون نقد ، وسأحاول في هذا الفصل دراستها دراسة نقدية وافية . وقد قسّمتها بحسب جدواها إلى قسمين : اقتراحات غير عملية ( غير قابلة للتطبيق ؛ لعدم موافقتها واقع اللغة ) ، واقتراحات عملية ( قابلة للتطبيق ):

### الاقتراحات غير العملية :

وتتعلق بالنقاط التالية :

### 1. إعادة التصنيف و التبويب :

#### أ . إعادة تبويب النحو على أساس الأساليب:

كان الأستاذ إبراهيم مصطفى هو أول من دعا إلى إعادة تبويب النحو على أساس الأساليب<sup>1</sup> ، أو بحسب المعاني ، ليشمل النحو بابًا في النفي مثلا يضمُّ أدواته وأساليبه بغض النظر عن الحركة الإعرائية ، فيصبح النحو بالتالي أساليب لغويّة مضافًا إليها أحكامًا نحوية تضبط حركة أواخر الكلمات<sup>2</sup> . وقد وجّه الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى الدراسة الأسلوبية في غير موضع من كتابه ، وبأكثر من صورة تعبيرية :

أ. إذ يظهر في موضع أنه يدعو لإعادة تقسيم وتبويب النحو على اعتبار الأساليب ، وهذا ظاهر من اعتراضه على تقسيم القدماء للمادّة النحوية ، و على تبويهم النحو على أساس نظرية العامل ، وعلى اعتبار أواخر الكلمات<sup>3</sup> ، وكان الأولى . على حد قوله . أن يحدوا طرق الإثبات والنفي ، والتأكيد ، والتقديم والتأخير ، والتوقيت

<sup>1</sup> د. عبد الفتاح لاشين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ، ( دار المريخ ، د.ط ، د.ت ) ، 239.

<sup>2</sup> إحياء النحو ، 1\_7 ، و 195 ، 196 بتصرف .

<sup>3</sup> السابق ، 2،3.

(كالدلالة على الزمن بالفعل ، والاسم ، وبالفعل والفعل، وبالفعل والاسم ،  
وبالحرف)<sup>1</sup> ، وغيرها من صور الكلام الذي شتته تقسيمهم المبني على حركات أواخر  
الكلمات<sup>2</sup> .

ب. كما يظهر في موضع آخر من كتابه أنه يدعو إلى ضم دراسة المعاني للنحو ، وهو  
المفهوم من قوله : " وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة " <sup>3</sup> ،  
وقوله : " إنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع  
، أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى " <sup>4</sup> . فكان على النحاة .  
على ما يظهر من نصّه . أن يتبينوا تأثير الحركة على المعنى .

والظاهر من كلامه هو أن يختلف تناول المادة النحوية ، بحيث يكون تبويبها وفقاً للأساليب ،  
مع مزج العلل البلاغية بالمادة النحوية ، و الجمع بين أساليب التعبير عن النفي والاستفهام والتوكيد  
وغیرها ، وبيان معاني التراكيب والفرق في أداء المعنى بين تركيب وآخر ، وبين أداة وأخرى .  
وتبع إبراهيم مصطفى جمعاً من الباحثين المحدثين تبني كلٌّ منهم \_ بحسب فهمه لكلام  
إبراهيم مصطفى \_ جانباً من رأيه ، فانقسموا إثر ذلك إلى ثلاثة فرق :

### الفريق الأول :

ذهب إلى دراسة النحو دراسة أسلوبية عن طريق إعادة التبويب والتقسيم مع بقاء عرض  
الأحكام النحوية ، ومنهم : أ.د. خليل عمارة الذي رأى أن إعادة تبويب النحو بحسب المعاني  
أحد أساليب تيسير النحو العربي ؛ وبذلك تكون الحركة الإعرابية وسيلة ، لا غاية <sup>5</sup> . و د. شعبان

<sup>1</sup> إحياء النحو ، 7 .

<sup>2</sup> السابق ، 3.

<sup>3</sup> السابق ، 3 .

<sup>4</sup> السابق ، 8 .

<sup>5</sup> أ.د خليل أحمد عمارة ، المسافة بين التنظير اللغوي والتطبيق النحوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي،

ط1 ، (عمّان الأردن : دار وائل ، 2004 ) ، 100 بتصرف .

عوض العبيدي الذي ذهب إلى أن الدراسة النحوية القديمة فيها تمزيق لأبواب النحو ، ولو درست على صورة أساليب ما تمزقت ، كما رأى أن فيها تفریطاً بأساليب عربية بسبب الصناعة النحوية<sup>1</sup> . ود. إبراهيم السامرائي الذي يظهر من كلامه أنه يتحدث كذلك عن التبويب ، أي إن الأحكام النحوية ثابتة بلا زيادة ، والاختلاف في التقسيم والتبويب ، فقد ذهب إلى أن القدماء اعتمدوا في تبويبهم الربط بين المواد بفكرة العمل والعامل ، وفي هذا إهمال لحقيقة تلك المواد ووظيفتها ، في حين كان بإمكانهم أن يجمعوا شتيتاً من المواد فرقه هنا وهناك كلها تؤدي معنى واحداً<sup>2</sup> .

### الفريق الثاني :

دعا إلى تخصيص باب من الأبواب النحوية لدراسة الأساليب . وكان هذا اقتراح الشيخ يوسف كركوش<sup>3</sup> ، ولجنة وزارة المعارف المصرية<sup>4</sup> ؛ إذ ذهبوا إلى اقتراح إضافة باب مستقل تجمع فيه الأساليب.

### الفريق الثالث:

دعا إلى مزج العمل النحوية بالعلل البلاغية ، وهم:

#### 1. د. مهدي المخزومي:

وقد طَبَّقَ ذلك في كتابه " في النحو العربي قواعد وتطبيق " ، فجمع بين أبواب النحو ، وعلل البلاغة ، إضافة إلى أنه خصص باباً في نهاية كتابه للأساليب التعبيرية . فتناول مثلاً الجملة الفعلية ، وتحدث عن تركيبها ومكوناتها تقديمًا وتأخيرًا ، فقال \_ على سبيل المثال \_ : " إذا كان الفاعل موضع اهتمام المتكلم ، فيقدمه بادئًا به الجملة [ وهو على مذهب الكوفيين في

<sup>1</sup> النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، 462، 463 بتصرف .

<sup>2</sup> النحو العربي ، نقد وبناء، 90 بتصرف .

<sup>3</sup> نحوي مجهول في القرن العشرين ، 29، 107 .

<sup>4</sup> النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ، 450، 451.

كونه فاعلا ، لا مبتدأً [ ليثته في نفس السامع ، أو ليشوقه بذكره أولا " <sup>1</sup> . كما ذكر في حديثه عن الجملة الفعلية وضعها في حال الاستفهام <sup>2</sup> و التوكيد <sup>3</sup> . وهي دراسة جيدة، رغم عدم شمولها ، فهو مع مناداته بالدراسة الأسلوبية ، و تخصصه بابًا للأساليب إلا أنه أغفل أسلوب النفي ، ولم يفرد له بابًا.

## 2. د. فاضل السامرائي :

نهج منهجيًا تطبيقيًا أيضًا في دراسة النحو على أساس المعنى ، بهدف بيان المعاني ، والفرق بين التعبير بأداة عن أخرى <sup>4</sup> . ومع كون عمله باهرًا وغير مسبوق . بهذه الطريقة وبهذا التفصيل . في إحصاء كل الأبواب النحوية ، ودراسة الأساليب والأحوال التركيبية ، وبيان الفرق بين معنى التراكيب التي تؤدي معنى واحدًا بأدوات وأساليب مختلفة ، إلا أنه بعيد عن الأحكام النحوية ، فهو أقرب لعلم المعاني منه إلى علم النحو .

وهناك من لم يكتفِ بمزج العلل البلاغية ، بل نادى بضمِّ علم المعاني بأكمله إلى علم النحو وهو د. تمام حسان الذي ذهب إلى أن : " النحو العربي أحوج ما يكون أن يدَّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى " علم المعاني " حتى أنه ليحسُن في رأبي أن يكون علم المعاني قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها" <sup>5</sup> .

ويوجد \_ في المقابل \_ من رفض مزج فروع علم المعاني بعلم النحو ، أو ضمه بأكمله إليه، وهو عبد الفتاح لاشين الذي ذكر بأن لكل علم هدفه، وأن كلا من علماء النحو والبلاغة قد تناولوا تفاصيل الظواهر اللغوية ودقائقها كلا بحسب تخصصه <sup>6</sup> . كما أن الجمل قد تكون صحيحة

<sup>1</sup> في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، 93.

<sup>2</sup> السابق ، 116.

<sup>3</sup> السابق ، 120.

<sup>4</sup> فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ط2 ، ( عمان \_الأردن : دار الفكر ، 2003-1423 ) ، 9 / 1 .

<sup>5</sup> اللغة العربية ، معناها ومبناها ، 18 .

<sup>6</sup> التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، 234.

صحيحة نحوياً دون أن تكون صحيحة بلاغياً ؛ لعدم مراعاتها لمقتضى الحال <sup>1</sup> . ومنهم أيضاً ابن كمال باشا الذي فرّق في رسالته بين موضوع علم المعاني وعلم النحو بقوله : " ويشارك النحويّ صاحب المعاني في البحث عن المركبات ، إلا أن النحويّ قد يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفساداً ، ودلالة تلك الهيئات على الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه " <sup>2</sup> .

وأرى أن التبويب على أساس الأساليب سيؤدّي إلى الخلط في الإعراب المختلف للأبواب التي يجمعها معنى واحدٌ، فسيكون صعباً على الطالب في النفي مثلاً أن يحفظ إعراب ما بعد أداة النفي ( لم ، لما ، لن ، إن ، لا الناهية ، لا النافية للجنس ، ما ، ليس ، لات ) . إن المناداة بدراسة النحو دراسة أسلوبية ما هي إلا مناداة بدمج علمي النحو والبلاغة ، وحينها سيتحول النحو من علم يضبط اللغة ويقعدها إلى علم يحصي أساليب الكلام وطرق التعبير . لكن لا بأس بإدخال بعض العلل البيانية التي تبرز جمال التراكيب النحوية وتبين أثر اختلاف التركيب والأداة في المعنى ، مع العلل النحوية ؛ فذلك كفيل بالألّا يجعل من النحو كمية من القواعد المجردة التي لا توصل إلى فهم روح اللغة ، على أن يسلم الدمج من الإفراط بين العلمين أو علهما ؛ لأن ذلك سيؤدّي إلى ثورة تنادي بفصلهما بعد زمن . ولا مانع عندي من تخصيص باب أو مادة لمبتدئي المتعلمين تدرس الأساليب دراسة وصفية فقط ، فهذا أمر ينمي قدرتهم التعبيرية ، شريطة إحاطتهم بقواعد اللغة للجمع بين صحّة الضبط ، وبلاغة التعبير الحاصلة بمعرفة الفرق في المعنى بين التراكيب المختلفة ، وبمعرفة صور التعبير المختلفة للمعنى الواحد ( نفي أو توكيد أو غيرهما ) .

إن من أهم مزايا تبويب النحو العربي . على النحو الذي بُوّب عليه . ربطه المنطقيّ بين الأبواب الذي راعى التشابه الشكلي مع عدم إغفال اعتبار المعنى . وهذا أيسر إحاطة وضبطاً على الطلاب .

<sup>1</sup> السابق ، 242 .

<sup>2</sup> السابق ، 231 .

## ب . إخراج عطف النسق من باب التوابع:

نادى الأستاذ إبراهيم مصطفى بإخراج عطف النسق من باب التوابع ؛ إذ رأى أنه ليس تابعًا بل متحدًا عنه <sup>1</sup> كما هو حال المتبوع <sup>2</sup> والذي حمل النحاة \_ حسب قوله \_ " على أن يجعلوا للعطف بابًا خاصًا هو فلسفتهم في العامل ، وذلك أن مثل " قام زيد وعمرو " رفع فيه الفعل فاعله واستوفى عمله عند الاسم الأول ، ولا يعمل الفعل إلا رفعًا واحدًا ... فكان حتمًا أن يجعلوا رفع الاسم الثاني من سبيل الإلتباع " <sup>3</sup> . ووجهه إلى دراسة معاني الحروف ومواضع استعمالها بدلا من دراسة الأثر الإعرابي <sup>4</sup> . وأضاف الشيخ كركوش في مطالبته بإخراج عطف النسق من باب التوابع التحليل التالي : " إذا قلنا " سافر خالد وسعيد " أو قلنا " خالد وسعيد سافرا " نجد أن كلا الاسمين مسند إليه ، فيكون من حقهما الرفع بالضممة ، وإذا قلنا " هذه النقود لطارق وعلي " كان المعنى هذه النقود لطارق ولعلي ، فيكون كل منهما مضافًا إليه بواسطة أداة الإضافة <sup>5</sup> ، وهي اللام ، فيكون من حقهما الجر بالكسرة " <sup>6</sup> . وحاصل كلام الشيخ كركوش هو ما أوجزه إبراهيم مصطفى في قوله بأن التابع متحدٌ عنه كما هو حال المتبوع ، بغض النظر عن موقع الحديث (المتبوع) من الجملة.

وإذا سلّم جدلا بقولهما وأخرج العطف من باب التوابع ، وقلت أنه مقصود بالحكم لذاته أو متحدٌ عنه كما هو حال المتبوع \_ كما ذهب إليه \_ ، فسيقال مثلا في تحليل جملة : " جاء محمد وزيد " أن حكم المجيء ساقط على " زيد " بواسطة الأداة ، فهو فاعل بواسطة الأداة ، ولم يقل أحد بذلك . وهذا التحليل ناتج عن قوله : " ليس تابعًا ، بل متحدًا عنه " . فإلصحيح ما

<sup>1</sup> اعتمد إبراهيم مصطفى هذا المصطلح ، فعبر عن المسند بالحديث ، وعن المسند إليه بالمتحدّث عنه ، كما دعت إلى ذلك لجنة وزارة المعارف إلى هذا الاستبدال ، كما سبق ذكره في الفصل الأول 72 .

<sup>2</sup> إحياء النحو ، 115 .

<sup>3</sup> السابق ، 117 .

<sup>4</sup> السابق ، 116 بتصرّف .

<sup>5</sup> ويقصد بها معنى الملكيّة ، فمعنى " النقود لطارق وعلي " أن النقود لطارق ولعلي ، كما ذكر .

<sup>6</sup> نحوي مجهول في القرن العشرين ، 29 .



ذهب إليه النحاة وهو أنَّ أداة العطف أشركت ما بعدها مع ما قبلها في الحكم والحالة الإعرابية ، فكما أن النظر للمعنى مهم فكذلك لا يمكن إغفال الحركة الإعرابية .

إن قول الأستاذ إبراهيم مصطفى بأن التابع متحدث عنه كما هو حال المتبوع يصدق على النوع الأول من أنواع عطف النسق ، وهو ما يقتضي فيه الحرف التشريك في اللفظ والمعنى ، وذلك مع : الواو ، والفاء ، وثمَّ ، وحتىّ ؛ لأن التابع معهما يكون متحدثًا عنه كما هو حال المتبوع . أما النوع الثاني فهو ما يقتضي فيه الحرف التشريك في اللفظ دون المعنى ؛ لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله ، وهو "بل" عند الجميع ، و"لكن" عند سيبويه و موافقيه<sup>1</sup> . وإما لكونه بالعكس ، وهو "لا" عند الجميع و"ليس" عند البغداديين ، فهو غير متحدث عنه . فكيف يكون "زيد" ، وهو المتبوع في " رأيت زيدًا ، بل عمرًا " ، و " ما مررت بزيد لكن عمرو " متحدثًا عنه ؟! . ففي الجملتين حكم لما بعد " بل " و " لكن " ، وإخراج لما قبلها من الحكم .

والحقيقة أن نظرية العامل ، أو قصر النظر على الحركة الإعرابية ليست هي السبب في تخصيص باب للعطف ؛ إذ لا علاقة بين العطف والعمل ، كما أن قول النحاة بالتبعية ليس مقصورًا على النظر إلى الحركة الإعرابية ، بل فيه نظر إلى المعنى أيضًا ويتّضح ذلك في الحالة التي يجوز فيها العطف والمعية مع رجحان العطف في حالة ، والمعية في أخرى<sup>2</sup> ، كما في قولنا : " جاء زيدٌ وعمرو " الذي يترجّح فيه العطف مع جواز المعية ، وقولنا : " قمتُ وزيدًا " الذي تترجّح فيه المعية لضعف العطف في الأول من جهة الصناعة [ مع جوازه ] . فلن يظهر قصد المتكلم إلى المعية ( في حال ترجّح العطف ) أو قصده إلى العطف ( في حال ترجّح المعية ) إلا من خلال الحركة الإعرابية . إذن كون الاسم الواقع بعد الواو متحدثًا عنه لا يعني بالضرورة أنه يتبعه في الحالة الإعرابية . كما أن النحاة قد بيّنوا معاني الحروف و مواضع عملها ، وشروط ذلك العمل ، ولم يغفلوه ، كما يوهم توجيهه .

<sup>1</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 3 / 315 .

<sup>2</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 2 / 213 .

وأتساءل لماذا لم يخرج الأستاذ إبراهيم مصطفى البدل من التوابع مع العلم أنه " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة " ، فهو متحدث عنه أيضاً<sup>1</sup> . فإذا أعتدأ ألا يدخل ما هو متحدث عنه في باب التوابع فإننا سنخرج من التوابع العطف بالواو والفاء وثم وحتى (حين تكون حرف عطف) ، والبدل ؛ لأنها جميعاً مقصودة بالحكم بذاتها . وسنبقى النعت والتوكيد ؛ لأنهما مكملات للمقصود بالحكم .<sup>2</sup> و إن أبقى النعت والتوكيد فعلى أي اعتبار ستسمى بالتوابع إن أُلغى اعتبار الحركة أو الحالة الإعرابية ، فالنعت والتوكيد مكملات لما قبلهم ، الأول بالوصف والثاني بالتقرير والتأكيد ، ففي أي شيء سيتبعان ما قبلهما إن لم يكن في الإعراب؟!

مما سبق يظهر عدم صحة ما ذهبنا إليه ، وعدم إمكانية تطبيق اقتراحهما ، كما تظهر دقة وصحة تحليل القدماء مع إحاطتهم لأقسام العطف ، واعتبار اللفظ والمعنى في الوصف والتععيد والتحليل .

### ج. إلغاء باب التنازع من النحو العربي:

أثار باب التنازع الكثير من الجدل ؛ نظراً لصعوبته وتعقد أحكامه ، وانتهى نحاة التيسير إلى ضرورة تخليص الدرس النحوي منه ومن أحكامه ، ومن أبرز من نادى بذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى ، حيث قال في كتابه : " ويقولون في مثل : "صدق وآمن المسلمون" أن الصحيح : "صدقوا وآمن المسلمون" أو "صدق وآمنوا المسلمون" وهو عربي سائغ مقبول ، سمع من العرب في مثل :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبٌ<sup>3</sup>

<sup>1</sup> السابق ، 3/ 355.

<sup>2</sup> السابق ، 3/ 355.

<sup>3</sup> من الطويل قاله علقمة الفحل يمدح الحارث بن جبلة الغساني . ديوان علقمة بن عبدة الفحل 38. تحقيق : لطفي الصقّال ، ودرية الخطيب . مراجعة : فخر الدين قباوة ، ط1 ، ( حلب : دار الكتاب العربي ، 1969م) . شرح التصريح على التوضيح 321/1 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 177.

ولكن جمهور النحاة لا يقبلون هذا خشية أن يجتمع مؤثران على أثر واحد وهو محال<sup>1</sup> . كما ذهب د. إبراهيم السامرائي إلى أن باب التنازع باب مفتعل ، وهو ليس إلا محض تصور وخيال ، وذهب إلى ضرورة إلغائه ؛ لأن النحو في رأيه ليس إلا وصفًا للظواهر اللغوية الواقعية<sup>2</sup> .

وتبعه د. شعبان عوض العبيدي الذي رأى أن فلسفة عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد كانت السبب في خلق النحاة لباب التنازع بما فيه من مسائل وتأويلات لا تخدم النحو ولا أساليب العربية بقدر ما تخدم فلسفة العامل<sup>3</sup> .

كما حذف د. شوقي ضيف باب التنازع<sup>4</sup> ، ولم يدخله تحت الفعل المتعدّي هروبًا من نظرية العامل ؛ إذ عرّف الأفعال المتعدية بأنها الأفعال التي لا تكتفي بفاعل ، بل لابد لها من مفعول تقع عليه<sup>5</sup> . دون تطرّق لعملها من رفع أو نصب ، في حين نصّ النحاة على أن حكم المتعدّي نصب المفعول به<sup>6</sup> .

وقد اكتفى بإيراد مثال واحد في باب الذكر والحذف ضمن حديثه عن حذف المفعول به ، حيث قال : " إذا تسلّط فعلان على مفعول به واحد ، مثل : رأيتُ وكلمتُ زيدًا ، فقد حُذف المفعول به ، وهو زيدًا مع رأيتُ لدلالة السياق عليه . وتكثر هذه الصيغة في اللغة الأدبية واليومية "<sup>7</sup> . لكن د. شوقي بقوله : " إذا تسلّط فعلان " حصر التسلّط في الأفعال ، رغم ورود التنازع بين الأسماء العاملة ، كما في قول الشاعر:

<sup>1</sup> إحياء النحو ، 38 ، 39 .

<sup>2</sup> النحو العربي ، نقد وبناء ، 105 .

<sup>3</sup> مناهج التأليف والتحليل ، 464 .

<sup>4</sup> تجديد النحو ، 18 .

<sup>5</sup> السابق ، 65 .

<sup>6</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 157/2 .

<sup>7</sup> تجديد النحو ، 242 .

عُهِدَتْ مُغَيِّئًا مُغَيِّئًا مِّنْ أَجْرَتِهِ

فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئِلاً<sup>1</sup>

ويادراجه للمثال في حالات حذف المفعول به حصر تسلط المتنازعين على المفعول به ، وأغفل حالة اختلاف المتنازعين في الطلب .

و المنادون بحذف باب التنازع لم يقصدوا حذف تركيب التنازع ، وإنكار وجوده ، لعلمهم بوروده في النصوص الفصيحة ، بل ذهبوا إلى القول بتسليط المتنازعين على المتنازع عليه ؛ هروباً من نظرية العامل ، وفكرة المؤثر ، والأثر ، وما يتبعها من اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، كما سبق . ولا يمكن الأخذ برأيهم لما يأتي:

1. رغم أن حالة الأفراد تساعدهم على هذا الزعم ، إلا أن حالتي التثنية والجمع تُظهران أن

الأمر على غير ما ذهبوا إليه ، فقد وجدنا أن العرب أعملت أحد العاملين في الضمير في حالتي التثنية والجمع ، ومن أمثلة ما برز فيه الضمير قول الشاعر:

هوينني وهويثُ الحُرْدُ العُرْبَا

أزمان كنتُ منوطاً في هوى وصبا<sup>2</sup>

وقول الآخر:

خالفاني ولم أخالف خليلي

3 فلا خير في خلاف الخليل

وقول الآخر :

جفوني ولم أجفُ الأخلاء إتي

4 لغير جميل من خليلي مُهملاً

<sup>1</sup> من الطويل ، أوضح المسالك ، 167/2.

<sup>2</sup> من السيط ، شرح التسهيل 170/2 ، الأشموني 76/2 ، الهمع 96 /3

<sup>3</sup> من الخفيف ، شرح التسهيل 170/2 ، الهمع 109/2.

<sup>4</sup> من الطويل ، شرح التصريح على التوضيح ، 484 /1.

وهذه الأبيات تثبت أن المتنازعين لم يقعا على مُتنازَع عليه واحد ، وتردُّ ما رآه المحدثون من القول بتسلُّط المتنازعين على المتنازَع عليه ، حيث أعمل الفعل الأول في الضمير ، وأعمل الثاني في الاسم الظاهر ، مع عدم وجود ضرورة لإبراز الضمير في البيت الأخير ؛ إذ كان بإمكانه أن يقول : " جفاني ولم أجف الأخلاء " . ومن أمثلة إبراز الضمير أيضًا قول الشاعر:

وثقتُ بها وأخلفتُ أمُّ جُنْدبٍ

فزادَ غرامَ القلبِ إخلافُها الوعدا<sup>1</sup>

2. تسلُّط المتنازعين كليهما على المتنازَع عليه \_ بغض النظر عن نظرية العامل \_ غير ممكن ، ودليله الحالة التي يختلف فيها موقع المتنازَع عليه من الإعراب ، كما في " أكرم وأكرمت عليّ " <sup>2</sup> ، فبأيِّ ضبط سيضبط إن لم نظهر الضمير : " أكرمني وأكرمتُ عليًّا " ، وتفسير ذلك قول ابن يعيش : " اعلم أنك إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ، ووجهتهما إلى مفعول واحد ، نحو : ضربني وضربت زيدًا ، فإن كلَّ واحد من الفعلين موجَّه إلى زيد من جهة المعنى ؛ إذ كان فاعلا للأول ، ومفعولا للثاني ، ولم يجز أن يعملًا جميعًا فيه ؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة " <sup>3</sup> .

وقد يُظنُّ أنَّ ما ذهب إليه بعض المحدثين قريب من رأي الفراء الذي أجاز وقوع العاملين على المعمول ، لكننا نجد أن الفراء قنَّ وقيد ذلك الوقوع بقوله : " إذا استوى العاملان في طلب المرفوع ، فالعمل لهما ، نحو : قام وقعد أخواك ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ك : ضربني وضربتُ زيدًا هو " <sup>4</sup> .

<sup>1</sup> من الطويل ، بلا نسبة في شرح التسهيل ، 171/2 .

<sup>2</sup> تعمّدت ترك الضبط ؛ ليكتمل بناء التساؤل عن الضبط الذي سيضبط به المتنازَع عليه .

<sup>3</sup> شرح المفصل ، 77/1 .

<sup>4</sup> أوضح المسالك 178 /2 .

أمّا عن البيت :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا

رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبٌ<sup>1</sup>

الذي نادى إبراهيم مصطفى اعتمادًا عليه بإلغاء باب التنازع ؛ بناء على عدم إبرازهم للضمير ،  
فالحقيقة أن نداءه غير صحيح ؛ ففي البيت تنازع لم يفك . والبيت شاهد على حذف الضمير من  
الفعل الأول حال إعمال الثاني ، وإن كان الضمير مرفوعًا ؛ لأنه لا إشكال عند بعض النحاة في  
حذف العمدة . وقد استشهد به كل من الكسائي و هشام من الكوفيين ، والسهيلي وابن مضاء  
من المغاربة<sup>2</sup> . وقد أوجبوا الحذف ؛ حتى لا يلزم من ذكره عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . ورد  
عليهم ابن مالك بقوله: " ولا دلالة فيه ؛ لإمكان جعله من باب أفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد  
اللفظ مجموع المعنى . قال سيبويه : فإن قلت : " ضربت قومك " فجائز ، وهو قبيح أن  
تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هو أجمل الفتيان وأحسنه ، وأكرم بنيه وأنبله ، ثم قال : كأنك  
قلت : ضربت من ثم وضرت قومك<sup>3</sup> . أي إن الضمير مستتر في " تعفّق " تقديره " هو " يعود على  
" الرجال " . فإن قيل : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع ، لكنه في  
تأويل المفرد ؛ إذ يقدر الضمير عائدًا على ما ذكر ، أو على ذلك ، وهو مفرد ؛ فصحّ استتاره .  
وقد ورد عن العرب نظير عود الضمير المفرد على لفظ الجمع ، ونظيره ما ذكره سيبويه : " ضربت  
وضرت قومك " <sup>4</sup> . وهذا التقدير فيه تكلف ، وهناك اختلاف بين البيت ، وبين ما ذكر سيبويه ،  
فرجال جمع ، وقوم اسم جمع ، واسم الجمع له جانبان : جانب اللفظ ، وجانب المعنى ، وتجاوز  
مراعاة أيّ منهما . واسم التفضيل إذا لم يضيف يلزم الأفراد والتذكير .

وأرجح رأي البصريين لورود الإضمار قبل الذكر عن العرب في غير هذا الموضع ، و لفائدة  
الإضمار قبل الذكر في هذا الموضع<sup>5</sup> ، و قيمته البلاغية ؛ إذ إنّ فيه لفتًا للانتباه لشأن المضمّر

<sup>1</sup> سبق ذكره في ص 99 .

<sup>2</sup> أوضح المسالك ، 2 / 177 .

<sup>3</sup> شرح التسهيل ، 2 / 174 .

<sup>4</sup> أوضح المسالك ، 2 / 178 بتصرف .

<sup>5</sup> وهذه المواضع هي :

تكريماً أو تحقيراً ؛ وذلك لأن الإضمار قبل الذكر غير جائز في اللغة إلا لغرض بلاغيّ ، كالإجمال ثمّ التفصيل بقصد التفخيم بذكر الشيء مبهمًا أولاً ، ثمّ تفسيره بعد ذلك ، فيزداد شوق النفوس إليه ، وتطلّعها إلى تفسيره ؛ فيصبح إدراكه أوضح بسبب ذكره مرتين : مجملاً فمفصلاً ، أو مبهماً فمفسراً ، وفي تراكيب مخصوصة<sup>1</sup> .

### إنّ اعتراض المحدثين على باب التنازع نشأ من أمرين :

1. اعتراضهم على نظرية العامل .

2. تعقيد أمثله ، وكثرة الصنعة فيها ، فقد غالى كثير منهم في صنع الأمثلة أو ما يسمى

بالتمارين غير العملية التي تذهب بالغرض الذي وضع له التنازع ، وهو الإيجاز البليغ .

فرغم ورود التنازع في المتعدي لاثنين ، إلا أن الفرق واضح وكبير بين النص المتخيل والنص الفصيح ، انظر إلى قولهم : " أظن ويظناني أخاً الزيدين أخوين " <sup>2</sup> وبين قول الله تعالى :

﴿ وَأَنْتُمْ ظُنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾<sup>3</sup> . فمثالهم هذا قياس

متكلف يثبت في الأصول ولا يضطلع عليه المتعلمون .

1. فاعل " نعم " و "بس" إذا كان ضميراً مستتراً بعده نكرة تفسره ، نحو : " نعم رجلاً " .

2. الضمير المحرور بـ " ربّ " ، ولا بدّ أن يكون مفرداً مذكراً وبعده نكرة تفسره ، نحو : " ربّه رجلاً " .

3. الضمير المرفوع بأول المتنازعين : " يجارون ولا يجبن العرب " .

4. الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره ، مثل : " سأكرمه المجتهد " .

5. الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعناه يوضحه ويفسر حقيقته ، فكأنهما شيء واحد من حيث المعنى ، نحو :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

6. ضمير الشأن والقصة ، نحو : "إنّه المجد ، أمنية العظماء " . النحو الوافي ، 1 / 258، 259 هامش 1.

<sup>1</sup> رغم وجود قيمة بلاغية أيضاً في إعمال الأول في الظاهر ، وإعمال الثاني في الضمير ؛ فالاسم الظاهر أقوى من الضمير ، إلا أن إعمال الثاني في الظاهر والإضمار في الأول أبلغ من وجهة نظري ؛ لأن فيه مخالفة للأصل ، وتنبهها للذهن بتلك المخالفة إلى المعاني التي تم تفصيلها في المتن .

<sup>2</sup> أوضح المسالك ، 2 / 180 .

<sup>3</sup> الجن : 7 .

3. تعقيد أحكامه ، وإفراط أكثر النحاة في بعضها ، وتجاوزهم في هذا الباب حد القبول في المنطق والقياس ، ومما يظهر فيه ذلك ظاهر بجلاء ، مع إمكانية تيسيره ، ما يلي من أحكام :

أ. إذا تنازع عاملان ، واختلف عملهما ، وأعملنا الثاني ( اعتباراً لرأي البصريين في كون الثاني أولى بالعمل لقربه<sup>1</sup> ) ، فإن احتاج الأول مرفوعاً ، فالبصريون يضمرونه ، ولا يحذفونه ؛ لامتناع حذف العمدة ، فسينتج عن ذلك حصول الإضمار قبل الذكر ، ولا مشكلة فيه ، لورود السماع به - كما ذكر سابقاً- في هذا الموضوع وفي غيره ، نحو قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَجْلَاءَ إِنِّي

لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ<sup>2</sup>

ذهب النحاة في حال اختلاف العاملين في الطلب مع إعمال الثاني ، وطلب الأول منصوباً إلى حذف المنصوب ؛ لأنه فضلة<sup>3</sup> ، إلا إن أوقع في لبس ، أو كان العامل من باب " كان " أو " ظن " فحينها يجب إضمار المعمول مؤخرًا عن المتنازع عنه ؛ وذلك لأن أصله عمدة ، خبر المبتدأ<sup>4</sup> . فيقال: " ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه " . ولا أدري لم يعقدون ويمنعون حذف العمدة في هذه الجملة ، رغم دلالة ما بعده عليه ، وقد أجازوا حذف مفعولي أفعال القلوب ، رغم أن أصلهما المبتدأ والخبر اختصارًا بدليل ، فضلاً عن إجازة سيبويه له اقتصاراً بدون دليل<sup>5</sup> . وأضمره أبو حيان في النكت الحسان<sup>6</sup> مقدماً مثل المرفوع ، فقال: " ظنني

<sup>1</sup> أوضح المسالك ، 1 / 483،484.

<sup>2</sup> من البحر الطويل، شرح التصريح على التوضيح ، 1 / 484.

<sup>3</sup> السابق ، 1 / 487 .

<sup>4</sup> السابق ، 1 / 486 .

<sup>5</sup> السابق ، 1 / 377 .

<sup>6</sup> نقلاً عن شرح التصريح 1 / 486 .



إياه ، وظننت زيدًا قائمًا "، وقيل لا يضم ولا يحذف، بل يظهر: "ظني قائمًا وظننت زيدًا قائمًا". وذهب ابن عصفور إلى حذفه ورجحه الشيخ خالد الأزهرى؛ لأنه حذف لدليل، وللهرب من الإضمار قبل الذكر<sup>1</sup>.

ب. كما يظهر ذلك أيضًا إذا اختلف صاحب الضمير ومفسره ، كما في: "أظن ويظناني أخًا الزيدين أخوين" فيجب العدول عن الإضمار إلى الإظهار؛ لاختلاف صاحب الضمير ومفسره . وعن الكوفيين أنهم أجازوا حذفه وإضماره مقدما على وفق المخبر عنه. فقالوا على الإضمار: "أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين"، وقالوا على الحذف: "أظن ويظناني الزيدين أخوين" بحذف "أخًا" لدلالة أخوين عليه<sup>2</sup>. والرأي عندي هو اعتماد جانب من رأي الكوفيين، وهو تجويزهم الحذف؛ وذلك لصحة التركيب مع تمام المعنى دون تعقيد، طالما أن الظنين وقعا على أمر واحد. ولن يكون العمدة محذوفًا تمام الحذف، بل هو محذوف في التركيب، ظاهر مدلول عليه في السياق. كما أن الإضمار يؤدي إلى تخالف مخبر ومخبر عنه. ولا أتوقع أن يصوغ أحد على غرار "أظن ويظناني أخًا الزيدين أخوين"، فهي مع بعدها عن الفصاحة، وتعقيد تركيبها، خرجت عن الغرض الذي وضعت له اللغة، وهو البيان والإفهام.

فالملاحظ من تأمل هذه الأحكام ونحوها، وعرض كتب النحو لها هو عدم استنادهم على شاهد لغوي، ورغم مجيء التنازع في باب ظن في القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظُنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾<sup>3</sup> إلا أنّ التنازع ورد في باب "ظن" وقد سدت "أن" المصدرية وصلتها مسدّ المفعولين. ولم يعتمد النحاة. فيما عُدت إليه من كتبهم. على هذه الآية،

<sup>1</sup> السابق، 1/ 487.

<sup>2</sup> شرح التصريح بمضمون التوضيح، 1/ 488، 489.

<sup>3</sup> الجن: 7.

ولم يستشهدوا بها ، وهذا مأخذ عليهم، بل اعتمدوا أمثلة مصنوعة متخيلة ، وبنوا عليها أحكامهم ، وهذا نتاج الإفراط في القياس. ودليل ذلك إجازة بعض النحويين الإضمار، والحذف، وإلزام بعضهم الإظهار في تركيب واحد ؛ وذلك لاستنادهم على منطق العقل دون السماع. وطالما أن المسألة معتمدة على العقل والمنطق والقياس دون الاعتماد على السماع ؛ لذا أرى أن يُؤخذ بأيسر الآراء وأسهل المذاهب، مع عدم مناقضة أصول وقواعد اللغة ، ومع شمولية النظرة ، ووحدة التعييد ؛ حتى لا تتضارب الأبواب ، وتتناقض القواعد.

و أرى أخيراً أن تجتنب الأحكام المعقّدة ، وإن اعتمدت على السماع . أما فيما يتعلّق بالمتخصّصين فينبغي أن يُكتفى في تدريسهم أيضاً بالمسموع دون المتخيل ، وأن يرجح في كل مسألة أيسر الآراء ، مع ملاحظة عدم التناقض في إصدار الأحكام ، كما ذكرت سابقاً . وقد رأى المجمع الاكتفاء في هذا الباب بالصور التالية التي ؛ لكونها واردة في الفصحى ، وهي:

1. نحو : "دخل وجلس محمد" ، فيقال : "محمد" فاعل ، لـ "جلس" ، وفاعل الأول متروك للعلم به ، كما يقول سيبويه.
2. ونحو : "محمد يُحسن ويُتقن عمله" ، "عمل" مفعول به لـ "يتقن" ، واستغنى عن الفعل الأول "يحسن" عن مفعوله لدلالة مفعول "يتقن" عليه.
3. ونحو: "ناقشني وناقشت محمداً" ، يعرب "محمد" مفعولاً به لـ "ناقشت" ، واستغنى عن الفاعل في الفعل الأول لدلالة السياق عليه.<sup>1</sup>

#### د. جعل الخبر تابعاً:

ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى جعل الخبر تابعاً<sup>2</sup>؛ إذ إنه يتبع المبتدأ في الحركة الإعرابية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، 283.

<sup>2</sup> ورأى أنه أهم أقسام التوابع ؛ لذا يجب أن يكون أولها . إحياء النحو ، 126، أي إنه جعله قسمًا مستقلاً من أقسام التوابع .

والحقيقة أن النظرة المنصفة للدراسة النحوية تظهر مرونة النحاة في تناول اللغة ، فمن أهم خصائص تأليفها والتفعيد لها اتخاذ أكثر من منهج في دراسته ، فهو وإن كان وصفيًا حينًا <sup>2</sup> — وإن لم يكن بسمات المنهج الوصفي الحديث — فهو تحليلي توليدي حينًا آخر <sup>3</sup>. فحين لا تفي الوصفية بالغرض ينتقلون في مرونة للتحليل العميق ، والبنية العميقة. فلم يكتفوا في تبويبهم بالوصفية في إلحاق الخبر بالتوابع ؛ إذ في جعله في باب التوابع نظرًا للشكل دون المعنى ؛ لذا كان لزامًا عليهم أن يضعوه بعد المبتدأ مكملًا لا تابعًا ، فهو الجزء المتم الفائدة <sup>4</sup> ، وهو الركن الثاني في الجملة الاسمية ، في حين أن التابع من الفضلات ، والمناسب للمنطق هو إتمام أركان الجملة الاسمية في التبويب ؛ حتى لا يغدو التبويب مبتور التسلسل.

كما أن جعل الخبر تابعًا أسهل وأيسر، و لو أن القدماء قصروا النظر على الحركة الإعرابية، لقالوا أنه تابع مرفوع ، وأنه تابع يلزم حالة واحدة للزوم المتبوع حالة واحدة ، لكنهم فطنوا إلى أن الجملة الإسنادية الاسمية تعتمد على ركنين لا بد من وجودهما لفظًا أو تقديرًا ، فهم بذلك نفذوا إلى معنى الجملة وبنائها ، وجمعوا في تبويبهم للمواد النحوية بين النظر إلى الحركة الإعرابية ( في الجمع بين المتفق منها) ، و إدراك المعنى ؛ لذا أرفدوا المبتدأ بالخبر ؛ إذ إن دوره في التركيب يحتم ذلك.

وسبب آخر يمنع عدَّ الخبر تابعًا هو أن التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خيرًا . والمراد بالحاصل هو الإعراب الواقع في الجملة بتركيبها الحالي والمراد بالمتجدد هو اعتبار تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التركيب ، فيتغير بالتالي إعراب التابع. وهذا لا يتحقق في الخبر ؛ فالمبتدأ غير متغير الحركة وكذلك الخبر . كما أن الخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ ، ولا يستغنى عنه ظاهرًا أو مقدرًا. أما التابع فيمكن الاستغناء عنه مع تمام معنى الجملة . ولا أدري كيف يقترح الأستاذ إبراهيم مصطفى هذا الاقتراح وهو الذي عاب على القدماء إلحاقهم للعطف بالتوابع ، ودعا إلى إخراجها من هذا الباب ، وذكر أن جعل القدماء

<sup>1</sup> السابق، الصفحة نفسها .

<sup>2</sup> مناهج التأليف النحوي ، 17 بتصرف .

<sup>3</sup> مناهج التأليف النحوي ، 18 بتصرف .

<sup>4</sup> المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، 474/1.

المعطوف من التوابع ناتج عن فلسفة العامل ؛ وبناءً على ذلك كان يفترض ألا يُطالب بجعل الخبر تابعاً ؛ لأن الخبر هو الحديث \_ كما يقولون \_ ، وهو المتمم مع المبتدأ الفائدة ، كما سبق.

وقد ذهب د. مهدي المخزومي إلى مثل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى ، إلا أنه كان أكثر تفصيلاً فجعل الخبر تابعاً "إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى ، أو كان كأنه هو المبتدأ في المعنى ، وذلك نحو قولنا : " خالد ذكيٌّ " ، و"الليل حالك " ، و"القمر تمُّ " ف" ذكي " و" حالك " و" تمُّ " في معناها أوصاف للمبتدآت ، بل هي من المبتدآت كأنها هي هي ؛ لذلك ارتفعت كما يرتفع نعت المرفوع في قولنا: " أقبل خالد الذكي " ، و " أطبق الليل الحالك " ، و " طلع القمر التمُّ " . فالخبر الذي يكون وصفاً للمبتدأ في المعنى يرتفع لأنه وصف للمبتدأ في المعنى ، ولم يرتفع لأنه معمول لعامل معنوي كالاتداء أو معمول لعامل لفظي وهو المبتدأ ، كما زعم هذا النحوي أو ذاك. والخبر الذي لا يكون وصفاً للمبتدأ ، - بأن كان مخالفاً له في المعنى أصلاً أو خالفه بما طرأ على الجملة ممَّا ينصُّ على مخالفته ، كوقوعه في سياق نفي ، لا يرتفع ؛ لأنه لم يعد وصفاً للمبتدأ في المعنى ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>1</sup> ، وكقولك: " خالد أمامك " فأمامك ، وبشراً خبران منصوبان لمخالفتهما المبتدأ... [ ف ] "أمامك" ليس خالداً في المعنى ، ولكنه مكانه ، وأما قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ فقد نص فيه بالنفي على مخالفة الخبر للمبتدأ ، أو على انتفاء أن يكون وصفاً له في المعنى ؛ فلذلك انتصب ... وبهذا يفسر النصب بعد " ليس " ونحوها<sup>2</sup>

والرد عليه من أوجه :

**الأول :** حتى لو كان الخبر كما قال: " إما وصفاً للمبتدأ ، أو كأنه هو هو ، وحينها يرتفع ، وإما أن يخالف المبتدأ فيكون منصوباً<sup>3</sup> فهذا لا يسوّغ جعله تابعاً ؛ إذ هو المتمم للفائدة ، فهو ركن الإسناد الثاني ، وهو مختلف في وظيفته عن التوابع. وهذا يقتضي أن يكون

<sup>1</sup> يوسف : 31.

<sup>2</sup> في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، 196، 197.

<sup>3</sup> السابق ، 196، 197.

اللفظ المخبر به خبراً حيناً ، وتابَعاً حيناً آخر ، مع أدائه الوظيفة نفسها ، وهي إتمام الفائدة .

الثاني : أنه اعتبر الخلاف عاملاً مع أنه معنوي ، ولم يعتبر الابتداء عاملاً ، وهذا تناقض .

الثالث : كلمة " أمامك " ظرف ، وإن كانت خبراً منصوباً للخلاف فكيف تكون ظرفاً في نحو : " جلست أمامك " ولا تكون ظرفاً هنا ، وهي في التركيبين تدل على الظرفية .

الرابع : ماذا لو وجد النفي ، ولم يوجد النصب " مازيدٌ مجتهدٌ " بإهمال ما على لغة بني تميم \_ وهو القياس فيها<sup>1</sup> ، هل سيكون الخبر حينها وصفاً ؟

### هـ . تخصيص باب الجرّ على الجوار ، وإدخاله مع التوابع :

إن المتتبع لظاهرة الجرّ على الجوار في النصوص اللغوية \_ ومثالها : هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ \_ يجد أنها ظاهرة غير مضطردة ، ولا تضبطها قاعدة . وطالما أنها كذلك فهي إذن لم ترق إلى جعلها مسألة يقعد لها ويقاس عليها . وبالنظر إلى غالب النصوص التي وردت فيها تلك الظاهرة يظهر أن الأصل في هذا الاستخدام . قبل أن يكون جرّاً على الجوار . أن ال صفة تابعة للمضاف لفظاً ومعنى \_ وذلك لأنها وصف له \_ ، لكن الذي حصل في هذا الاستخدام غير المضطرد وهو أن الصفة تبعت المضاف في المعنى فقط ، وتبعت المضاف إليه في اللفظ ( الجرّ ) ، لمجاورتها له ، مع اختلاف مواقع المضاف رفعاً ونصباً وجرّاً . حتى إن فُصل بين المضاف إليه وبين التابع بفاصل<sup>2</sup> ، ومثال هذه الظاهرة : " هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ " ، فالأصل أن يقال : " هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ " ؛ لأن " خرب " وصف للجحر ، " فجعل ما هو نعتٌ للأول [المضاف] في المعنى نعتاً للثاني

<sup>1</sup> صحيح أن القرآن جاء بإعمالها ، إلا أن إهمالها وارد عن العرب ، وهو القياس ، كما ذكر . شرح التصريح على التوضيح 261/2 .

<sup>2</sup> ولم أقف على الفصل بغير الجار والمجرور ، كما في : " كبيرٌ أناسٍ في مجادٍ مُزَمِّلٍ " ، ولعلّ جواز بقاء الجرّ على الجوار مع الفصل هو بقاء مجاورة الكسرة ، وبالتالي بقاء التناسق الصوتي الذي من أجله جاء الجرّ على الجوار .

[المضاف إليه] لفظاً . وقد اشترط الرضي أمن اللبس<sup>1</sup> ، واشترط الخليل توافق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً . فلا يجيز إلا : " هذان جُحراً ضبَّ خربان " ولا يجيز : " خربين " ، خلافاً لسيبويه<sup>2</sup> .  
لكنه جرّ مجاورته المضاف إليه المجرور . وقد اشترط بعض النحاة<sup>3</sup> أمن اللبس .

ورغم توفر النصوص التي أوردها ابن مالك ، والتي منها قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب (وهي من الشواذ)<sup>4</sup> : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾<sup>5</sup> ، وقول الشاعر :

كأثما ضربت قدام أعينها  
وقول امرئ القيس :  
قطنًا بمستحصد الأوتارِ مخلوج<sup>6</sup>  
كأن ثبيراً في أفانين ودقه  
كبيئ أنسٍ في بجدٍ مزمل<sup>7</sup>

<sup>1</sup> الرضي ، شرح الرضي على الكافية ، 2 / 328 .

<sup>2</sup> السابق ، الموضوع نفسه . وقول سيبويه في الكتاب 1 / 217 .

<sup>3</sup> وهو الرضي . 2 / 328 .

<sup>4</sup> شرح التسهيل ، 3 / 308 ، هـ 11 .

<sup>5</sup> الذاريات ، 58 .

<sup>6</sup> البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ،

تحقيق : عبد القدوس أبي صالح ، بيروت : مؤسسة الإيمان ( 1982م ) ، ط 1 ص 995 ، شرح التسهيل ،

308/3 ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ،

ط 3 ، ( القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1989م ) ، 5 / 91 .

<sup>7</sup> البيت من الطويل ، من معلقة امرئ القيس في ديوانه ، شرح عبد الرحمن المصطاوي ، ط 2 ، ( بيروت \_ لبنان :

دار المعرفة ، 2004 ) ، 67 ، و في الخزانة 5 / 100 ، شرح التسهيل ، 3 / 309 .

وقول رُوبة:

كَأَنَّ نَسَجَ العنكسوتِ المَرْمَلِ      على ذرا قُلامِه المهدَلِ

ستورُ كَتانٍ بأيدي عُزَلٍ<sup>1</sup>

وذلك غير مختص بالضرورة ، فقد قال ذو الرمة :

ثُرَيْكُ سُنَّةٌ وَجِهٌ غَيْرٌ مُقْرِفَةٌ      بلساءَ ليس بها خالٌ ولا تَدَبُّ<sup>2</sup>

وقول الحطيئة :

فإياكم وحيَّةَ بطنِ وادٍ      ضُمُوزِ النَّابِ ليس له بِسِيٍّ<sup>3</sup>

إلا أن هذا الاستخدام ليس مقيسًا ، بل مسموع ، وذلك لمخالفته الأكثر الأغلب من النصوص ، وعدم انضباطه بقاعدة ؛ إذ الأصل أن يكون النعت تابعًا للمنعوت ، وإن جاور النعت مجرورًا. فالواجب في مثل هذا الاستخدام أن تلتزم الوصفية فقط ، و أن يقال قد ورد عن العرب هكذا دون قياس ؛ ولهذا لم تخصص الكتب النحوية بابًا للجر على الجوار ، كما أغفلت كتب كثيرة الإشارة إليها ، منها : أوضح المسالك لابن هشام .

## 2. إلزام بعض ما ورد فيه وجهان وجهًا واحدًا :

ذهب الأستاذ حسن الشريف في بحثه " تبسيط قواعد اللغة العربية" المنشور بمجلة الهلال إلى المطالبة بإلزام بابي النداء والاستثناء إما الرفع أو النصب ؛ وذلك لتراكم قواعد هذين البابين ،

<sup>1</sup> من الرجز، ديوانه 47، شرح التسهيل ، 309/ 3.

<sup>2</sup> البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص 29، شرح التسهيل 309/3 ، خزانة الأدب 91/5 ، 92.

<sup>3</sup> البيت من الوافر للحطيئة في ديوانه 155، شرح التسهيل 309 / 3 . ديوان الحطيئة اعتنى به و شرحه حمدو طماس ، ط2 ، (بيروت \_ لبنان : دار المعرفة ، 1426 - 2005 ) .

واضطرابها؛ لذا ينبغي أن " يُلزم المنادى والمستثنى حالة واحدة من الحالات ، فيكون منصوبًا دائمًا أو مرفوعًا دائمًا " <sup>1</sup> .

ولا يمكن الأخذ باقتراحه لورود تلك الأوجه عن العرب ؛ مما يحتّم إبقاءها وعدم المساس بها ، وسيأتي تفصيل الرّدّ فيما يتعلّق بكلّ منهما على حده :

### أولا : الاستثناء:

" وإن كان الكلام تامًا ... وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه : بدل بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ، نحو : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ <sup>2</sup> ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتَكَ ﴾ <sup>3</sup> ، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ <sup>4</sup> ، والنصب عربيٌّ جيد ، وقد قُرئ به في السبع في " قليل " و " امرأتك " <sup>5</sup> . ويجوز النصب في " ما حضر الرجال إلا خالدا " <sup>6</sup> . وذكر ابن يعيش أن : " الفرق بين البدل والنصب في قولك " ما قام إلا زيد " أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي ، وصار المستثنى فضلا ، فتنصبه كما تنصب المفعول به ، و إذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة <sup>7</sup> . وعلى هذا يكون الفرق بين بين البدل والنصب أنك إذا قلت : " ما قام أحد إلا زيد " بالرفع كان المعنى " ما قام إلا زيد " ،

<sup>1</sup> أ. حسن الشريف ، بحث " تبسيط قواعد اللغة العربية " وقد نقل عنه رأيه هذا عبدالوارث مبروك سعيد في كتابه " في إصلاح النحو " 95 . ولم أتمكن من الحصول على هذا البحث ؛ لذا نقلت رأيه من " في إصلاح النحو " .

<sup>2</sup> النساء : 66 .

<sup>3</sup> هود : 81 .

<sup>4</sup> الحجر : 56 .

<sup>5</sup> أوضح المسالك ، 222 / 2 ، و 226 .

<sup>6</sup> معاني النحو ، 2 / 218 .

<sup>7</sup> شرح المفصل ، 2 / 87 .



أي إن القصد إثبات القيام لزيد ، وذكرت ما قبله توطئة وتمهيداً ؛ لأن البدل أهم من المبدل منه ؛ لأن المبدل منه على نية الطرح عند النحاة . وإذا قلت : " ما قام أحد إلا زيدا " كان المعنى : ما قام أحد ، أي أردت أن تنفي القيام عن كل أحد ، وهذا هو المهم عندك ، ثم استثنيت " زيدا " ؛ لأنه خرج عن الإجماع ، لا لأنه هو الأهم <sup>1</sup> . فالمهم في النصب هو الإخبار بالنفي ، والمهم في الإتيان هو الإخبار بالإيجاب . إذن لكل حالة قصد ومعنى لا تؤديه الأخرى .

### ثانيا : النداء :

أما فيما يتعلّق بالنداء فلا أدري كيف لنا أن نقصر النداء على الضمّ أو النصب وقد وردت الحالتان في أفصح النصوص ، فمما ورد بالبناء على الضمّ <sup>2</sup> قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَتَّعِدُمْ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ <sup>3</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا رَجُلُ أَتْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَاءُ أَقْلَعِي أَقْلَعِي ﴾ <sup>4</sup> ، ومما ورد بالنصب قوله تعالى : ﴿ يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>5</sup> . وغيرها من الأمثلة كثيرة بالغة . كما أن للحركة الإعرابية في هذا الموضع أثر أثر كبير في المعنى ، وقد يكون المنادى واحداً في لفظه وتركيبه في الجملة ، لكن السياق والموقف يجعلانه مبنياً على الضم في أحدهما ، ومنصوباً في الآخر ، وذلك لكونه نكرة مقصودة في تركيب ، وغير مقصودة في آخر ، نحو : " يا مسلمون اتقوا الله " و " يا مسلمين اتقوا الله " . و دعا القصد والتعيين إلى الخروج عن النصب الملفوظ إلى البناء على الضم ، كما ذكر سابقاً . وهذا للدلالة على القصد مع النكرة المقصودة ، وللتفريق بينها وبين النكرة غير المقصودة .

<sup>1</sup> معاني النحو ، 2 / 221 .

<sup>2</sup> ودليل كون المنادى حالة كونه معرفة ونكرة مقصودة مبنياً لا مرفوعاً عدم تنويره .

<sup>3</sup> البقرة : 35 .

<sup>4</sup> هود : 44 .

<sup>5</sup> البقرة : 47 .

والنحاة لم يتخيّلوا موقع النصب ومحله للمنادى المبني على الضم بدليل ورود تابع المنادى منصوباً مراعاة للمحل ، إما وجوباً أو جوازاً<sup>1</sup> . فإن كان تابع المنادى مضافاً مجرداً من "أل" وجب نصبه ، نحو: " يا زيدُ صاحبَ عمرو " ، و " يا زيدُ أبا عبد الله " ، و " يا رجالُ كلّكم " .  
ومما يجوز رفعه ونصبه :

أ. النعت المضاف المقرون بأل ، نحو : " يا زيدُ الحسنُ الوجه " .

ب. ما كان مفرداً من نعت ، أو بيان ، أو توكيد ، أو كان معطوفاً مقروناً بأل ، نحو : "

يا زيد الحسنُ " ، و " يا تميم أجمعون ، و أجمعين " وكقول الله تعالى : ﴿ يَجِبَالٌ أَوْبِي

مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾<sup>2</sup> قرأه السبعة بالنصب<sup>3</sup> ، وقرئ بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه<sup>4</sup> .

، إن اعتماد حالة واحدة ( الرفع أو النصب ) فيه سطحية في النظر للتركيب اللغوي ،  
ومراتب المستخدمين ، فالمعرفة تختلف عن النكرة ، وعن النكرة المقصودة ، وعن المضاف ،  
والشبيه بالمضاف ، وفيه معارضة لواقع اللغة ، وترك لما هو جائز في فصيح نصوصها .

### 3. اعتماد لهجات غير الفصحى :

ذهب أمين الخولي إلى المطالبة بم يلي :

<sup>1</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 4 / 32\_35 .

<sup>2</sup> سبأ : 10 .

<sup>3</sup> الكشاف 3/281 ، البحر المحيط 7/263 .

<sup>4</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 35 . ورأي سيبويه ينظر في الكتاب 2 / 186 ، 187 .

أ. إزّام الأسماء الستة<sup>1</sup> الواو دائماً ، أو إزّامها الألف كالمثنى . واستدل على هذا بقراءة : ﴿

تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾<sup>2</sup> ، فقد قرئت : " أبو " بإلزام الاسم الواو<sup>3</sup> . وأوردها

الزمخشري في الكشاف ، وهي قراءة شاذة ، ولها سياق لغويّ خاصٌّ يبرّر ذلك الاستعمال الشاذ ؛ لأنها علم على سبيل الحكاية<sup>4</sup> .

ب. إزّام المثنى الألف على لغة بني الحارث بن كعب :

إِن أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قد بلغا في المجد غايتها<sup>5</sup>

وهي لغة كنانة ، وبني العنبر ، وبني المهجيم ، وبطنون من ربيعة ، وعليها خرّج بعض العلماء

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾<sup>6</sup> ، وعليها قول الملتمس :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى

مَسَاعِمًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا<sup>7</sup>

وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ طَعْنَةً      دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ<sup>8</sup>

<sup>1</sup> البضعة ، كما سماها . في إصلاح النحو 135 .

<sup>2</sup> المسد : 1 .

<sup>3</sup> يظهر من كلام الزمخشري أنها علم على سبيل الحكاية ، " كما قيل عليّ بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو سفيان ...

وكان بمكة رجل يقال له عبدالله بجرة الدال ، لا يعرف إلا هكذا " . الزمخشري ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل

وعيون الأقاويل في وجه التأويل ، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : خليل مأمون شحى ، ط1 ، (لبنان \_ بيروت :

دار المعرفة ، 2002/1423 ، 1227 .

<sup>4</sup> في إصلاح النحو العربي ، 135 .

<sup>5</sup> مرّ سابقاً ص 80 .

<sup>6</sup> طه : 63 .

<sup>7</sup> من الطويل ، واسم الملتمس هو جرير بن عبد المسيح ، أوضح المسالك 60/1 ، خزنة الأدب 453/7 .

<sup>8</sup> من الطويل ، وهو لهوَبَر الحارثي ، أوضح المسالك 60/1 ، خزنة الأدب 453/7 .

وقول رؤبة بن العجاج:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَ      وَمِنْخِرَانَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا<sup>1</sup>

وكان يودُّ أن يلزمه الياء كما في العامية ، لكنه لم يجد لذلك سندًا لغويًّا<sup>2</sup>.

ج. إعراب جمع المذكر السالم وملحقاته إعراب " حين " فيعرب بالحركات على النون<sup>3</sup>. ولا أدري على أيِّ أساس بنى اقتراحه هذا ، فالذي يجوز فيه إعراب " حين " على لغة هو باب " سنة " \_ وهو كلُّ اسم ثلاثيٍّ حُدِفَ لامه وعُوِّضَ عنها بهاء التانيث ، ولم يُكسَّر ، كمئة ومعين ، وثبة وثبين \_ وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه<sup>4</sup> ، لكنها لم ترد في جمع المذكر السالم .

د. نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقًا على رأي الكوفيين<sup>5</sup> . وهي لغة حكي الكسائي الكسائي منها : " سمعتُ لغائهم " و " رأيتُ بناتك " <sup>6</sup>.

هـ. صرف الممنوع من الصرف نثرًا ، كما صُرف شعرًا<sup>7</sup> . وذكر الأخفش أن صرف الممنوع من الصرف في غير الشعر لغة مضطردة<sup>8</sup> . وسيأتي الحديث عن ذلك فيما يلي .

<sup>1</sup> من الرجز ، رؤبة بن العجاج ، ديوانه ، 187 ، و أوضح المسالك 60/1.

<sup>2</sup> في إصلاح النحو ، 136.

<sup>3</sup> السابق ، 136.

<sup>4</sup> ويعرب هذا الباب بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا على لغة الحجاز وعلياء قيس ، ويجوز أن يعرب إعراب " حين " بالحركات الظاهرة على النون ، بالزمام الياء في جميع الأحوال ، وهي لغة بعض بني تميم ، وبني عامر . هـ/1 ج/65 ، شرح ابن عقيل .

<sup>5</sup> السابق ، الصفحة نفسها.

<sup>6</sup> همع الهوامع 77/1 . وسبق الحديث عن ذلك في الفصل الأول 69 .

<sup>7</sup> في إصلاح النحو ، 136.

<sup>8</sup> شرح التصريح على التوضيح ، 352/2.

و. حذف النون من الأفعال الخمسة رفعًا ونصبًا وج زماً ؛ لعدم ثبوتها في قراءة : "تظَّاهراً"<sup>1</sup>  
 في قوله تعالى ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾<sup>2</sup> ، وخرَّج أبو حيان تشديد الفعل على أنه  
 مضارع حُذفت منه النون بدون ناصب أو جازم . وجاء حذفها كذلك في قليل من  
 الكلام وفي الشعر<sup>3</sup> ، وقول الرسول . صلى الله عليه وسلم : "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ،  
 ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ..."<sup>4</sup> .

وقول الشاعر :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَيْبِي تَدْلُكِي<sup>5 6</sup>

إن اعتماد رأي الخولي يكون لنا مستوى لغويًا جديدًا بعيدًا كل البعد عن الفصحى ،  
 واقتراحاته ليست إلا تقريبًا للفصحى من العامية ، ومهاجمة للغة تحت ستار التيسير ومحاولة  
 الارتكاز على مستند لغوي . وإذا اعتمدت اقتراحاته فكيف سيتناول اللغة من تعلمها وفق تلك  
 الاقتراحات ، وكيف يتعامل مع بقية النصوص اللغوية التي جاءت جميعها على ما يخالف ما  
 تعلم؟

و من باب تأكيد صحَّة ما ذهبْتُ إليه سأتناول واحدًا من اقتراحات أمين الخولي على سبيل  
 المثال بالرد والتفنيد ، وهو اعتماد صرف الممنوع من الصرف نثرًا كما صرف شعرًا ، وهو رأي

<sup>1</sup> وهي شاذة بالإجماع ، قرأ بها الحسن البصري ، والبيزدي ، ، وغيرهما . معجم القراءات القرآنية 95/1.

<sup>2</sup> القصص : 48.

<sup>3</sup> روح المعاني ، 91/20 ، 92 .

<sup>4</sup> الإمام النووي ، شرح صحيح مسلم ، محيي الدين أبو زكريا النووي ، مراجعة : خليل الميس ، ط1 ، (بيروت \_ لبنان  
 : دار القلم ، د.ت ) ، 2 / 395.

<sup>5</sup> في إصلاح النحو ، 137.

<sup>6</sup> البيت من الرجز ، و عجزه \* وجهك بالعنبر و المسك الذكي \* و هو بلا نسبة في الخزانة 8 / 339 ، والهمع  
 51/1 ، والأشباه والنظائر 82/1 . وفي البيت شاهد على حذف النون من الفعل المضارع المتصل بياء المخاطبة ( من  
 الأفعال الخمسة) في حالة الرفع ، فالأصل أن يقول : " تدلكنين " .

الأخفش الذي فسر ذلك بقوله : " كأنها لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطروا إليه فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"<sup>1</sup>.

و المتأمل لباب الممنوع من الصرف يجد أنه يعتمد اعتمادًا كبيرًا على المعنى والسياق ، وذلك لإرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي : ﴿ سلا سلا ﴾<sup>2</sup> ، وقراءة الأعمش : ﴿ ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرا ﴾<sup>3 4</sup> ولتخريج الآية وجهان أحدهما \_ وهو ما يعيننا هنا \_ أن يكون صاحب القراءة ممن تَمَرَّس في رواية الشعر ، ومَرْن لسانه على صرف غير المنصرف ، ووجهها قصد الازدواج والمشاكلة<sup>5</sup> ، فيمكن للكلمة أن تكون مصروفة ، ويمكن لها أن تكون ممنوعة من الصرف ، فإن جُعِلت علمًا علمًا مُنَعَتْ من الصرف ، وإن كانت غير علم صُرِفَتْ. وهو باب جمع ما تميز من الكلمات لفظًا أو معنى ، أو أشبه الفعل لفظًا ومعنى من حيث التقعيد .

#### 4. الاعتراض على تحليل القدماء دون مستند :

اعتراض كثير من دعاة التيسير على بعض تحليلات وتفسيرات النحاة القدماء للتراكيب اللغوية ، وكان منهم الشيخ يوسف كركوش الذي ذهب إلى أن النداء شبه جملة<sup>6</sup> . و د. مهدي الخزومي الذي ذهب إلى أن النداء ليس جملة فعلية ولا اسمية ، بل هو تركيب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات<sup>7</sup> .

<sup>1</sup> شرح التصريح على التوضيح ، 352/2.

<sup>2</sup> الإنسان :4.

<sup>3</sup> نوح : 23.

<sup>4</sup> أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، 124/4.

<sup>5</sup> روح المعاني ، 29 / 153.

<sup>6</sup> نحوي مجهول في القرن العشرين ، الشيخ يوسف كركوش ، 23.

<sup>7</sup> في النحو العربي ، نقد وبناء ، 311 .

والرد على ادعياءه هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن النداء إنشاء طلبي جملته فعلية خبرية تحولت إلى إنشائية<sup>1</sup>. و نظير ذلك تحوُّل الخبر إلى إنشاء في نحو قولهم : رحمه الله . فاللفظ خبر والمعنى إنشاء (دعاء) ؛ ولهذا قيل أن السبب في حذف الفعل مع فاعله \_ على الوجه السالف \_ هو قصد الإنشاء ؛ إذ ظهوره قد يُوهم الإخبار . و كثرة الاستخدام تعدُّ سبباً لذلك الحذف ، والتعويض عن الفعل بحرف النداء؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، مع ظهور المعنى المراد بعد حذفهما<sup>2</sup>، أو بعبارة أخرى الاستغناء عن الفعل لظهور معناه<sup>3</sup>. وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار ، ولا سيما قصد الإنشاء ؛ لأن إظهار " أنادي " يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع النداء . والغرض علم السامع بأنه منشئ له ، والإضمار معين على ذلك ؛ فكان واجباً<sup>4</sup>.

لقد تجاوز النحاة ظاهر اللغة إلى استيحاء مضمونها ، واكتشاف أسرار تراكيبها اعتماداً على فهم عميق للمعاني ، واستيعابٍ لبلاغة الأسلوب والموقف.

## 5. إلغاء بعض الظواهر والاستخدامات اللغوية الواردة عن العرب :

### أ. إلغاء الاستثناء المنقطع:

<sup>1</sup> النحو الوافي، 7 / 4 .

<sup>2</sup> همع الهوامع بشرح جمع الجوامع 171/2.

<sup>3</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 4 / 5.

<sup>4</sup> شرح التسهيل، 385/3.

طالب د. إبراهيم السامرائي بإلغاء الاستثناء المنقطع ، ورأى بأنه هراء يستبعد أن تنطق العرب بمثله<sup>1</sup> . ومما يردُّ ما ذهب إليه ورود عدد كبير من هذا النوع من الاستثناء في كلام العرب شعره ، ونثره

، وعلى رأس النصوص القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا

تَأْتِيْمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلْمًا سَلْمًا ﴾<sup>2</sup> . واللغو: رديء الكلام و قبيحه ، والسلام ليس

من اللغو . ونحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى

أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾<sup>3</sup> ، وإبليس ليس من الملائكة ، ونحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ

بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾<sup>4</sup> ، والظنُّ ليس من العلم.

وليس معنى الانقطاع أنه لا علاقة بين المستثنى والمستثنى منه ، بل معناه انقطاع الصلة البعضية بينهما ، فهو ليس جزءًا منه ولا فردًا من أفرادهِ.<sup>5</sup> وإن رفض أيّ استخدام لغويّ دون الرجوع إلى اللغة ، والتأكد من خلوّها منه يناهز الوصفية وواقع اللغة. ويدلُّ على التعجُّل في السير وراء التيسير دون نظر أو اطلاع .

ب. إلغاء إعمال المصدر منكرًا ومعرفًا بأل:

<sup>1</sup> النحو العربي ، نقد وبناء ، 108.

<sup>2</sup> الواقعة : 25،26.

<sup>3</sup> الحجر : 30،31.

<sup>4</sup> النساء : 157.

<sup>5</sup> النحو الوائى ، 2 / 318.



ذهب د. شوقي ضيف إلى حذف الحالة التي يعمل فيها المصدر وهو نكرة ، و معرفًا بأل ؛ لأن هاتين الحالتين غير دائرتين في الألسنة واللغة الأدبية<sup>1</sup> . وأبقى الصيغة الشائعة التي يعمل فيها المصدر مضافًا .

وإذا نظرنا إلى حالات إعمال المصدر سنجد أن إعماله مضافًا أكثر من إعماله نكرة ومعرفًا بأل فيما ورد عن العرب ، ومثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾<sup>2</sup> . ولما وجد ذلك النحاة عللوا تلك الكثرة بقوة المناسبة للفعل ؛ لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كاجزاء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام ، فقويت المناسبة بين المصدر والفعل ، فكان إعماله أكثر من إعمال المنون والمقرون بأل<sup>3</sup> .

أما إعمال المصدر منونًا (نكرة) ، فهو أقيس ، ويلى المضاف في كثرته وفصاحته<sup>4</sup> ؛ وسبب كونه أقيس ؛ هو أنه حالة كونه نكرة يكون أقرب شبهًا بالفعل من المضاف والمقرون بأل ؛ وذلك لأن الفعل في حكم النكرة ، والإضافة والاقتران بأل من خصائص الأسماء . وتجوز إعمال المصدر منكرًا هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في أفصح الكلام ، فقد قال الله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾<sup>5</sup> .

يَهْلِي فِي الْأُمُورِ وَصِدْقِ بَأْسٍ

<sup>1</sup> تحديد النحو ، 38.

<sup>2</sup> البقرة : 251.

<sup>3</sup> تحديد النحو ، 115.

<sup>4</sup> النحو الوافي ، 218 / 3.

<sup>5</sup> البلد : 14.

## وإِعْطَاءٌ عَلَى الْعِلِّ الْمُنَاعَا<sup>1</sup>

وقول الفرزدق:

فَرْمٌ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا

جَبَالًا مِنْ تِهَامَةٍ رَاسِيَاتٍ<sup>2</sup>

وذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمال المصدر المنكر، وعلى ذلك يقولون إن ورد بعد المصدر المنكر اسم مرفوع أو منصوب ، فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل يدل على المصدر، وهو تكلف<sup>3</sup> ، وقد ذهب النحاة إلى أنّ عدم التقدير أولى من التقدير.

أما إعماله بأل فهو قليل ضعيف<sup>4</sup> وهو أقلُّ من إعمال سابقَيْهِ ؛ لضعف شبهه بالفعل ، إلا أنه مع ضعفه على أحد الآراء جائز مطلقاً<sup>5</sup> ؛ فضعف الشبه يقتضي ضعف العمل ، لا عدم جوازه ، وقد ورد عن العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَحَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ<sup>6</sup>

وقول آخر:

فَاتِّكِ وَالتَّاسِيَةَ عُرْوَةً بَعْدَمَا

<sup>1</sup> البيت من الوافر، شرح التسهيل، 3 / 116.

<sup>2</sup> البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه 109/1 ، شرح التسهيل 116/3 ، وبلا نسبة في الهمع 92/2.

<sup>3</sup> شرح التسهيل ، 3 / 183، 185.

<sup>4</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 183/3

<sup>5</sup> في إعمال المصدر المقرون بأل أربعة أقوال:

الأول : يجوز إعماله مطلقا ، و ينسب هذا الرأي لسيبويه

الثاني : لا يجوز إعماله مطلقا، وهو رأي البغداديين و جماعة من البصريين

الثالث: يجوز الإعمال مع قبحه، و هو قول أبي علي الفارسي.

الرابع : يجوز الإعمال إذا كانت أل فيه معاقبة للتنوين، و هذا رأي أبي طلحة ، ووافقه أبو حيان و قد يكون رأي

سيبويه. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك 3 / 185

<sup>6</sup> البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 127/8 .

دَعَاكَ وَأَيَّدِنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ<sup>1</sup>

لكالرجل الحادي وقد تلَّع الضُّحى

وطيرُ المنايا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ<sup>2</sup>

ومن إعمال المقرون بآل أيضًا قول كُتِبَ:

تلومُ امرأً في عُقْوَانِ شَبَابِهِ

وللتَّركِ أَشْيَاعَ الضَّلَالَةِ حِينَ<sup>3</sup>

### ج. إلغاء إعمال الوصف العامل عمل الفعل:

حذف د. شوقي ضيف من كتابه الصيغة التي افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النفي والاستفهام ، والتي يعمل فيها الوصف المشتق وهو مبتدأ، وما بعده فاعل أو نائب فاعل سدَّ مسدَّ الخبر<sup>4</sup>. وعاب عليهم معاملتهم للوصف مع مرفوعه معاملة الفعل ؛ بإلزامه الأفراد مع فاعله ، في مثل : " أمسافرٌ إخوتك " ... " وحذف هذه الصيغة... ليس معناه أن يُعرب اسم الفاعل فيها ... خبراً مُقَدِّمًا ؛ إذ لا يطابق المبتدأ ، بل معناه حذفها نهائيًّا ؛ إذ هي صيغة لا تستقيم مع قاعدة المطابقة في المبتدأ والخبر ...، ومن يرجع إلى كتب النحو التي استظهرت هذه القاعدة الشاذة في بابي اسم الفاعل واسم المفعول سيجدها لا تُشْفَعُ بنصِّ قرآنيٍّ ، وإنما تُشْفَعُ بأربعة أبيات مجهولة القائل ... " <sup>5</sup> . كما ذهب د. إبراهيم السامرائي إلى ذلك أيضًا ، ورأى أن فيه هدرًا للأساس قويم ، وهو المسند والمسند إليه<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> من الطويل ، و هو بلا نسبة في شرح الأشموني 212/2، و شرح التسهيل 117/3.

<sup>2</sup> من الطويل و هو بلا نسبة في شرح التسهيل ، 117/3 .

<sup>3</sup> البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه 173، تحقيق : إحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة (1971م) ،

ط1. و في شرح التسهيل 117/3.

<sup>4</sup> تجديد النحو ، 39، 40.

<sup>5</sup> السابق ، الصفحة نفسها .

<sup>6</sup> النحو العربي ، نقد وبناء ، 80.

ويترتب على ما ذهبنا إليه أن تلغى هذه الصياغة ، وهذا يناقض ما طالبا به من التزام الوصفية<sup>1</sup> لورود السماع بهذه الصياغة ، منها قول الشاعر:

خليلي ما واف بعهدي أنتما  
إذا لم تكونا لي على من أقاطع<sup>2</sup>

وكقول الشاعر:

أقاطن قوم سلمى أم نؤوا ظعنًا

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنًا<sup>3</sup>

وغيرها من الشواهد التي لا يتسع المجال لذكرها ، فكيف يصح أن يحذف تركيب صحيح وردت به النصوص الفصيحة؟!

وفيما يخص اعتراض د. شوقي على معاملة الوصف مع مرفوعه معاملة الفعل ، فالشواهد

كثيرة على التزام الوصف الأفراد مع مرفوعه ، منها قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ

الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾<sup>4</sup> ، فجاء المرفوع على هيئة مرفوع الفعل ، والتزم الوصف الأفراد معه كما يلتزم

الفعل ذلك ؛ إذ لم يقل : الظالمين أهلها.

وهناك حالتان يتعيّن فيهما كون الوصف مبتدأ ، والمرفوع بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وهي :

أ. إذا ترتّب على كون الوصف خبراً أن يُفصل بينه وبين معموله بأجنبيّ ( المبتدأ) . وقد

ورد نحو هذا التركيب في أفصح النصوص ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ

ءَالِهَتِي يَتَابِرَاهِيمُ ﴾<sup>5</sup> ، فيلزم هنا جعل " راغب " مبتدأ ، و " آلهتي " فاعلاً سدّ مسدّ

<sup>1</sup> د. شوقي ضيف ، الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، ط3 . دار المعارف كورنيش النيل /

المدخل 51 ، و د. إبراهيم السامرائي ، النحو العربي ، نقد وبناء 68 .

<sup>2</sup> من الطويل و هو بلا نسبة في شرح الأشموني 89/1 ، و الممع 94/1 ، النحو الوائي، 455/1 ، هـ1.

<sup>3</sup> من البسيط، بلا نسبة في شرح الأشموني 89/1 ، و شرح التصريح ، 193/1 .

<sup>4</sup> النساء : 75 .

<sup>5</sup> مريم : 46 .

الخبر ، ولا يصحُّ أن يكون " أنت " مبتدأ مؤخرًا و " راغب " خبرًا مقدّمًا \_ على ما ذهب إليه النحاة \_ ؛ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، فالمبتدأ أجنبي عن الخبر ؛ لأنه لا عمل للخبر فيه <sup>1</sup> ، ومثله قول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ  
إِذَا الدَّاعِي المَثْوَبُ قَالَ يَا لَآلِآ<sup>2</sup>

ب. إذا لم يطابق الوصف المرفوع بعده ؛ حتى لا يُخبر بالمفرد عن المثني والجمع ، كما في قولنا :  
أقائم الزيدان ، والزيدون ، فيتعيّن فيهما كون الوصف مبتدأً والمرفوع بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر<sup>3</sup> ، ولو جعل الوصف خبراً لكان المعنى : الزيدان قائم ، ولم يرد عن العرب مثل هذا.  
وقد جاء على مثل هذه الصياغة <sup>4</sup> :

أَمْ نَجِزُ أَنْتُمْ وَعَدًّا وَثِقْتُ بِهِ  
أَمْ اتَّبَعْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ<sup>5</sup>

## 6. إعادة النظر في تععيد القدماء :

أ. الاعتراض على قواعد وضعت بعد الاستقراء ، والمطالبة بإلغائها :

<sup>1</sup> شرح ابن عقيل ، 1/ هامش صفحة 181.

<sup>2</sup> ويتعيّن في هذا البيت كون الوصف (خير) مبتدأ ، وما بعده (نحن) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ؛ حتى لا يُفصل بين العامل ومعموله (عند الناس ، ومنكم ) بأجنبي .

<sup>3</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 157/1.

<sup>4</sup> المقصود بما الصياغة التي لا يطابق فيها الوصف مرفوعه.

<sup>5</sup> من البحر البسيط، و هو بلا نسبة في شرح الأشموني 339/2.

لم تقف المطالبة بالتيشير والإصلاح عند ما ذكرت فقط ، بل تعدت ذلك إلى القاعدة النحوية ؛ إذ لم تعد القاعدة من المسلمات ، بل أصبحت يُؤخذ ويؤد عليها ، وأعيدت دراسة بعضها وتطبيقه على واقع اللغة للثبوت من مصداقيته ، وصحة اضطراده . يقول د. علي أبو المكارم في كتابه : " تقويم الفكر النحوي " : " و الملحوظ في هذا المجال أن القواعد النحوية وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية ، فهي لا تعكس هذه الظواهر ، ولا تضطرد معها ، وإنما تختلفان في كثير من الأحيان . وعود هذا الاختلاف في جوهره إلى أن الانتقال من الظاهرة إلى القاعدة لم يتم بشكل علمي يراعي عدم الانتقال بالحكم من الكليات إلى الجزئيات ، وإنما على العكس من ذلك من الانتقال من الجزئيات إلى الكليات"<sup>1</sup>.

وكان من أهم القواعد التي تطرّق لها المحدثون ، وذكروا بأنها لا توافق واقع اللغة، قاعدتان:

### القاعدة الأولى : كون الاختصاص شرطاً في عمل الحروف :

ذهب بعض المحدثين إلى عدم انطباق اشتراط الاختصاص لعمل الحروف على واقع اللغة، و من هؤلاء د.مهدي المخزومي<sup>2</sup> ، ود.علي أبو المكارم<sup>3</sup> ، ود.علي مزهر الياسري<sup>4</sup> الذي أثار في كتابه التساؤلات التالية:

1. إذا كان الاختصاص أساس العمل ، فلماذا لم تعمل السين وسوف ، وهي مختصة بالفعل

المضارع!؟

2. كيف عملت " لا" النافية عمل "إن" مرة ، وعمل " ليس" مرة أخرى ، وهي حرف غير

مختص ، فهي تدخل على الأسماء والأفعال .

<sup>1</sup> تقويم الفكر النحوي ، 214 .

<sup>2</sup> في النحو العربي ، نقد وبناء ، 215.

<sup>3</sup> تقويم الفكر النحوي ، 215،216 .

<sup>4</sup> د. علي مزهر الياسري ،الفكر النحوي عند العرب ، أصوله ومناهجه ،277،252. تقديم : عبد الله الجبوري .

ط1. الدار العربية للموسوعات .2003/1423.

3. لماذا عملت " أن " في المضارع وهي ليست مختصة به ، فهي تدخل على الماضي أيضاً ، ولا تعمل " إذا " التي تدخل على الماضي غالباً حتى إذا دخلت على الجملة الاسمية قدروا لها فعلاً غير ظاهر لتدخل عليه <sup>1</sup> .

وحقيقة المسألة أن النحاة ذهبوا إلى أن : " كلَّ حرفٍ اختصَّ بشيء ، ولم ينزَّل منزلة الجزء منه فإنه يعمل " <sup>2</sup> ، أي إنهم جعلوا الاختصاص شرط عمل الحرف . وبناء على هذا كان حق الحرف المشترك ألا يعمل . كما حكم النحاة بعد الاستقراء . ، وأن يعمل كلُّ حرفٍ مختصَّ . إلا أن الواقع اللغوي أثبت وجود أحرف مشتركة في الدخول على الأسماء والأفعال عاملة ، مثل " إذن " ، و " حتى " ، و " كي " ، و " ما " النافية . فهي تدخل على الأسماء ، نحو : " إذن عبد الله يكرمك " و " وصل الحجيج حتى المشاة " و " كيم ؟ " ، ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴾ <sup>3</sup> ، و على الأفعال ، مثل : " سأزورك إذن سأكرمك " و " سرت حتى أدخلها " و " ذاكر كي تنجح " وما جاءنا غير محمد . وأثبت في المقابل وجود أحرف مختصة غير عاملة ، مثل السين ، و " سوف " ، و " قد " ، ولام التعريف ، و " أن " المصدرية ، و حروف النداء . ولكلٍّ من النوعين (المختصة غير العاملة وغير المختصة العاملة ) تخريج وتعليل عند النحاة .

ولم تعمل كل من السين ، و " سوف " ، و " قد " ، ولام التعريف ؛ لأنهن كالجزم مما يليه <sup>4</sup> . وبهذا يجاب عن استفسار د. علي الياصري الأول . إلا أن " أن " المصدرية عملت في الفعل رغم أنها كالجزم منه ؛ لأنها موصولة <sup>5</sup> . أما حروف النداء فسيأتي سبب عدم عملها لاحقاً .

وقد استنتج النحاة هذه القاعدة من الأغلب الأعم من النصوص ، ثم وصفوا ، وعللوا لما خرج عن القاعدة . وقد أجاد ابن أبي الربيع في صياغة القاعدة ؛ إذ قال : " اعلم أن الحروف إذا كان لها

<sup>1</sup> تقويم الفكر النحوي ، 277 .

<sup>2</sup> الأشباه والنظائر ، 2 / 245 .

<sup>3</sup> الأنعام ، 107 .

<sup>4</sup> الأشباه والنظائر ، 2 / 245 .

<sup>5</sup> السابق ، الموضع نفسه .

اختصاص ، فالقياس أن تعمل فيما تختص به ، فإن لم يكن لها اختصاص ، فالقياس ألا تعمل .  
فمتى وجدتَ مختصًا لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك، فإن  
لم تجد ، فيكون ذلك خارجا عن القياس"<sup>1</sup>.

وقد اشترط النحاة لعمل الحرف المشترك وجود العلة ، وهي: إما شبهه بالفعل أو بحرف عامل  
 . ولم يكتفوا بها ، بل لابد من تقييد غير المختص (المشترك) بشروط في معناه ، أو في السياق  
الذي يرد فيه . فعمله ليس مطلقا بدون قيود ؛ إذ هو خارج عن القاعدة ؛ لذا لم يكن بحرية ما  
هو ضمن القاعدة ، بل له ضوابط تحكمه ، وإن لم تتوفر فيه تلك الضوابط ضعف ولم يعمل .

هذا ما كان من أمر الاختصاص من جهة كونه شرطًا لعمل الحرف ، أما بالنسبة لمفهوم  
الاختصاص نفسه فلم أجد تحديدًا دقيقًا \_ فيما رجعت إليه من كتب القدماء \_ لمفهومه في  
العمل وحدوده، بل وجدت كلامهم عنه متناثرًا مستتجًا ؛ إذ يكون الحرف مختصًا بالاسم ، أو  
بالفعل ، وهذا اختصاص بنوع الكلمة ، ويكون مختصًا بزمن من أزمان الفعل ، كالاختصاص  
بالدخول على المضارع ( كأن ، ولن ، وكى ، ولم ، ولما ، وغيرها ) ، ويكون الاختصاص بنوع  
الجملة، كالاختصاص بالدخول على الجملة الاسمية كإنَّ وأخواتها (وتعمل لشبهها بالفعل)، أو  
الفعلية كـ "إن" ، وغيرها.

وبحسب مفهوم الاختصاص هذا تصبح " كي " مثلًا حرفًا مختصًا من ناحية ؛ لاختصاصها  
بالدخول على المضارع ، ومشاركة من ناحية أخرى ؛ لدخولها على الاسم والفعل.

كما لم يحدد النحاة أيضًا مفهوم الاشتراك ، إلا أن تتبّع عباراتهم بذلك الخصوص يُوصل إلى  
أن المراد به إمكانية دخول الحرف على كلٍّ من الاسم ، والفعل ، أو على أحد أزمان الفعل ، (   
الماضي والمضارع، و الأمر) ، أو الدخول على الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء ؛ إذ وسموا "



إذن " بأنها حرف مشترك لدخولها على الأسماء والأفعال <sup>1</sup> ، ووسموا " هل " بأنها حرف مشترك لدخولها على الجملة الاسمية والفعلية <sup>2</sup> ، ووسموا " أن " بأنها حرف مشترك لدخولها على الماضي والمضارع والأمر <sup>3</sup> .

ومن هنا سعى النحاة لإيجاد المسوغات لعمل ما لا يستحق العمل . وسأبحث في مسوغات عمل ما حقه ألا يعمل ؛ لاختبار صحة اضطراد هذه القاعدة التي وضعوها من عدمه ا ، ولأختبر صحة ما ذهب إليه بعض المحدثين من رفض لهذه القاعدة .

### أولاً:

#### الأحرف غير المختصة العاملة ، وهي :

#### "ما" النافية:

وكان القياس فيها ألا تعمل ؛ لأنها حرف مشترك ، تقول : " ما خرج عمرو " ، و " ما محمد مجتهد " ، إلا أنها تجاذبها شبهان : شبه عام بالحروف غير المختصة ؛ لكونها تلي الأسماء والأفعال ، وشبه خاص بـ "ليس" ، وذلك ؛ لكون كليهما لنفي الحال ، وكونهما داخلتين على المبتدأ والخبر ، وكونهما تخلصان الفعل المحتمل للحال . فكان نتاج ذلك أن لاحظ قوم الشبه العام فأهملوها ، وهم بنو تميم ، ولاحظ آخرون الشبه الخاص فأعملوها ، وهم الحجازيون <sup>4</sup> . وعلى هذا تكون " ما " النافية عاملة لمسوغ أجاز لها الخروج على القياس.

<sup>1</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 4/هـ ص149.

<sup>2</sup> المالقي ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، 406. تحقيق أحمد محمد الخراط ، (دمشق: مجمع اللغة العربية ، د.ت .)

<sup>3</sup> ابن هشام الأنصاري ، معني اللبيب عن كتب الأعراب ، ، تحقيق : بركات يوسف هبؤد ، ط1 (بيروت \_ لبنان :

دار الأرقم بن أبي الأرقم ، 1999/1419) 74/1.

<sup>4</sup> الأشباه والنظائر ، 2/ 246،247.

## "لا" النافية :

أ. وهي تدخل على الأسماء والأفعال المضارعة غالباً<sup>1</sup> ، وتعمل " لا" النافية عمل " ليس" مرة .

ب. كما تعمل عمل "إن" ؛ لاعتبار الشبه. وقد تحمل لاعتبار الاشتراك .

وهناك فرق بين "لا" النافية للجنس ، و" لا" المشبهة بليس في العمل . ف"لا" النافية للجنس تعمل في النكرات خاصة لعلّة عارضة ، وهي مضارعتها " إن" ( كما أعملت "ما" في لغة أهل الحجاز لمضارعتها " ليس" ، والأصل ألا تعمل) . وقد اختصت بالأسماء ؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود " من" الجنسية لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء . واختصت بالنكرات لقصد نفي الجنس بها على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص . فوجب لـ "لا" عند ذلك القصد العمل فيما يليها من نكرة . ولم تعمل فيها الرفع حتى لا تلتبس بالمشبهة بـ "ليس" فينتفي قصد التنصيص على العموم ، ولم تعمل الجر لأن عامل الجر لا يستقل الكلام به و بمعموله. فلما امتنع أن تعمل فيما وليها جرّاً أو رفعاً ، مع استحقاقهما عملاً ، تعين أن يكون نصباً .<sup>2</sup> وتسمى "لا" حينها "لا" التبرئة أو النافية للجنس . أما " لا" المشبهة بـ "ليس" فتعمل عملها ، فترفع الاسم وتنصب الخبر.

أما فرق المعنى فالنافية للجنس نص في نفي الجنس ، ولا يراد بها نفي الوحدة .

فقولك : " لا رجل هنا" استغراق في نفي جنس الرجال عامة ، وقولك : " لا رجل هنا " تحتمل نفي الجنس ، ونفي الوحدة . و " لا رجل في الدار " أبلغ في نفي الجنس من " لا رجل في الدار" و " ليس رجل في الدار" ؛ لذا يصح " لا رجل هنا ، بل رجلان" ، و لا يصح " لا رجل هنا ، بل رجلان". ويصح أن يقال : " لا رجل في الدار ، بل امرأة " و " لا رجل في الدار ، بل امرأة" ، إلا أن الثانية نص في نفي الجنس<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> رصف المباني ، 258.

<sup>2</sup> شرح التسهيل ، 53 / 2.

<sup>3</sup> معاني النحو ، 175/4.

أما إذا كان اسم " لا " مثنى أو جمعا فستسوي " لا " النافية للجنس مع " لا " الملحقة بليس في الدلالة<sup>1</sup> ؛ لأن " لا " النافية للجنس نص في نفي الجنس . كما ذكر سابقا . ، ولا يراد بها نفي الوحدة . و " لا " المشبهة بليس يحتمل فيها نفي الجنس ، ونفي الوحدة . فلما كان الاسم مثنى أو جمعا انتفى نفي الوحدة بالضرورة ، وبقي نفي الجنس ؛ وبذلك تستوي " لا " التبرئة مع " لا " المشبهة بليس في المعنى .  
ومن أمثلة الملحقة بـ " ليس " :

تعزّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً

ولا وَزَرَ مَمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً<sup>2</sup>

وقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لا أَنَا بَاغِيّاً

سواها ، ولا عن حُبِّهَا مُتْرَاحِيّاً<sup>3</sup>

و قال الآخر:

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا مِنَ الأذى

فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المألُ باقياً<sup>4</sup>

ج. " لا " عاطفة : " جاء زيد لا عمرو " .

وبهذا تكون " لا " النافية حرفًا مشتركًا عاملاً لمسوغ الشبه بدليل عدم عمل العاطفة ؛ إذ لم يجذبها شبه ، فلا مسوغ لعملها .

<sup>1</sup> السابق ، 4 / 175 .

<sup>2</sup> البيت من الطويل و هو بلا نسبة في شرح الأشموني 247/1 ، و في الهمع 1 / 397 .

<sup>3</sup> البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص 171 ، تحقيق عبد العزيز رباح ، بيروت : المكتب الإسلامي (1964م) ط1 . و في الخزانة 3 / 337 ، و بلا نسبة في الهمع 1 / 398 .

<sup>4</sup> البيت من الطويل ، وهو للمتني في ديوانه 4 / 419 ، شرح التسهيل 1 / 377 .

## لام التعليل:

وتسمى بذلك الاسم إذا لم يسبقها الكون الماضي المنفي ؛ لأنها حينئذٍ تسمى لام الجحود<sup>1</sup> .  
والناصب للفعل بعدها هو "أن" المضمرة جوازاً ؛ لظهورها في نصوص كثيرة بعدها ، نحو : ﴿  
وَأْمَرْتُ لِيَأَنَّ الْكُوفَةَ أَوْلَى الْمَسْأَلِينَ ﴾<sup>2</sup> . وعلى هذا لا تكون لام التعليل جارة كما هي  
وغير خارجة عن القاعدة .

## "إذن" :

هي حرف مشترك من جهتين : كونه يدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، نحو قولك :  
"إذن عبد الله يزورك" ، " إذن والله نرميهم بحرب" <sup>3</sup> . وكونه يدخل على المضارع ، كما في : "  
سأزورك ، إذن أكرمك" ، والماضي ، نحو : "إذن أكرمك عمرو" ؛ لذا كان القياس أن يكون غير  
عامل ، إلا أنه نصب المضارع . وقد وجه النحاة ذلك العمل لشبهها بـ"أن" . ووجه الشبه أن كل  
واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل . ونظراً لعدم أحقيتها بالعمل بذاتها ،  
كان لابد لإعمالها من شروط وضوابط للعمل ، وهي : أن تنصدر جملتها ، و أن تتصل بفعلها ،  
ويجوز الفصل بينهما بالقسم ، وأن تكون للمستقبل .<sup>4</sup> ولم يُعملها بعض العرب مراعاة لعدم  
الاختصاص ، وهم بنو تميم<sup>5</sup> .

وبهذا تكون " إذن" رغم خروجها على القاعدة ، مضبوطة محكمة بشروط ، إضافة للشبه  
الذي سوغ لها العمل . مع ملح أصلها في عدم الاختصاص بالإهمال مع توفر الشروط .

<sup>1</sup> أوضح المسالك ، 4 / 173 .

<sup>2</sup> الزمر : 12 .

<sup>3</sup> رصف المباني ، 64 .

<sup>4</sup> أوضح المسالك ، 150 ، 153 .

<sup>5</sup> السابق ، 247 .

## كي:

وعند البحث في سبب إعمال "كي" وجدت النحاة قد التزموا الجانب الوصفي دون تعليل لعملها رغم عدم اختصاصها ؛ ليتخلصوا من خروجها على شرط الاختصاص ، ويسوغوا عملها. فانقسموا في توجيهها إلى ثلاثة أقسام:

1. قسم ذهب إلى كونها مصدرية فقط ، فلا تكون على هذا حرفًا مشتركًا، وهم الكوفيون<sup>1</sup>. و ما يبطل قولهم هو ورودها عن العرب داخلة على "ما" الاستفهامية ، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء : كيمه ؟. ولم تجئ جارة إلا مع "ما" الاستفهامية المذكورة خاصة ، فمعناها السببية كمعنى اللام .

2. وقسم حكم بكونها جارة فقط فلا تكون حرفًا مشتركًا ، وهو الأخفش . ويُبطل قوله ورودها مسبوقه باللام وكان بالإمكان اعتماد هذا الرأي لولا نصُّ النحاة على أنه لا يتولى حرفان بمعنى لغير تأكيد ، وأن التأسيس أولى من التأكيد، لذلك تحتم عند النحاة على إثر هاتين القاعدتين الحكم على "كي" في "لكي" بكونها مصدرية لا جارة . ولولا وجود هاتين القاعدتين أيضًا لكان بالإمكان جعل اللام جارة و "كي" مؤكدة في : "لكي" ، أو جعلها مصدرية وأن مؤكدة في : "كي أن" ولم يقل أحد بذلك.

3. وقسم ذهب إلى عدّها حرفين ، وهو سيويه . فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام ، وتارة تكون حرفًا موصولًا (مصدرًا) تنصب المضارع وهي ليست حرفًا واحدًا جازًا وناصبًا<sup>2</sup>. وذهب السيوطي في الهمع إلى ترجيح رأي سيويه هذا<sup>3</sup> ؛ لأنه الأكثر

<sup>1</sup> رصف المباني، 215، أوضح المسالك 4 / 138 هـ.1.

<sup>2</sup> الأشباه والنظائر ، 2 / 240.

<sup>3</sup> السابق ، 2 / 240.

ملاءمة لقاعدة الاختصاص . والذي حمل سيويه على هذا القول هو ورودها مسبقة باللام و متلوة بأن المصدرية ، كما في قول الشاعر:

أردت لكيما أن تطيرَ بقرتي      فتركها شئاً ببيداءً بلقع<sup>1</sup>

ونظير هذا التخريج موجود عند النحاة . فقد ذكر المرادي أن لـ "لولا" و "لوما" حالان: حال يختصان فيها بالأسماء ، وذلك إذا دلا على امتناع شيء لوجود غيره ، فيلتزمان الابتداء ولا يليهما فعل . وحال يختصان فيها بالأفعال ، إذا دلا على التحضيض<sup>2</sup> . ونظير ذلك أيضاً قول النحاة في " إذا" أنها تكون للمفاجأة ، فتختصُّ بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتداء ، ويكون معناها الحال ، لا الاستقبال ، كما في قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾<sup>3</sup> . وتكون ظرفاً للمستقبل متضمنة معنى الشرط . وتختص بالدخول على الجمل الفعلية ، عكس الفجائية . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾<sup>4</sup> . ويكون بعدها الفعل ماضياً كثيراً ، ومضارعاً دون ذلك.<sup>5</sup> وشرط كون الحرف مشتركاً متعددًا ، وليس واحداً \_ كما هو مستنتج من تخريجاتهم \_ هو اختلاف السياق الذي يرد فيه<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزنة الأدب 16/1 ، رصف المباني 216 ، 316 ، شرح الأشموني 549/3 .

<sup>2</sup> المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، تحقيق : عيد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، ( دار الفكر العربي ، 2001/1422 ) ، 3 / 1307 ، 1308 .

<sup>3</sup> طه : 30 .

<sup>4</sup> الروم : 25 .

<sup>5</sup> مغني اللبيب ، 1 / 152 ، 158 .

<sup>6</sup> عمل حرف الجر محذوفاً على وجهين :

أ. حذف "رب" بعد الواو والفاء ، وبل قليلاً .

ب. حذف اللام الجارة لـ "كي" المصدرية مع صلتها .

ج. حذف الباء غير المعوض عنها ، والمقدرة قبل لفظ الجلالة في القسم ، كما في قولنا : " آله ، لأفعلن" .

والذي أدى إلى اختلاف الآراء في "كي" هو وقوعها في سياقات متعددة :

1. فقد تأتي مفردة في سياق ، وحكم النحاة عليها حينها بأنها مصدرية ناصبة ، والمصدر المؤول مجرور بلام مقدر .
2. وقد تسبق " كي" باللام ويحكم بكونها مصدرية ؛ لأن التأسيس أولى من التأكيد.
3. وقد تكون متلوة بأن المصدرية ، فيحكم بكونها جارة ؛ للسبب نفسه .
4. وقد تكون مسبوقه باللام ومتلوة بأن المصدرية في آن معاً . وحينها يُصار إلى القول بالتأكيد ؛ إذ لا مندوحة عنه <sup>1</sup> . فإما أن تكون اللام جارة و " كي" جارة مؤكدة ، وأن مصدرية ناصبة ، و إما أن تكون اللام جارة و "كي" مصدرية ناصبة، و " أن" مؤكدة<sup>2</sup> .

وأخيراً أرى أنه يمكن التزام الوصفية في الحكم على "كي" بطريقة مختلفة ، فيكتفى بالقول بأن " كي" خارجة على القياس؛ لأنها عملت، وهي حرف مشترك ، دون مسوغ . وهذا الحكم

---

د. الحذف مع "أن" و"أن" مع صلتها ؛ لأنهما في محلّ جرّ بالحرف المقدّر عند الخليل والكسائي ، أما عند

سيبويه فمحلّهما نصب بنزع الخافض ، وذلك نحو : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ (آل عمران :18)

والتقدير بأنه.

هـ. الحذف بعدما يتضمّن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام ، نحو : "زيد" جواباً لمن قال : " بمن مررت؟"

، أو بعد تحضيض كـ " هلا ديناراً لمن قال : " جئتُ بدهم " .

والآخر غير قياسي :

وهو مقتصر على الضرورة الشعرية .

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف البيقاعي ، ط1 ، (بيروت

/لبنان : دار الفكر ، 1981/1491 ، 480/1 ، 481.

<sup>1</sup> محيي الدين عبد الحميد ، غُدّة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ، ج4/ شرح الشاهد (491) ، ص140،141.

<sup>2</sup> السابق ، شرح الشاهد رقم (491) ص 141.

بناءً على قول ابن أبي الربيع السابق: " فمتى وجدت مختصاً لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك ، فإن لم تجد ، فيكون ذلك خارجاً عن القياس"<sup>1</sup>.

### حتى :

لها أربع حالات بحسب مدخولاتها ، فهي تدخل على كلٍّ من : الجملة الاسمية ، و الجملة الفعلية ، و الاسم ، والفعل . و لها ثلاثة أقسام بحسب معانيها ، و هي :

### أ. ابتدائية :

إذا وقعت بعدها الجملة الاسمية أو الفعلية من غير عمل<sup>2</sup> . فالاسمية كما في قول الشاعر:

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبُّني

كأنَّ أباهَا نُهشلٌ أو مجاشعٌ<sup>3</sup>

و الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع ، كما في :

يُغشونَ حتى ما تهرُّ كلابُهُم

◌<sup>4</sup>

لا يسألون عن السوادِ المقبل

و الفعلية التي فعلها ماضٍ، نحو قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ عَقَوْا وَقَالُوا﴾<sup>5</sup> . وقد اجتمع

دخولها على الجملتين في قول الشاعر:

سريتُ بهم حتى تكلُّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يُقَدَنَ بأرسانٍ<sup>6</sup>.

### ب. جارة :

<sup>1</sup> الأشباه والنظائر ، 1 / 249.

<sup>2</sup> رصف المباني ، 180.

<sup>3</sup> البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه 2 / 42، مغني اللبيب 1/129.

<sup>4</sup> البيت من الكامل، لحسان بن ثابت ، شرح التسهيل 4 / 54.

<sup>5</sup> سورة الأعراف ، آية 95.

<sup>6</sup> البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 161، شرح التصريح 2/539.



إذا جاء بعدها اسم مفرد مجرور بها، نحو قوله تعالى : ﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ

الْفَجْرِ ﴾<sup>1</sup> . وشرط الاسم المجرور بها أن يكون آخرًا أو متصلًا بآخر.

### ج. عطف:

إذا تلاها اسم مفرد ظاهر تابع لما قبله في الإعراب ، بعضًا مما قبله تحقيقًا أو تأويلًا ، و غاية في زيادة أو نقص إما حسنًا أو معنيًا ، نحو : "قدم الحجاج حتى المشاة " .

د. أن يقع بعدها الفعل المضارع منصوبًا ، و يكون الناصب بعدها " أن " مضمرة \_ على رأي البصريين \_ وتكون هي جارة للمصدر المؤول ، أو تكون ناصبة على رأي الكوفيين . وقد رد البصريون عليهم هذا الرأي بعدة ردود لا مجال هنا لذكرها.<sup>2</sup>

وللتخلص من كون " حتى " حرفًا مشتركًا عاملاً ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى كونها حرف جر فقط ، وأن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة لا بها<sup>3</sup> . ولم يحكموا بكونها حرفين وليست حرفًا واحدًا كما حكم على " كي " . وما حملهم على القول بكونها جارة والناصب بعدها " أن " المضمرة عدة أسباب :

1. حملهم على الحكم بكونها جارة ورود البيت:

داويت عينَ أبي الدَّهيقِ بمطلهِ

حتى المصيفِ ويغلو القعدانُ.<sup>4</sup>

ف"المصيف" مجرور بـ "حتى" ، و" يغلو" عطف عليه ، فلو كانت "حتى" هي الناصبة لوجب ألا يجيء الفعل منصوبًا هنا بعد مجيء الجر ؛ لأن " حتى " لا تكون جارة و ناصبة في الموضع

<sup>1</sup> القدر : 5.

<sup>2</sup> أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 158، 159.

<sup>3</sup> الأشباه والنظائر ، 4 / 170 .

<sup>4</sup> البيت من الكامل بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف /2 مسألة 83 /ص 599.

نفسه . كما أن العطف بالجر لا يكون إلا في الأسماء ، والاسم المعطوف بالجرور هنا هو المصدر المسبوك من "أن" المضمرة والفعل<sup>1</sup> .

2. قول العرب : " حتامٌ " ؟ و " حتّامه؟ " ، وهي " حتى ما ؟ " ، فلو لم يكن حرف جر لما جاز حذف الألف من "ما" الاستفهامية<sup>2</sup> .

3. كما أمكن حمل ما انتصب على إضمار " أن " . والاشترار خلاف الأصل ؛ ولأن "حتى" بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف " كي " فإنها سُيكت مع الفعل ، وخلصت للاستقبال<sup>3</sup> .

4. كما أنهم حينما وجدوها جارة . ولا يجز إلا ما يختص بالأسماء . حكموا بأن الناصب للفعل بعدها "أن" مضمرة ؛ وبهذا لا تضطرب فتكون مختصة غير مختصة<sup>4</sup> .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن رأي سيويوه هو أصح الأقوال في "حتى" <sup>5</sup> . وبهذا تخلصوا من اشتراك " حتى " بين عمل الجر والنصب ، والدخول على الأسماء والأفعال ، إلا أن ذلك لم يخلصهم من كونها حرفاً مشتركاً بين الأسماء والجمل ، وحتى بافتراض التسليم بكونها حرفاً مختصاً ، فقد أثبت واقع اللغة أن عملها مختلف وإن كان مدخولها اسمًا . فقد تكون عاطفة ، وقد تكون جارة . لكن ينبغي أن تتوفر في الاسم شروط تختلف بحسب معنى " حتى " والسياق الذي وردت به .

<sup>1</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2/ مسألة 83 / 599 ، 600 .

<sup>2</sup> السابق ، 2 / 597 ، 598 ، 599 ، 601 .

<sup>3</sup> السابق ، الصفحة نفسها . 170/4 .

<sup>4</sup> رصف المباني ، 183 .

<sup>5</sup> الأشباه والنظائر ، 4 / 170 .

والملاحظ أن النحاة لم يتحدثوا عن هذين الأمرين ( دخولها على الأسماء والجمل ، واحتمال كونها عاطفة وجارة إذا دخلت على الاسم) ، و لم يفسروا كونها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، ولم يتناولوا مسألة كون " حتى " الابتدائية هي نفسها " حتى " الجارة التي يليها الاسم ظاهرًا أو مؤولا (بأن المضمرة والفعل) أم أنها حرف مغاير . والنحاة على ما أرى بين أمرين : إما أن يحكموا على " حتى " بأنها حرف مشترك ، معانيه مختلفة بحسب السياق ، فتارة يكون عاطفًا ، وتارة جازًا ، وتارة ابتدائيًا ، قياسًا على قول سيبويه في " كي " <sup>1</sup> ، واختلاف معناه يؤدي لاختلاف عمله \_ كما ذكرت سابقًا \_ ، أو أن يقرأوا بكونها حرفًا مشتركًا عاملاً خارجًا عن القياس . ولم يصدر أي من هذين الحكمين عنهم.

### مختص لا يعمل:

### حروف النداء:

تختص حروف النداء بالدخول على الأسماء ، لكنه لا يعمل فيها ، فناصرب المنادى فعل محذوف تقديره "أدعو" أو " أنادي" <sup>2</sup> ، و قد ذهب أبو علي الفارسي إلى كون "يا" النداء هي الناصب للاسم على سبيل النيابة عن الفعل . وهو مردود لجواز حذف الحرف <sup>3</sup> . وقيل أنها عاملة ؛ لأنها هي وبقية حروف النداء أسماء أفعال بمعنى " أدعو" ورد بأنها لا تتحمل الضمير ، وأنها لو كانت أسماء أفعال لجاز إتباعها كما في سائر أسماء الأفعال ، و لاكتفي بها دون المنصوب ؛ لأنه فضلة ، ولم يقل باستقلالها أحد. <sup>4</sup> وقيل أنها أفعال ، ورد بأنه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر الأفعال. <sup>5</sup>

و قد خرجت من دراستي لمسألة اشتراط الاختصاص لعمل الحرف بما يأتي :

<sup>1</sup> صفحة 134، 135 .

<sup>2</sup> همع الهوامع ، 2/ 25.

<sup>3</sup> السابق، 2/ 26.

<sup>4</sup> السابق، 2/ 26 بتصرف.

<sup>5</sup> السابق ، الصفحة نفسها.

■ أن الأعمَّ الأغلب من الحروف يعمل إذا اختصَّ ، و لا يعمل إن كان مشتركًا ، و تخرج عن هذه القاعدة بعض الحروف ، فتعمل مع عدم اختصاصها بناء على وجود مسوِّغات أخرجتها على القاعدة ، ويشترط لكلِّ منها شروط للعمل ، ودليل صحة ذلك هو أن بعض العرب يهملها مع توفر شروط الأعمال ؛ نظرًا للأصل . و لا يوجد بحسب اطلاعي حرف مختص غير عامل ، بل توجد أحرف مشتركة عاملة، ولعملها تفسيره المقبول ، عدا " كي " و " حتى " اللتان خرجتا عن القياس .

■ قد يختلف الحرف الواحد في حقيقته ومعناه ، وعمله وشروطه وسياقه ، مثل : " كي " الناصبة التي تختلف عن " كي " الجارة <sup>1</sup> \_ على رأي سيبويه \_ ، و " حتى " الجارة المختلفة عن العاطفة والابتدائية ، و لام التعليل المختلفة عن لام الجحود ، وفاء السببية المختلفة عن الواقعة في جواب الطلب وجواب الشرط ، إلا أن لكل حالة شروطًا خاصة ، ومواصفات للسياق الذي تأتي فيه ، ولما يسبقه ، توجه الحرف لمعنى وعمل مخصوصين . وهذا مستنتج من تفسير النحاة دون نصهم على ذلك.

■ لم يخصص النحاة بابًا للاختصاص أو للعمل ؛ لأن ذلك يدخل في أصول النحو لا في النحو ، كتخصيص الأشباه والنظائر له ، إلا أنه مع ذلك ، لم يُحط بجميع قواعد عمل الحرف . بل جاءت تلك القواعد متناثرة أثناء الحديث عن كل حرف على حدة ، بل إن بعضها جاء متناقضًا مختلفًا من نحوي لآخر . إذ بعض النحاة يميز مثلاً عمل حرف الجر ظاهرًا ومضمراً <sup>2</sup> ، وبعضهم يمنعه مضمراً <sup>3</sup> .

<sup>1</sup> همع الهوامع ، 2 / 289.

<sup>2</sup> وهو الكسائي ، الذي ذهب إلى أن الجر بعد " حتى " يكون بإلى مظهره أو مضمرة . السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 2 / 300. كما ذهب النحاة إلى تقدير اللام الجارة في " جئت كي أتعلم " . ابن هشام ،

أوضح المسالك ، 4 / 141.

<sup>3</sup> الأشباه والنظائر ، 4 / 169.

- قد يكون الحرف مشتركًا من أكثر من جهة ، فقد يكون مشتركًا بين الأسماء والأفعال والجمل ، مثل : "حتى" ، وقد يكون مشتركًا بين الأسماء والأفعال والجمل من جهة ، وبين زمنين من أزمان الفعل من جهة أخرى ، مثل : "إذن".

### القاعدة الثانية :

### لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي :

لقد حكم النحاة بعدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي إثر استقراءهم لنصوص اللغة، وتلمسهم لكون الفصل بأجنبي يضعف الارتباط بين العامل والمعمول . وقد اعترض على هذه القاعدة د. أحمد سليمان ياقوت بوجود ما يعارضها هذه من النصوص الفصيحة محتجًا بقوله

تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۖ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾<sup>1</sup> ، فعنده أن الظرف منصوب بالمصدر ، ويوجد فاصل بينهما وهو خبر "إنَّ" ( قادر ) ، وهذا هو الإعراب الذي يقتضيه المعنى من وجهة نظره . وقد قدر النحاة عاملاً للظرف " يوم " يدل عليه المصدر " رجع " ، فتقديرهم للآية : " إنه على رجعه لقادر يرجع يوم تبلى السرائر " <sup>2</sup> . وهو يعترض على تقديرهم هذا ويسمه بالتكلف والسماجة ويقول أنه " من الشواهد الناطقة بتكلف الأساليب السمجة ليقموا نظرية العامل " <sup>3</sup> . ولفت د. أحمد النظر إلى الجانب البلاغي في الآية ؛ إذ التقديم فيه مراعاة للسياق ولأغراض بلاغية ، والأصل : إنه على رجعه . يوم تبلى السرائر . لقادر <sup>4</sup> .

ويؤخذ عليه عدّة مآخذ :

### أولها :

أن استشهاده بهذه الآية غير مقبول ؛ إذ يمكن القول فيها أن الجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، على رأي بعض النحاة <sup>5</sup> ، وبذلك لا يُلجأ إلى تقدير الفعل ، ويبقى تعليق " يوم " بالمصدر " رجع " مع وجود الفاصل الأجنبي .

### ثانيها :

ما اضطر النحاة لتقدير الفعل هو القاعدة التي وضعوها على الأعم الأغلب من النصوص ( وهي عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ) ، ثم طوعوا القلة للأغلبية عن طريق التقدير .

### ثالثها :

<sup>1</sup> الطارق : 8، 9.

<sup>2</sup> ظاهرة الإعراب ، 73.

<sup>3</sup> السابق ، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> السابق ، 74.

<sup>5</sup> أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، ود. جاد مخلوف جاد ، د. زكريا عبد المجيد النوتي ، (بيروت \_ لبنان : دار الكتب العلمية ، 1994/1414 ) ، 6 / 508 . بتصرّف .

بناء الصحة اللغوية على الداعي البلاغي ليس صحيحًا ؛ فقد تكون الجملة صحيحة لغويًا ، وليست صحيحة بلاغيًا ، كما أن الجملة الصحيحة بلاغيًا ، تحتاج للنحو حتى يصبح ضبطها صحيحًا.

#### رابعها :

عدم تفصيله لذلك الداعي البلاغي الذي جعله مسوغًا للتقديم والتأخير.

وإذا احتجَّ من أراد نقض قاعدة عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بنظير الآية السابقة ، وهو قول الله تعالى : ﴿ أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِ اللَّهِ يَتَابِرَاهِيمُ <sup>1</sup> فليس له حجة أيضًا ؛ لوجود تحليل لهذا التركيب لا يوقع في الفصل بأجنبي ، وهو أن يكون " راغب " مبتدأ ؛ لأنه اعتمد على أداة الاستفهام ، و " أنت " فاعل سد مسد الخبر . وهذا التحليل أولى من غيره <sup>2</sup> ؛ لأن فيه مراعاة للأصل في تقدم المبتدأ ، ولعدم الوقوع فيما يخالف قاعدة الفصل ، كما ذكرت سابقًا <sup>3</sup> . ولا ضرر من وجهة نظري من اتباع هذا التحليل ، فالتركيب واحد ، ولا تكلف في هذا التحليل ، بل فيه مراعاة لاتساق الكلام ، وارتباط المعنى.

ولابدَّ من الإشارة هنا إلى أن معظم اقتراحاتهم المتناولة هنا والموضوعة بغرض التيسير ليس لها علاقة بالتيسير ؛ لأنها تتناول قضايا لا تتناولها الكتب التعليمية الموضوعة لغير المتخصِّصين في الدراسات النحوية ، وهم في مرحلة التوسع العلمي ، والتعرُّف على دقائق العلم ، وأصوله ، وعلله ، لا الاقتصار على الأحكام والمبادئ .

#### الاقتراحات العملية :

لم تكن جميع اقتراحات التيسير غير قابلة للتطبيق ، بل وجد منها ما يمكن الاستفادة العملية منه ، مع موافقته للغة . و قبل استعراض هذه الاقتراحات لابدَّ من الإشارة إلى أن عددًا من النحاة

<sup>1</sup> مريم : 46.

<sup>2</sup> وهو أن يكون " راغب " خبرًا ، و " أنت " مبتدأ . البحر المحيط . 270/7.

<sup>3</sup> البحر المحيط ، 270/7 . بتصرف.

قد سبقوا مقترحيها المحدثين إلى القول بها ، وذلك يعني أن دور المحدثين لم يتجاوز استخراج تلك المسائل التي اقترحوها ، وتسليط الضوء عليها ، وانتخاب ما بدا لهم أنه الأيسر من الآراء المغايرة للرأي المشهور في تلك المسائل . وسنورد مع كل مسألة من أجازها من القدماء . وتلك الاقتراحات هي :

1. دعوة د. شوقي ضيف إلى التخفيف على الناشئة بالألا تُعرب كلمة لا يفيد إعرابه في صحة النطق<sup>1</sup> ، كما في " لا سيما " وكم الاستفهامية والخبرية ، ويكتفى فيها بالقول بأن التمييز بعد الاستفهامية منصوب ، وبعد الخبرية مجرور<sup>2</sup> .

2. اقتراح د. إبراهيم السامرائي أعمال الوصف مع عدم الاعتماد<sup>3</sup> ، وهذا رأي الكوفيين<sup>4</sup> ، وأجازه الأخفش باستحسان ، كما أجازه سيويوه ذلك ، لكنه لم يجعله مستحسنًا<sup>5</sup> . واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر:

خَيْرٌ بِنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مَلْعِيًّا      مَقَالَةٌ لِهَبِيٍّ إِذَا الطَيْرُ مَرَّتْ<sup>6</sup>

وقول الشاعر:

فخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ      إِذَا الدَّاعِي المَثْوِبُ قَالَ: يَا لَآ<sup>7</sup>

3. أقر الجمع قياسية وقوع المصدر نعتًا وحالا \_ وقد قصره النحاة على السماع<sup>1</sup> \_ وجعله مقيسًا مقيسًا قياسيًا مضطرًا ؛ لوروده في كلام العرب بكثرة ، نحو: رجلٌ صومٌ ، وعدلٌ ، ورضًا . واشترط الجمع للنعت بالمصدر الشروط التالية :

<sup>1</sup> تجديد النحو . 26،27،28،29،30.

<sup>2</sup> السابق 29.

<sup>3</sup> النحو العربي ، نقد وبناء، 80 .

<sup>4</sup> شرح التسهيل ، 1 / 274.

<sup>5</sup> السابق، الصفحة نفسها.

<sup>6</sup> البيت من الطويل ، وهو لرجل من الطائيين في تخلص الشواهد ، ابن هشام ، تحقيق وتعليق : عباس مصطفى الصالحي ، ط1، (بيروت : دار الكتب العربية ، 1986) ص182 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل 1/273.

<sup>7</sup> البيت من الوافر قائله زهير بن مسعود الضبي في خزنة الأدب/2، 6، و في شرح التسهيل 1 / 273 .



- أ. أن يكون المصدر مفردًا مذكرًا  
ب. أن يكون مصدر ثلاثي أو بوزنه.  
ج. ألا يكون ميميًا<sup>2</sup>.

4. العطف بالجر دون إعادة الخافض استنادًا على قراءة حمزة بالجر<sup>3</sup> : ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾<sup>4</sup> ،  
ويؤيده قوله تعالى: ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ ۖ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾<sup>5</sup> ،  
وقول الشاعر:

الآن قريت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب<sup>6</sup>

وقد أجازته الكوفيون والأخفش وقطرب من البصريين ، والشلوبين وابن مالك وأبو حيان<sup>7</sup>.

5. كما أقر المجمع إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد فضلًا عن إضافتها للجملة الفعلية و الاسمية  
أخذًا برأي الكسائي الذي احتج بقول الشاعر:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعٌ

نجمًا يضيءُ كالشهابِ لامعًا<sup>8</sup>

<sup>1</sup> جاء في كلام العرب وقوع المصدر خيرًا عن اسم الذات ونعتًا له وحالا ، وذهب النحاة إلى تأويل ما جاء من ذلك بأحد تأويلين : إما أن يقدر مضاف ، ويكون التقدير في "زيد عدل" \_على سبيل المثال \_ ذو عدل ، أو أن يؤول بالمشق ، أي : عادل .

<sup>2</sup> مظاهر التجديد النحوي ، 75.

<sup>3</sup> شرح التصريح على التوضيح 183/2 ، والبحر المحيط 3 / 498.

<sup>4</sup> النساء : 1.

<sup>5</sup> البقرة : 217.

<sup>6</sup> من البحر البسيط، بلا نسبة في خزانة الأدب 123/5.

<sup>7</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف ، 463/1.

<sup>8</sup> الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 3/ 7 .

إذ أجاز الكسائي القياس على مثل هذا البيت ، في حين ذهب البصريون أنه من النوادر <sup>1</sup> .  
وقد رجح د. عفيف دمشقية رأي الأخفش في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً ، وإن لم يقتزن  
بـ " قد " <sup>2</sup> ، والشاهد الذي اعتمده ، قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُوي لِدِكْرَاكِ هَزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ <sup>3</sup>

وقياساً على قوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ

جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ <sup>4</sup> ، ويؤيدها قراءة الحسن البصري : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ .

يقول د. عفيف : " والحقُّ أن ما ذهب إليه الأخفش أقرب إلى روح اللغة مما نادى به النحاة بعده  
، وما تألوه في الآية من تمحلات لا طائل تحتها " <sup>5 6</sup> . وهذا ترجيح جيد ومقبول موافق لواقع  
اللغة، معتمد على شواهد من نصوصها.

وهذه الاقتراحات وإن لم تفد التيسير مباشرة ، إلا أنها تحقّقه بشكل غير مباشر ؛ فهي تسمح  
باستخدامات لم تكن مقبولة عند جمهور النحاة ، مع صحتها لغوياً .

<sup>1</sup> مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، 44 .

<sup>2</sup> خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، 64 ، 65 .

<sup>3</sup> البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني تحقيق وإشراف : لجنة من الأدباء ( بيروت : طبعة دار

الكتب العلمية 1992 ) ، 169/5 ، و في الخزانة 3 / 255 .

<sup>4</sup> النساء : 90 .

<sup>5</sup> وقرأ بما عاصم وغيره . الكشاف للزمخشري 1 / 288 ، البحر المحيط 3 / 317 ، آية 90 .

<sup>6</sup> خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، 65 .

## الفصل الثالث

## المبحث الأول:

### مظاهر خروج التيسير عن مساره<sup>1</sup>:

لم تكن كل تلك النداءات مجدية في تيسير النحو ، بل لم تكن جميعها صادقة النية والتوجه ، فقد كان وراء بعضها أغراض سياسية موجهة تسترت وراء الدعوة لتيسير النحو . فخرج التيسير بالتالي عن مساره الم فترض ، وأصبح بعضه إما هدمًا للغة أو تعقيدًا لها في أيسر أحوال شططه ، فظهرت دعوات مشبوهة تطالب به ، غرضها هدم الفصحى وإزالتها ، منها :

---

<sup>1</sup> وأقصد بخروج التيسير عن مساره أمرين :

أ. ظهور نداءات \_ تسترّ تحت شعار التيسير \_ بعيدة عن البحث العلمي ، تهدف إلى هم النحو واللغة ، لا إلى النقد والتيسير .

ب. عدم تحقيق اقتراحاته للأهداف المرجوة منها .

أ. الدعوة إلى العامية و إلى تقييدها ، وترك الفصحى ، وادعاء جمودها  
وصعوبتها:

وقد بدأت هذه الفكرة على يد رفاة الطهطاوي<sup>1</sup> الذي تأثر ببعثته في فرنسا ، فنأدى بتقعيد اللغة الدارجة لاستخدامها<sup>2</sup> . وبغض النظر عن سلامة نيته من عدمها ، فإن تبني سلسلة من المستشرقين المستعمرين لهذه الدعوة ، يوضح بشكل جلي أن هناك مؤامرة أعدت بعناية لهدم اللغة ، وقد استخدم فيها رفاة الطهطاوي كراس حربة بعلم أو بدون علم . وقد كانت تلك بداية حرب على اللغة تحت اسم التيسير والتطور . فقد توالى الهجمات تباعاً على الفصحى ؛ إذ نادى اللورد " دفرين " السياسي البريطاني إلى تدوين العلوم والمعارف والآداب باللغة العامية<sup>3</sup> ، كما ساهم " ولهم سبيتا " الألماني في هذه الدعوة بوضع كتاب " قواعد اللغة العامية في مصر " <sup>4</sup> ، و ساهم " وليم ولكوكس " <sup>5</sup> المهندس الإنجليزي المبشر المسؤول عن مجلة الأزهر في بث دعوة التأليف بالعامية مدعياً حبه لها ولأهلها ، وغيرته عليها ، واستأجر من الصحف ما استأجر لهذا الغرض<sup>6</sup> ، كما ترجم الإنجيل إلى العامية المصرية<sup>7</sup> . ولا أدري متى كانت اللغة والبحث اللغوي من اختصاص السياسيين والمهندسين ، وهذا ما يكشف أهداف المستعمرين

<sup>1</sup> محاولات تيسير النحو العربي ، 94 .

<sup>2</sup> د. السيد رزق الطويل ، دعوة الحق ، اللسان العربي والإسلام معا في معركة المواجهة . ( إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي . السنة السادسة ، العدد 60 . ربيع الأول 1407هـ ، نوفمبر 1986م ) . إشراف: أحمد محمد جمال . 51،50 .

<sup>3</sup> أحمد عبد الغفور عطار ، وفاء اللغة العربية بمحاجات هذا العصر ، وكل عصر . ط 2 ، ( مكة المكرمة ، 1399هـ/1979م ) .

<sup>4</sup> دعوة الحق ، 58 .

<sup>5</sup> السابق ، 57 .

<sup>6</sup> محمد جابر فياض ، مقال : " أهمية اللغة في الحياة الإنسانية " ، 297 . كتاب اللغة العربية

والوطني القومي . مركز دراسات الوحدة العربية . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية ، بالاشتراك مع: المجمع العلمي العراقي ، معهد البحوث

والدراسات العربية .

<sup>7</sup> دعوة الحق ، 73 .

وسوء نواياهم. كما قام القاضي " سلدن ولمور " بتأليف كتاب " العربية المحلية في مصر " دعا فيه إلى اتخاذ العامية لغة أدبية ، وادعى أنها أقرب من لغة القرآن والأدب إلى السامية<sup>1</sup>.

وتضافرت جهود كثير من المستشرقين و المستعمرين في سبيل إبعاد العرب عن العربية . كما وجدت . مع الأسف . ذيول عربية دعمت تلك الدعوات ، وانجرفت وراءها بدافع التأثير والانبهار بالحضارة الغربية ، مع عدم التنبه لأهداف المستعمرين ، أو بهدف اتباع الاستعمار ومساندته في تحقيق أهدافه المغرضة ، ومنهم : لويس عوض<sup>2</sup> ، وسلامة موسى<sup>3</sup> ، ومنهم أيضاً عيسى إسكندر المعلوف عضو مجمع اللغة العربية الذي ألف مقالات عن العامية وقيمتها<sup>4</sup> ، وأنيس فريجة الذي كتب عن " اللهجات وأسلوب دراستها"<sup>5</sup> .

وقد خرجت الدعوة إلى العامية إلى حيِّز التنفيذ والتطبيق في محاولات كثيرة، منها إصدار يعقوب صنوع اليهودي المصري أول صحيفة نفذت فكرة الكتابة بالعامية ، سماها " أبو نضارة"<sup>6</sup> . وقد وصلت الدعوة إلى العامية إلى تأليف تفسير للقرآن الكريم بالعامية على يد أمين الخولي<sup>7</sup> .

---

<sup>1</sup> السابق ، 59 .

<sup>2</sup> السابق ، 80 .

<sup>3</sup> السابق ، 73 .

<sup>4</sup> أحمد عبد الغفور عطار ، قضايا ومشكلات لغوية ، ط1 ، ( شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر . جدة. 1402 / 1982م ) ، ، ، 76 ، 77 .

<sup>5</sup> السابق ، 81 .

<sup>6</sup> السابق ، 62 .

<sup>7</sup> السابق ، 120 .

وهذه الدعوات واهية مغرضة ؛ إذ لم تتأجم اللغة الصينية أو الفرنسية أو الروسية مثلا ، وهي أكثر صعوبة من العربية. وهذا دليل بهتان قولهم ودعواهم<sup>1</sup> . ومصداق ذلك إتقان طلاب ندوة العلماء في " ولنكو " في الهند للعربية ، وتمكنهم منها أكثر من تمكن طلاب الجامعات العربية ؛ وذلك بسبب نجابة المنهج ، وإخلاص المدرسين<sup>2</sup> .

### ب. الدعوة إلى التَّخَلِّي عن الضبط بالشكل والإعراب :

وهذا ما قام به أمين الخولي<sup>3</sup> الذي حاول أن يستند على لهجات عربية قديمة ، ويعتمد ظواهرها ليُكسب دعوته الطابع العلمي ، وحتى يقرب الفصحى من العامية . وتطورت هذه الدعوة لتنادي صراحة بإلغاء الإعراب ، وكان ممن دعا إلى ذلك قاسم أمين ، وغيره كثيرون<sup>4</sup> .

### ج. الدعوة إلى الكتابة بالحرف اللاتيني :

وممن دعا إليها وتبناها " كامفماير " المستشرق الألماني ، ومصطفى كمال أتاتورك في تركيا<sup>5</sup> .

### د. الدعوة إلى اللغة الوسطى :

وقد دعا بها " ولهم سبيتا " الذي دعا للعامية من قبل ، وادعى أن اللغة العربية المستخدمة اليوم لغة وسطى ، بعيدة عن لغة القرآن<sup>6</sup> . وقد تأثر بهذه الفكرة كثيرون ، منهم على سبيل المثال لا الحصر : فكري أباطة الذي نادى بإدخال

<sup>1</sup> قضايا ومشكلات لغوية ، 45 . 1402 هـ / 1982 .

<sup>2</sup> السابق ، 46 .

<sup>3</sup> في إصلاح النحو العربي ، 136 .

<sup>4</sup> دعوة الحق ، 73 ، 115 .

<sup>5</sup> دعوة الحق ، اللسان العربي و الإسلام معا في معركة المواجهة 103 .

<sup>6</sup> السابق ، 90 .

بعض الألفاظ العامية في الفصحى للتقريب بينهما<sup>1</sup>. وأحمد أمين ، وتوفيق الحكيم الذي ذهب إلى تقارب الفصحى والعامية ؛ إذ العامية ليست إلا لهجة عربية - على حد قوله - استخدمت فيها الرخص والاختزالات ، والاستبدالات ، والفرق بينها وبين الفصحى مستمر في التقمص<sup>2</sup>.

وقد شهر أصحاب هذه الدعوة أسلحة كثيرة في وجه العربية لإسقاطها ؛ لعلمهم بمدى خطورة الوحدة اللغوية ؛ إذ العربية ليست كغيرها من اللغات ، فوحدة الشعوب فيها دليل على وحدة تمسكهم بمنهج دينهم ، وهو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ودليل على وحدة تراثهم وحضارتهم ، بالإضافة إلى وحدة اللسان . فأدرك المستعمرون أن أهم سبل تفكيك المسلمين هو عزلهم عن لغتهم وبالتالي صرفهم عن القرآن وعزلهم عن دينهم وتاريخهم وحضارتهم. ومن أسلحتهم التي استخدموها:

1. التغير بالعرف و جعلهم يتبنون رسالتهم ، ومنهم الشيوخ ، والصحفيين ، بل وأعضاء في مجمع اللغة العربية.
2. ادعاء المحبة والغيرة على اللغة في خطاباتهم ، والتقرب إلى أهل العربية ببصمات خادعة .
3. تدخل الاستعمار في وضع مناهج لغوية عقيمة ومعقدة ، وسوء اختيار المعلمين المتعمد<sup>3</sup>.
4. التستر تحت حجج لغوية واهية ، وهي اللغة الوسطى وادعاء قرب العامية من اللغات السامية ، وادعاء العلمية في البحث اللغوي<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> السابق ، 91،92.

<sup>2</sup> السابق ، 93.

<sup>3</sup> الغارة على اللغة العربية 113.

<sup>4</sup> دعوة الحق ، 93.



لكن أهداف تلك الدعوات لم تخف على أصحاب الفطنة والضمائر  
الغيورين من أبناء اللغة ، ولم يقفوا مكتوفي الأيدي ، فقد تصدى لتلك الدعوات  
كثيرون ، منهم: خليل اليازجي اللبناني النصراني الذي كتب في صحيفة المقتطف  
ردًا على تلك الدعوات بأن اتخاذ العامية للكتابة فيه هدم للتصاريح العربية<sup>1</sup> ،  
وإضاعة لجهود القدماء ، كما أن عامة الناس تفهم العربية الفصيحة وتتذوقها .  
كما أسهم في التصدي لهذه الدعوة الشيخ محمد عبده<sup>2</sup> وغيره ممن دعا إلى  
إصلاح لغة الجرائد ، وفتح المدارس الخيرية ؛ لحماية النشء من مناهج الإنجليز .  
وقد ظهرت في وجه هذه الدعوة حركة إحياء التراث التي قامت بها مطبعة  
بولاق<sup>3</sup> وغيرها من المطابع ، فقاموا بطبع كتب التراث وإخراجها . كما تصدى  
لها كثير من أعلام الباحثين والأدباء ، منهم : عباس العقاد ، ومصطفى صادق  
الرافعي ، وحافظ إبراهيم ، وأحمد عبد الغفور عطار<sup>4</sup> ، وعباس محمود العقاد .

والحقيقة أن كل استعمار لدولة تتكلم العربية سعى في تنفيذ هذه الدعوات  
؛ إذ سعت فرنسا لإضعاف العربية في لبنان والجزائر ومالي، كما حاول الروس  
القياصرة ذلك أيضًا في مستعمراتهم ، وتلاههم الشيوعيون<sup>5</sup> ، وكذا حصل في  
مصر ، كما ذكرت سابقًا .

---

<sup>1</sup> السابق ، 55 ، 56 .

<sup>2</sup> السابق ، 59 .

<sup>3</sup> السابق ، 59 .

<sup>4</sup> قضايا ومشكلات لغوية ، 46 .

<sup>5</sup> أحمد عبد الغفور عطار ، دفاع عن الفصحى ، ط 1 ، ( مكة المكرمة ، 1979/1399 ) .

د. محمد الشيخاني ، البعد الديني للغة العربية وأثرها في التضامن العربي والإسلامي ، ط 1 ، دار قتيبة

، 100،99،98 ، (2001/1421) .

## المبحث الثاني:

### أسباب خروج التيسير عن مساره :

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق التيسير أهدافه ، وأخرجته عن مساره ، وكان من أهمها :

1. العداة للإسلام والمسلمين ، ومحاولة إبعاد المسلم م ين عن لغة القرآن ؛ لأنها سبيل وحدتهم ، و رابطهم بالقرآن والحديث والتراث . فإذا ما ألغوا الارتباط بين المسلمين والعربية فصلوا بينهم وبين منهج دينهم وقطعوا الصلة بينهم وبين تاريخهم وحضارتهم ، وتمكنوا من تفكيك وحدتهم ، على اختلاف أقطارهم . ومن هنا رأى أصحاب تلك الأغراض أن يثبوا بين أهل العربية دعاوى مغرضة تحت غطاء التيسير ، فعرقلوا حركته بتلك الدعاوى ، وقادوا جهود وفكر كثير من المشتغلين به إلى البحث فيما

أثاروه من قضايا ، وابتعدوا بذلك عمّا ينبغي دراسته والبحث فيه لسير حركة التيسير

2. اقتحام جمع من غير أهل اللغة مجال التيسير ، ونقدمهم للنحو والنحاة ؛ مما نتج عنه بعدًا عن الموضوعية ، وافتقارًا العلمية . و تجلّى في ذلك أمرين :

أ. حديثهم عن شخص العلماء ، وتهكّمهم بهم ، والاستخفاف بفكرهم وآرائهم بعبارات ساخرة ، وهذا بعد عن الموضوعية في النقد ؛ إذ ينبغي أن يكون الاحترام موجودًا وإن اختلف الرأي . ولا أستطيع أن أدخل في نيات هؤلاء إلا أن عبارات وانتقادات هذه الفئة توضح مكانن نفوسهم ، وقصدهم لزعزعة ثقة أهل اللغة بها، فانتقاداتهم العشوائية لا ترتقي لمستوى النقد اللغوي الموضوعي . لو أنهم اعتمدوا في نقدهم أسلوبًا موضوعيًا علميًا بعيدًا عن التجريح والتسفيه ، والمساس بقدر العلماء لاستحقاق النظر والاهتمام ، لكنهم تحركوا في نقدهم بعشوائية ، ودون أي مستند علمي ، كما ذكرت سابقًا . ومن عباراتهم قول زكريا أوزون مستهزئًا باعتماد آراء القدماء : " لكن العكبري أو الكستنائي أو التايلاندي قال ذلك " <sup>1</sup> ، كما قال في موضع آخر عن أحد تخريجات النحاة : " وذلك بحضور النقل وغياب العقل " <sup>2</sup> .

وليس المقصود بهذا تقديس آراء القدماء ، بل حفظ قدرهم واحترام جهودهم ، وإن اختلف معهم في بعض المسائل .

ب. تحليلاتهم اللغوية التي لا تعتمد على منهج أو فكر لغويّ ، بل تظهر عدم فهمهم لروح اللغة وضعف تأملهم لعبارات القدماء ومقاصدهم التي توضح

<sup>1</sup> جناية سيبويه ، 105.

<sup>2</sup> السابق ، 36.

ضعف تأملهم ، وافتقارهم للفكر اللغوي ، وعدم اعتمادهم على نصوص لغوية لرد القواعد التي يعترضون عليها أو لإثبات تحليل لغوي افتراضوه. كما تظهر سوء نوايا بعضهم . فانظر مثلاً إلى اسم كتاب زكريا أوزون " جناية سيبيويه " أين هو من الموضوعية والعلمية ، و لو افترض جدلاً أن سيبيويه أخطأ ، فهل يمكن عدُّ خطئه جناية ارتكها في حق النحو ومتعلّميه؟! وما يؤيّد هذا تأليفه كتاباً في الفقه دعا فيه لإسقاط الفقه وآراء الفقهاء سماه " إسقط الشافعي " . إن إسقاط رموز مهمة في علم من العلوم يشير إلى إسقاط العلم بأكمله . ومن تلك التحليلات السطحية العشوائية اعتراض زكريا أوزون في كتابه : " جناية سيبيويه " على علامة رفع المثنى ونصبه وجره ، حيث رأى ألا فرق في المعنى بين " حضر الطالبان " و " حضر الطالبين " <sup>1</sup> . ونقده هذا بعيد كل البعد عن أي تفكير لغوي . وانظر إليه كيف يستعجب من جعل " ليلة " مرة مبتدأ في نحو قول الله تعالى : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدَرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ <sup>2</sup> ، ومرة ظرفاً في نحو : زرتك ليلة البارحة <sup>3</sup> . و يتعجب أيضاً من حرف الجرّ الشبيه بالزائد ، ويرى ألا مشكلة من أن يقال في نحو : وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَى سُدُولَهُ

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْمَمُومِ لَيْتَلِي <sup>4</sup> .

أن " ليل " مبتدأ مجرور بالكسرة <sup>5</sup> . كما يتعجب من الاقتصار على صيغتي التعجب " ما أفعله " و " أفعل به " : " فلا يحقُّ لنا عند أهل اللغة لأن نتعجب إلا بإحدى الصيغتين " ما أفعله! ، وأفعل به! " <sup>6</sup> . ثم يقول:

<sup>1</sup> جناية سيبيويه ، 64.

<sup>2</sup> القدر : 3.

<sup>3</sup> جناية سيبيويه ، 74.

<sup>4</sup> من البحر الطويل من معلقة امرئ القيس، في ديوانه 48.

<sup>5</sup> جناية سيبيويه ، 105.

<sup>6</sup> السابق ، 40.

"ألا يحق لي أن أقول : "يا لجمال هذا البيت!" مثلاً ، أو : "يا لطيف شو حلو هالبيت!" ألا يحق لي أن أعبر عن مشاعري بالأسلوب الذي يعجبني ويعجب أفراد أمّتي المعاصرين؟! "<sup>1</sup> . ولا أدري أين كلامه من الموضوعية؟! وإلى أيّ مستوى يريد إيصال اللغة . إن كلام هذا ونحوه يفتقر كل الافتقار لروح التفكير اللغوي والعلمي ، ويُهدر جهود العلماء بجرة قلم ، وبدون علم . وليس ذلك فحسب ، بل إنه ينسف اللغة نسفاً . والدليل على عدم فهمه للمسألة ظنّه بأنه لا يحقُّ التعجُّب إلا بإحدى هاتين الصيغتين . والأمر ليس على ما ظنَّ ، فللتعجُّب في العربية أساليب كثيرة ، وإنما بؤب النحاة لهاتين الصيغتين لأنهما قياسيتان ، لكن هناك صيغ سماعية كثيرة أثبتتها كثير من الكتب النحوية يمكن التعجُّب بها . ويتعجَّب تعجباً في غير موضعه ، يقول : " لماذا لا يكون المبتدأ فعلاً ؟ وكيف تكون الجملة الفعلية خبراً؟! "<sup>2</sup> . إن هذا الكاتب لم يصل إلى جوهر اللغة ، ولم يفهم معناها ، بل إنه لم يطلع على آراء النحاة ويفهمها ، ولم يبن نقده على استقراء الفصحى .

3. كثرة أطروحات التيسير دون دراسة تبين الصالح للتنفيذ من عدمه .

4. لم تسر جهود التيسير في وجهة واحدة ، بل اختلفت وجهاتها ، وطرائقها ، واقتراحاتها ، ولم تتخذ منهجية واضحة في سبيل التيسير؛ نظراً لا اختلاف نظرة كثير من المحدثين له ؛ وبالتالي خرجت حركات التيسير نتيجة هذا التشتت عن الهدف والمسار . وقد كانت وجهاتهم فيه على النحو التالي :

أ. تيسير النحو هو تيسير اللغة :

<sup>1</sup> السابق ، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> جناية سيوييه ، 29.

فأخذ بعضهم يهاجم الفصحى، ويدّعي صعوبتها، ونادى بإحلال العامية محلها، وهناك من نادى بلغة وسطى بين الفصحى والعامية، مثل: أحمد أمين<sup>1</sup>.

ب. تيسيره مرتبط بتيسير لغة التأليف :  
و ممن ذهب إلى ذلك الأستاذ عباس حسن الذي رأى أن الخطوة الأولى في التيسير هي تيسير لغة المؤلفات<sup>2</sup>.

ج. سبيل تيسيره هو تيسير تبويبه :  
وهذا ما رآه د. شوقي ضيف الذي قال : " النحو العربي ليس صعباً من حيث هو ، وإنما الصعب فيه هو طريقة تصنيفه ، فإن الحالة الواحدة لا نجدها في مكان بعينه ، وإنما نجدها مبعثرة في أمكنة متفرقة "<sup>3</sup>.

د. تيسيره بإعادة النظر في قواعده :  
و ذلك بالتأكد من مطابقتها بعضها لواقع اللغة ، أو النظر في آراء القدماء فيها وانتخاب أيسرها<sup>4</sup>.

هـ. تيسيره بلختصاره:

<sup>1</sup> محاولات تيسير النحو العربي ، رأي وتعليق ، 85.

<sup>2</sup> عباس حسن ، صريح الرأي في النحو العربي ، داؤه ودواؤه ، خاتمة البحث 300.

<sup>3</sup> الرد على النحاة ، 54، 55.

<sup>4</sup> كالكتور. أحمد مختار عمر ، العربية الصحيحة ، 49 ، وغيره من الباحثين .

ومن سار في عمله وفق هذا المفهوم الباحث العراقي مصطفى جواد الذي ذهب إلى أن إصلاح النحو يعتمد على اختصار القواعد الأساسية ، وانتقاء الأمثلة من النصوص الجيدة<sup>1</sup> ، كذلك ذهب د. أحمد مختار عمر الذهب إلى أن أحد طرق الوصول للتيسير هي إغفال القيود والشروط والتشعيبات التي لا تفيد المتعلم شيئاً ، وهي من باب الاختصار أيضاً .<sup>2</sup> وإلى ذلك ذهب أيضاً أ.د. خليل أحمد عمارة الذي رأى أنه لا بدّ من إسقاط عدد كبير من الجزئيات والقواعد في الأبواب النحوية ، والاكتفاء بقواعد إقامة الحركة في الجملة ، والتخلص من الخلافات التي لا مسوِّغ لها<sup>3</sup>.

و. تيسيره بالتكثيف على الجانب الوظيفي التطبيقي .

ز. تيسيره بالحذف :

ومنهم د. شوقي ضيف ، و د. مهدي المخزومي ، كما سبق بيان ذلك من آرائهما في حذف بعض الأبواب<sup>4</sup>.

ح. تيسيره بتغيير المصطلحات واستبدال التعريفات<sup>5</sup>.

ط. تيسيره بتيسير مناهج وطرق تدريسه :

---

<sup>1</sup> مصطفى جواد ، 136، 154.

<sup>2</sup> العربية الصحيحة ، 49.

<sup>3</sup> المسافة بين التنظير اللغوي ، 99.

<sup>4</sup> تيسير النحو ، ترف أم ضرورة ؟ 171 بتصرف.

<sup>5</sup> السابق ، الصفحة نفسها بتصرف. وقد سبق ذكر الأمثلة على ذلك .

و من رأى ذلك أ. د. صبري إبراهيم السيد<sup>1</sup> ، و الأستاذ محمد حسين<sup>2</sup> ،  
وغيرهما.

ي. تيسيره بإلغاء نظرية العامل :

و من سار وفق هذا المفهوم: أ. إبراهيم مصطفى ، ود. شوقي ضيف ، و د. مهدي  
المخزومي و غيرهم.

5. عدم مناسبة مادة الكتب التعليمية الحديثة كمًّا وكيَّفًا للعملية التعليمية ، ولحاجة  
الطلاب ؛ إذ لا يختلف ما تقدمه الكتب المدرسية في بعض الموضوعات عما تقدمه  
كتب النحو المطولة المتخصصة<sup>3</sup> .

6. سوء إعداد المعلم ، وعدم تمكنه من اللغة ، ومن عرضها<sup>4</sup> .

7. عدم تفريق النحاة المحدثين بين النحو العلمي والنحو التعليمي في النقد والتيسير<sup>5</sup> ؛  
مما أدى إلى خلطهم في نقد القدماء بين كتب المتخصصين وكتب المبتدئين<sup>6</sup> .  
فالنحو العلمي يقوم على نظرية لغوية تنشُد الدقة في الوصف والتفسير ، وتتخذ لهذا  
الهدف أدق المناهج، فهو تخصصي عميق ، يحوي الكثير من التفصيلات والتفريعات  
والتعليلات<sup>7</sup> . أما النحو التربوي التعليمي فهو نوع خاص من النحو ؛ إذ يراعى فيه

<sup>1</sup> محاولات تيسير النحو العربي، 95.

<sup>2</sup> اللغة العربية المعاصرة ، 95.

<sup>3</sup> أحمد الحلبي . مقال / اللغة العربية وطرائق تدريسها ، 368. اللغة العربية والوعي القومي ، بحوث ومناقشات الندوة  
الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي . معهد البحوث والدراسات

العربية ، ط1 ، ( بيروت ، نيسان / إبريل 1984 ) .

<sup>4</sup> أحمد عبد الغفور عطار ، قضايا ومشكلات لغوية ، 46.

<sup>5</sup> تيسير النحو ، ترف أم ضرورة ؟ ، 152.

<sup>6</sup> ظاهرة الإعراب ، 73، 74، 140.

<sup>7</sup> تيسير النحو ، ترف أم ضرورة ؟ 152.



الجانب الوظيفي الذي يهدف لتقويم اللسان ، وسلامة التلقّي و الخطاب ، وينظر في احتياج المتعلمين ويختار المادة المناسبة بأسلوب مناسب .مع مراعاة الجانب التربوي ، وهو ظروف وبيئة التعليم النفسية والتربوية ، والهدف من التعليم، وما إلى ذلك <sup>1</sup> . ولو أن النحاة وضعوا ذلك الفرق نصب أعينهم ؛ لما حصل اللبس في مفهوم التيسير عندهم ، ولا استطاعوا الوصول إليه دون عناء . عن طريق تمام الفصل بين التحوّين ، والبعد بالنحو التعليمي عن التفصيلات والتعليقات صعبة كانت أو سهلة ، وهذا أمر لا يتطلب التيسير في حد ذاته ، ما كان موضوعياً وصحيحاً ، وتركيزه على الجانب الوظيفي الذي ينمي القدرة على ضبط اللسان ، والتمكن من المهارات اللغوية . أما إن أرادوا التدخل في النحو العملي ، فينبغي أن يكون تدخلهم هذا مبنياً على الموضوعية ، والحرص على مطابقة واقع اللغة .

8. كثرة وتعدد الاتجاهات الفكرية التي تنادي للتيسير .

9. التأثير بالمنهج اللغوية الحديثة ، ومحاولة إعادة بناء النحو على أساسها ، كالمناهج الوصفي الذي نادى به كثيرون ، منهم : د. إبراهيم السامرائي <sup>2</sup> ، ود. شوقي ضيف <sup>3</sup> . وكذلك المنهج المعياري ، والتحليلي ، والتطبيقي .

10. وقوع المحدثين فيما عابوا به القدماء ، وهو : كثرة الخلاف ، وفردية التأليف .

---

<sup>1</sup> السابق ، 152،153 .

<sup>2</sup> النحو العربي ، نقد وبناء ، 68 .

<sup>3</sup> الرد على النحاة 51 ، في إصلاح النحو هـ 259 ، ص 141 .

## المبحث الثالث : فائدة حركات التيسير :

لقد كان لحركات التيسير عند القدماء أثر جيّد في تيسير تعليم النحو ؛ إذ إن وجود فكرة التيسير قديماً أسهمت في إنتاج طرق كثيرة للوصول إليه . أما فيما يخصُّ التيسير عند المحدثين فأهم الفوائد التي أنتجتها هي :

1. إنشاء مجامع لغوية أسهمت بشكل واضح في إنتاج اقتراحات ساعدت على تيسير النحو ، وعملت كناقد ذاتيٍّ لما تنتجه من اقتراحات. كما سعت لتوسيع اللغو بقبول صيغ وآراء يقبلها واقع اللغة ، ولم يؤخذ بها قديماً اعتماداً على مذهب البصرة في أغلب الأحيان.
2. الخروج باقتراحات جادة ومجدية ، ومحاولات مفيدة في مجال تدريس النحو وتعليمه.

3. إعادة النظر بصورة أدق وأكثر تفحُّصًا للمادة النحوية ، بالنظر في الآراء المختلفة واختيار أيسرها ، وبذلك تمكَّنت حركات التيسير الحديثة من تحويل الخلاف إلى نقطة إيجابية تفيد في تعليم اللغة واستخدامها.
4. إثراء حركة التأليف بمؤلفات جعلت التيسير هدفًا لها .
5. إدخال بعض التحسينات في طريقة تأليف بعض الكتب .
6. ابتكار طرق عرض وتدریس مناسبة لروح العصر.
7. إن أهمَّ فائدة من نقد المحدثين للنحو والنحاة هو فتحهم المجال للبحث في صحَّة أقوال الفريقين من عدمها ، وإثبات إجادة القدماء فيما أجادوا فيه ، وإزالة الخلل والتنبيه له \_ إن وجد \_ ؛ وهذا يساعد على الوصول للتيسير.
8. اختلاف الكتب الموجهة للناشئة في العصر الحديث واستفادتها من كثير من اقتراحات التيسير وطرقه.
9. التيسير فتح الأذهان الواعية ووجَّهها إلى نقاط حيويَّة كثيرة ، أسهمت في تيسير النحو على دارسيه ، كما حثَّت العقول على عدم التسليم بكل ما يُقال أيًّا كان مصدره ، وبنت \_ من وجهة نظري \_ شخصيَّات ناقدة ، لكن التماذي في عدم التسليم بكل ما في النحو \_ مع العلم أن قاعداته وُضعت نتيجة استقراء الأعمِّ الأغلب من كلان العرب الفصحاء \_ يُعدُّ طامةً كبرى تجتاح الدرس النحويَّ وتنسفه نسفًا.

## المبحث الرابع :

### كيفية تحقيق التيسير لأهدافه : الإفادة من طرق واقتراحات التيسير :

قبل الحديث عن كيفية تحقيق التيسير لأهدافه ينبغي أن تُوضع النقاط الآتية في

الاعتبار:

- أ. تحديد العاملين في مجال التيسير لفهمومه ، والسير في سبيل تحقيقه وفق ذلك المفهوم.
- ب. إعداد المعلم إعدادًا جيّدًا ، والتأكّد من طفاؤه ، وإمامه بطرق التدريس المختلفة .
- ج. مراعاة اختلاف مستوى وحاجاتالفئة المتعلّمة ، و مراعاة البيئة التعليمية.

بعد ذلك يمكن السير في سبيل تحقيقه بالإفادة من جهود القدماء والمحدثين ، والجمع بين أفضل ما أنتجوه ، مع إضافة ما يقتضيه واقع التدريس .

وواقع التدريس اليوم يُوقفنا على مستويين لطلاب النحو : مستوى عام : وهو مستوى طلاب المدارس ، وطلاب الجامعة (المستوى العام) ، ومستوى متخصص : وهو مستوى طلاب الجامعة المتخصصين ، وطلاب الدراسات العليا.

أ. وفيما يخصُّ المستوى العامَّ فينغي مراعاة السهولة والوضوح في لغة التأليف ، كما ينبغي أن يُجمع بين طريقة المتون والشروح بالجمع بينهما ، والاستفادة من تركيز المتون على عرض المبادئ ، مع تلافي الخطأ الذي وقعت فيه من الإيجاز المخل ، والتلميح والتعميم، والإفادة من طريقة الشرح في إعطاء المسألة حقها من الشرح والتفسير ، ولا بأس ببعض العلل القاطعة ، مع تلافي عيوب الشروح ، وهي الفلسفة والاستطراد ، وكثرة التأويل والتقدير. وذلك بالموازنة بين الإيجاز والإطناب . فالإيجاز مهم في بعض المسائل شريطة ألا يكون مخلا . والإطناب والتفصيل مستحسنان في بعضها الآخر شريطة أن يبعدا عن الفلسفة والاستطراد.

كما أن الاهتمام بوسائل الجذب التعليمية (كالجدوال ، والصور ، والقصص ) له أثره في تيسير عرض المادة النحوية على الطلاب ، وتيسير استظهارها، وكذلك الاهتمام بالتطبيق فهومن أنفع الوسائل التي تُمكن من القواعد والتراكيب ، وإتقان المهارات اللغوية .

ويمكن الإفادة من جهود الفريقين في تبويب المادة النحوية وذلك بالاعتصار على الأبواب الضرورية ، أو ما يسمى بالنحو الضروري أو العملي كما سماه د. علي جواد الطاهر، وهو ما يحتاجه الطالب في النطق والقراءة والكتابة ؛ إذ ينبغي \_ فيما ذهب إليه \_ أن يكتفى بمعرفة المرفوعات

والمنصوبات والمجرورات ، والأفعال الخمسة ، وإسناد المقصور للضمائر والعدد . أما التوافه \_ على حد قوله \_ من قبيل الضمة المقدرة على الألف ، و "لنصرَّتَان" فهو تحريف لا مانع من عرضه على طلاب التخصص<sup>1</sup> . مع إمكانية الاكتفاء بإيراد الأمثلة المسموعة دون إيراد الأمثلة المصنوعة في أبواب كالتنازع والاشتغال في المختصرات الأعلى مستوى ، مع إيراد أيسر الآراء فيها ؛ حتى لا يتجاوز واقع اللغة بحذفها ؛ هذا ما جعل فكرة الاختصار أكثر جدوى وأقدر على الوصول للتيسير من فكرة إعادة التبويب عن طريق الحذف ؛ وذلك لأن الاختصار لا يخل بالظواهر اللغوية ، أو يلغي وجودها ، بل يثبتها ويكتفي بما يوضحها دون إيغال أو مغالاة . ولا مانع من التزام الجانب الوصفي دون الخوض في التحليل النحوي للاستخدام اللغوي في الأبواب المعقدة ، والاكتفاء بالسماع والقياس دون الإفراط فيه .

والناظر في الكتب التعليمية الحديثة الموجهة لهذه الفئة يجد أنها راعت جميع هذه الطرق ، لكن بعضها أكثر من استخدام الأمثلة المصنوعة \_ وإن كانت ميسرة \_ في حين أن إطلاع الطلاب على النصوص الفصيحة والشواهد النحوية \_ مع مراعاة انتقاء ما سهّل لفظه ، والبعد عن التأويلات التي ذكرت بصدده \_ أفضل و أولى .

وفيما يخصُّ الفئة المتخصصة فبقاء الشروح النحوية القديمة \_ مع اختيار أيسرها و أوفاهها \_ منهجًا لطلاب الجامعة المتخصّصين يبيِّن عليهم الإحاطة بالمسائل النحوية ؛ فهي مليئة بالتحليلات والتفسيرات والتعليقات اللغوية العميقة ، والخلافات ، ومن الطبيعي أن يطّلع الطالب في هذا المستوى على تلك التحليلات والتعليقات والخلافات . ومن أمثلة تلك الشروح الوافية : "شرح ابن عقيل" المقرَّر على طلاب الجامعة اليوم ، و"أضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" الذي يتَّسم بوضوح العبارة ، والإحاطة بكافة جوانب المسائل ، فضلا عن

<sup>1</sup> د. علي جواد الطاهر ، "جرائمنا في تدريس عربيتنا" ، مجلة المعلم الجديد ، العدد 2، آذار/ مارس 1957 . 6.

عمل المحقق<sup>1</sup> الذي يغني الطالب عن البحث في غيره من الكتب ؛ لإجابته عن كثير من التساؤلات التي يثيرها الباب ، وإيراده تفصيل الخلافات ، والحجج والتعليقات ، وشرحه الشواهد وتحليلها .

ولا مانع من إضافة شروح تستخدم وسائل الجذب الحديثة ، وتورد تطبيقات على المسائل ؛ لتسهّل على الطلاب تثبيت القاعدة واستظهارها . وهذا ما فعلته كثير من الشروح الحديثة .

أما فيما يخصّ **المضمون** فيمكن الإفادة من الاعتراض على **نظرية العامل** ، وعلى **التقدير والتأويل** بالتوسُّط في استخدامها ، وبالبعد عن التكلف وتحميل النص وص ما لا تخله بسببها . وتبقى خطوة غاية في الأهمية وتحتاج مجهودًا جماعيًا جبارًا ، وهي إعادة تطبيق القواعد التي يوجد في اللغة ما يوهم بنقضها ، وعرضها على النصوص ؛ بغرض التأكد من صحتها . وينبغي في كل ما يتعلق بالمضمون عدم مساس جوهر وروح اللغة ، ومراعاة العلمية والموضوعية ، فلا يطلاق الأحكام جزأً لمجرد صعوبة الباب أو المسألة ، ولا تنسف اللغة نسفًا بجعوى التيسير . كما ينبغي احترام جهود القدماء ، وعدم تسفيه أعمالهم وفكرهم .

وهكذا يمكن تحقيق التيسير لغايته بحسب الفئة الموجه إليها ، ويمكن الخروج بمؤلّف نحويّ ميسرّ فيه مواصفات في الشكل والمضمون كفيلة بضمان الوصول للتيسير ، بما يناسب كلا الفئتين .

وينبغي في هذا المقام التذكير بأهمية العامل النفسي في تقريب الطلاب من النحو ، كما أبعدها بواسطتهم عنه ؛ إذ هناك لغات كثيرة هي أكثر صعوبة وتعقيدًا من النحو العربي ، لكنها لم تُهاجم كما هوجمت العربية ، ولم ينفر منها بنو جلدتها كما ينفر طلاب اليوم من نحوها .

---

<sup>1</sup> محيي الدين عبد الحميد ، وكتابه : عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك

## الخاتمة :

وفي ختام بحثي هذا أخصّ أهمّ النتائج التي خرجت بها :

1. معرفة الفرق بين مصطلحي التيسير والتجديد ، وتحديد مفهوم التيسير وأبعاده ، وحدوده وأهدافه يمثّل الخطوة الأولى في التحرك للوصول إلى التيسير ، من وجهة نظري . والخطوة الثانية هي تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تيسير .
2. خلطُ كثيرٍ من المحدثين بين هذين المصطلحين أنتج أعمالاً نقدية غير مركّزة .
3. كما ظهر لي من خلال بحثي عن نقطة البداية ، وهي الشكوى ، عكس ما ذهب إليه كثير من المحدثين من حداثة نقد النحو وحركات التيسير . فتاريخ نقد النحو قديم ، وابن مضاء ليس سابقاً ، بل مسبوقاً في كثير مما ذهب إليه .
4. ظهر لي من خلال دراستي لمؤلفات التيسير انقسامها إلى نوعين :
  - أ. أعمال تيسيرية تناولت النحو بالنقد ، واقترحت ما يبسه على الدارسين .
  - ب. أعمال موجّهة للتيسير ، تناولت اقتراحات التيسير بالدراسة والنقد .
5. نقد النحاة تناول جانبي الشكل والمضمون ، كما تناول النحو والنحاة على حدّ سواء .
6. سعي القدماء للتيسير حقيقة أثبتتها أقوالهم ومؤلفاتهم .
7. ينبغي الاعتدال في استخدام الأصول النحوية ؛ لأن الإفراط في استخدامها يعقّد الدرس النحويّ . وهو الذي أثار شكوى كثير من الباحثين فضلاً عن المتعلمين قديماً



وحديثًا ، لكن هذا لا يعني ضرورة الاستغناء عنها ، بل ينبغي الإفادة منها والحذر من فرض سيطرتها على الفكر النحويّ.

8. ينبغي مراعاة عدة أمور أثناء دراسة حركات التيسير هي . من وجهة نظري . مقومات

نجاح الباحث وطريقه للوصول إلى التيسير ، وهي : أن يتحرّى الموضوعيّة في دراسته

دون تقديس لقواعد النحو ، وللنحاة القدماء ، ودون الاستخفاف بهم ، والسُّخرية

من آرائهم ، وإلا خرج النقد عن هدفه ، وهو الإصلاح والتيسير . وأن يكون من

أهل الدراية باللغة ؛ لأن حكم غير المتخصص غير مقبول ؛ فنظرته غير شاملة

لأبواب النحو وقاعداته ، وهو غير ملّم بمقاصد النحاة ، وأساليب اللغة ومعانيها ،

والفرق في المعنى بين أسلوب وآخر ، وتحليل إعرابيٍّ وآخر ، والفرق في أداء المعنى

المرتّب على اختلاف الحركات والتراكيب . وأن يشمل نظره آراء العلماء في المسألة

التي يدرسها ؛ علّه يجد بين آرائهم رأيًا صائبًا أيسر من غيره . أن يحسن الجمع بين

طرق الفريقين للوصول لأفضل ما يمكن الوصول إليه في تيسير النحو . و ألا يغفل

الدراسة التطبيقية ؛ إذ واقع اللغة هو الأساس الذي قامت من أجله كلُّ الدراسات

اللغوية .

9. على كلٍّ من يدخل في إطار الدراسة التيسيرية أن يضع نصب عينيه قاعدة غاية في

الأهميّة ، وهي أن التيسير لا يعني الإخلال بقواعد اللغة أو هدمها ، بل يعني تقديمها

بأيسر الطرق ، وترك ما لا يضير تركه من تفاصيل ؛ لأن في حذف أيّ استخدام

لغويّ وارد عن العرب ، أو حذف أيّ قاعدة أو باب نحويّ ، إغفالٌ لدقّة وصف اللغة .

10. تعدّد طرق التيسير قديماً ، وتناولها جانبي الشكل والمضمون .

11. الحكم على جدوى طرق التيسير يعتمد على النظر إليها من خلال روح عصرها ، ونوع المتعلمين و حاجاتهم .

12. رغم فائدة كثير من طرق التيسير قديماً إلا أنها كانت مذبذبة ، ولم تسر على وتيرة واحدة.

13. عدم وجود فاصل تاريخيّ بين طرق التيسير ، وتداخلها زمنياً ، وانتقال النحاة في التأليف بينها محاولة للوصول للتيسير.

14. تفاوت حركات وطرق التيسير بين النجاح في الوصول للتيسير ، والفشل في الوصول إليه.

15. تبويب القدماء للنحو العربي راعى تشابه الشكل ، مع اعتباره للمعنى.

16. اهتمام النحاة القدماء بالمعنى أثناء التقعيد واضح في كثير من القاعدات والتحليلات.

17. قواعد النحو العربي وُضعت بعد الاستقراء ، وعلى الأعم الأغلب من كلام العرب ، وليس لنا أن نترك الأغلب ونبني اللغة على الشواذّ ، ونخلق لغة جديدة بعيدة عن

الفصحى التي نزل بها القرآن ، وبعيدة عن أغلب كلام العرب مدّعين بذلك التيسير.

18. فردية التأليف قديماً ، وندرة الأعمال الجماعية عند المحدثين.

19. إسهام المجامع اللغوية . وإن كان قليلا . إلا أنه أنتج آراءً تيسيريةً جيّدة ؛ ناجمة عن

مناقشة الاقتراح قبل الحكم بتنفيذه ، وكثرة الأخذ والرد فيه ، ودراسته على واقع

اللغة . فالجامع اللغوية كالميزان النقديّ لاقتراحات التيسير .

20. قلّة الدّراسات والاقتراحات الواعية التي تختبر الاقتراح قبل طرحه .

21. النحو الذي يُدرّس في المراحل المدرسيّة والجامعيّة العامّة اليوم هو النحو القديم في

حلّة جديدة ميسّرة ، اعتمدت فكر المحدثين في تيسير العرض والمضمون .

22. الدّراسات التيسيرية الحديثة تفتقر في مجملها للاختبار والتطبيق على واقع اللغة ،

وتكتفي بأمثلة يسيرة تدعم بها رأيها دون النظر بشموليّة للنصوص والقواعد .

23. فيما يخصّ الاقتراحات التي تناولتها بالدراسة فقد خرجت من دراستها بما يأتي :

● إبقاء التبويب النحويّ على أساس التبويب القديم الذي يراعي تشابه الشكل مع

عدم إغفال المعنى .

● عطف النسق تابع من التوابع .

● لا يصحّ إلغاء الاستخدامات اللغوية الواردة عن العرب ، كالتنازع ، والاستثناء

المنقطع ، وإعمال المصدر المنكّر والمعرّف بأل ، والوصف العامل عمل الفعل .

● جعل الخبر تابعاً فيه إجحاف بمعناه و دوره في الجملة ، ونظر للشكل دون

المعنى .

● الإلتباع على الجوار ظاهرة غير مضطرة ، ولا يمكن لأخذ بها وترك الغالب والمضطرر.

● لا يحق لنا تضيق ما جاء في اللغة من سعة ، بالتزام الرفع أو النصب مع جواز الأمرين . كما ينبغي العلم بأن لكل ضبط يؤدي معنى لا يؤديه الآخر.

● لا يصحُّ الاعتراض على القواعد التي وضعها النحاة القدماء بعد الاستقراء إلا بالاستقراء على ما يناقضها بأدلة لغوية مدروسة .

● لم يحسن القدماء . من وجهة نظري . في صوغ قاعدة الاختصاص ؛ فالحرر فالمتخصص يعمل ، وغير المتخصص لا يعمل . وما خرج عن ذلك خرج للشبه ، فإن لم يكن لخروجه سبب فهو خارج عن القياس .

24. رغم إخفاق كثير من اقتراحات التيسير ، وعدم دقة كثير منها ، إلا أن هناك العديد من الاقتراحات التي تفيد في تيسير النحو إن طبقت .

25. تحديد الأسباب التي أخرجت التيسير عن مساره يساعد في إعادته له ؛ بتجنبها وعلاج كل ما يعرقل حركة التيسير .

26. دخول غير المتخصصين في مجال التيسير خطر كبير يهدد النحو واللغة على حد سواء .

27. اقتراحات التيسير تحتاج إلى دراسة للاستفادة مما يناسب واقع اللغة منها .

28. رغم تنفيذ كثير من اقتراحات التيسير المجدية في واقع تدريس النحو، كإلغاء التمارين غير العملية للمبتدئين ، واستخدام أساليب العرض الحديثة، مع تيسير لغة العرض ، واستخدام أسلوب التطبيق لتثبيت القاعدة ، إلا أنَّ ذلك لم يحلَّ المشكلة ، ولم يُلغِ تَمَّة الصعوبة والجمود والتعقيد عن النحو العربي ؛ لذا ينبغي محاولة تحسين صورة الفصحى وحوها ، وتحييب الطلاب فيها ومحاولة إزالة تلك الصورة المعقدة التي حاول أصحاب الفكر المشبوه خلقها في عقول أبنائها.

## الخاتمة :

وفي ختام بحثي هذا أخصّ أهمّ النتائج التي خرجت بها :

29. معرفة الفرق بين مصطلحي التيسير والتجديد ، وتحديد مفهوم التيسير وأبعاده ، وحدوده وأهدافه يمثل الخطوة الأولى في التحرك للوصول إلى التيسير ، من وجهة نظري . والخطوة الثانية هي تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تيسير .
30. خلط كثير من المحدثين بين هذين المصطلحين أنتج أعمالا نقدية غير مركزة .
31. كما ظهر لي من خلال بحثي عن نقطة البداية ، وهي الشكوى ، عكس ما ذهب إليه كثير من المحدثين من حداثة نقد النحو وحركات التيسير . فتاريخ نقد النحو قديم ، وابن مضاء ليس سابقاً ، بل مسبوفاً في كثير مما ذهب إليه .
32. ظهر لي من خلال دراستي لمؤلفات التيسير انقسامها إلى نوعين :
- ت. أعمال تيسيرية تناولت النحو بالنقد ، واقتاحت ما ييسره على الدارسين .
- ث. أعمال موجّهة للتيسير ، تناولت اقتراحات التيسير بالدراسة والنقد .
33. نقد النحاة تناول جانبي الشكل والمضمون ، كما تناول النحو والنحاة على حدّ سواء .
34. سعي القدماء للتيسير حقيقة أثبتتها أقوالهم ومؤلفاتهم .
35. ينبغي الاعتدال في استخدام الأصول النحوية ؛ لأن الإفراط في استخدامها يعقّد الدرس النحويّ . وهو الذي أثار شكوى كثير من الباحثين فضلاً عن المتعلمين

قديمًا وحديثًا ، لكن هذا لا يعني ضرورة الاستغناء عنها ، بل ينبغي الإفادة منها  
والحذر من فرض سيطرتها على الفكر النحويّ.

36. ينبغي مراعاة عدة أمور أثناء دراسة حركات التيسير هي . من وجهة نظري .

مقوّمات نجاح الباحث وطريقه للوصول إلى التيسير ، وهي : أن يتحرّى الموضوعيّة في  
دراسته دون تقديس لقواعد النحو ، وللنحاة القدماء ، ودون الاستخفاف بهم ،  
والسُّخرية من آرائهم ، وإلا خرج النقد عن هدفه ، وهو الإصلاح والتيسير . وأن  
يكون من أهل الدراية باللغة ؛ لأن حكم غير المتخصص غير مقبول ؛ فنظرته غير  
شاملة لأبواب النحو وقاعداته ، وهو غير ملئم بمقاصد النحاة ، وأساليب اللغة  
ومعانيها ، والفرق في المعنى بين أسلوب وآخر ، وتحليل إعرابيٍّ وآخر ، والفرق في أداء  
المعنى المترتب على اختلاف الحركات والتراكيب . وأن يشمل نظره آراء العلماء في  
المسألة التي يدرسها ؛ علّه يجد بين آرائهم رأياً صائباً أيسر من غيره . أن يحسن  
الجمع بين طرق الفريقين للوصول لأفضل ما يمكن الوصول إليه في تيسير النحو . و  
ألا يغفل الدراسة التطبيقية ؛ إذ واقع اللغة هو الأساس الذي قامت من أجله كلُّ  
الدراسات اللغوية .

37. على كلِّ من يدخل في إطار الدراسة التيسيرية أن يضع نصب عينيه قاعدة

غاية في الأهميّة ، وهي أن التيسير لا يعني الإخلال بقواعد اللغة أو هدمها ، بل يعني

تقديمها بأيسر الطرق ، وترك ما لا يضير تركه من تفاصيل ؛ لأن في حذف أيّ

استخدام لغويّ وارد عن العرب ، أو حذف أيّ قاعدة أو باب نحويّ ، إغفالٌ لدقّة وصف اللغة .

38. تعدّد طرق التيسير قديماً ، وتناولها جانبي الشكل والمضمون .

39. الحكم على جدوى طرق التيسير يعتمد على النظر إليها من خلال روح عصرها ، ونوع المتعلمين و حاجاتهم .

40. رغم فائدة كثير من طرق التيسير قديماً إلا أنها كانت مذبذبة ، ولم تسر على وتيرة واحدة.

41. عدم وجود فاصل تاريخيّ بين طرق التيسير ، وتداخلها زمنياً ، وانتقال النحاة في التأليف بينها محاولة للوصول للتيسير.

42. تفاوت حركات وطرق التيسير بين النجاح في الوصول للتيسير ، والفشل في الوصول إليه.

43. تبويب القدماء للنحو العربي راعى تشابه الشكل ، مع اعتباره للمعنى.

44. اهتمام النحاة القدماء بالمعنى أثناء التقعيد واضح في كثير من القاعدات والتحليلات.

45. قواعد النحو العربي وُضعت بعد الاستقراء ، وعلى الأعم الأغلب من كلام العرب ، وليس لنا أن نترك الأغلب ونبني اللغة على الشواذّ ، ونخلق لغة جديدة بعيدة عن

الفصحى التي نزل بها القرآن ، وبعيدة عن أغلب كلام العرب مدّعين بذلك التيسير.

46. فردية التأليف قديماً ، وندرة الأعمال الجماعية عند المحدثين.



47. إسهام المجامع اللغوية . وإن كان قليلا . إلا أنه أنتج آراءً تيسيرية جيّدة ؛ ناتجة عن

مناقشة الاقتراح قبل الحكم بتنفيذه ، وكثرة الأخذ والرد فيه ، ودراسته على واقع

اللغة . فالجامع اللغوية كالميزان النقديّ لاقتراحات التيسير .

48. قلّة الدّراسات والاقتراحات الواعية التي تختبر الاقتراح قبل طرحه .

49. النحو الذي يُدرّس في المراحل المدرسيّة والجامعيّة العامّة اليوم هو النحو القديم في

حلّة جديدة ميسّرة ، اعتمدت فكر المحدثين في تيسير العرض والمضمون .

50. الدّراسات التيسيرية الحديثة تفتقر في مجملها للاختبار والتطبيق على واقع اللغة ،

وتكتفي بأمثلة يسيرة تدعم بها رأيها دون النظر بشموليّة للنصوص والقواعد .

51. فيما يخصّ الاقتراحات التي تناولتها بالدراسة فقد خرجت من دراستها بما يأتي :

● إبقاء التبويب النحويّ على أساس التبويب القديم الذي يراعي تشابه الشكل مع

عدم إغفال المعنى .

● عطف النسق تابع من التوابع .

● لا يصحّ إلغاء الاستخدامات اللغويّة الواردة عن العرب ، كالتنازع ، والاستثناء

المنقطع ، وإعمال المصدر المنكّر والمعرّف بأل ، والوصف العامل عمل الفعل .

● جعل الخبر تابعاً فيه إجحاف بمعناه و دوره في الجملة ، ونظر للشكل دون

المعنى .

• الإلتباع على الجوار ظاهرة غير مضطرة ، ولا يمكن لأخذ بها وترك الغالب والمضطرد.

• لا يحق لنا تضيق ما جاء في اللغة من سعة ، بالتزام الرفع أو النصب مع جواز الأمرين . كما ينبغي العلم بأن لكل ضبط يؤدي معنى لا يؤديه الآخر.

• لا يصحُّ الاعتراض على القواعد التي وضعها النحاة القدماء بعد الاستقراء إلا بالاستقراء على ما يناقضها بأدلة لغوية مدروسة .

• لم يحسن القدماء . من وجهة نظري . في صوغ قاعدة الاختصاص ؛ فالحر فالمختص يعمل ، وغير المختص لا يعمل . وما خرج عن ذلك خرج للشبه ، فإن لم يكن لخروجه سبب فهو خارج عن القياس .

52. رغم إخفاق كثير من اقتراحات التيسير ، وعدم دقة كثير منها ، إلا أن هناك العديد من الاقتراحات التي تفيد في تيسير النحو إن طبقت .

53. تحديد الأسباب التي أخرجت التيسير عن مساره يساعد في إعادته له ؛ بتجنبها وعلاج كل ما يعرقل حركة التيسير .

54. دخول غير المتخصصين في مجال التيسير خطر كبير يهدد النحو واللغة على حد سواء .

55. اقتراحات التيسير تحتاج إلى دراسة للاستفادة مما يناسب واقع اللغة منها .

56. رغم تنفيذ كثير من اقتراحات التيسير المجدية في واقع تدريس النحو، كإلغاء التمارين غير العملية للمبتدئين ، واستخدام أساليب العرض الحديثة، مع تيسير لغة العرض ، واستخدام أسلوب التطبيق لتثبيت القاعدة ، إلا أنّ ذلك لم يحلّ المشكلة ، ولم يُلغِ تَمّة الصعوبة والجمود والتعقيد عن النحو العربي ؛ لذا ينبغي محاولة تحسين صورة الفصحى وحوها ، وتحييب الطلاب فيها ومحاولة إزالة تلك الصورة المعقدة التي حاول أصحاب الفكر المشبوه خلقها في عقول أبنائها.

## فهرس المصادر و المراجع

1. الأزهرى ، الشيخ خالد بن عبد الله:

\* شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح (1421هـ / 2000 م) ، ط1 ،

تحقيق محمد باسل عيون السود، توزيع عباس أحمد الباز - مكة المكرمة ، بيروت - لبنان :

منشورات دارالكتب العلمية .

2. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين:

\* الأغاني (1992م) (د.ط) بيروت: دار الكتب العلميّة.

3. الأسعد ، عبد الكريم :

بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة (1983) ، الرياض: دار العلوم .

4. الأشموني، علي بن محمد:

\* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" ، (1955م)

ط1، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة.

5. الأفغاني ، سعيد:

\* نظرات في اللغة عند أبي الحزم الأندلسي (1389هـ/1969م) ، ط2 ، بيروت: دار الفكر .

\* في أصول النحو ( 1407 / 1987) ، بيروت - لبنان : المكتب الإسلامي .

6. الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين الألوسي البغدادي:

\* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني (د. ت) ، ط2 ، نشر و تصحيح  
إدارة الطباعة المنيرية، بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.

7. امرئ القيس:

\* ديوان امرئ القيس ، (2004) ، شرح عبد الرحمن المصطاوي ، ط 2 ، بيروت\_ لبنان : دار  
المعرفة .

8. الأنباري ، الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد:

\* الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد  
(1418هـ / 1997م) ، صيدا- بيروت : المكتبة العصرية .

\* الإعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو (1377هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ،  
مطبعة الجامعة السورية .

9. الأندلسي ، أبو حيان:

\* البحر المحيط (1412هـ / 1992م) ، طبعة جديدة منقحة ومصححة ، دار الفكر العربي .

10. الأنصاري ، أحمد مكّي:

\* أبو زكريا الفراء و مذهبه في النحو و اللغة ، (د. ت) ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الأدب و  
العلوم الاجتماعية .

11. الأنصاري ، حسان بن ثابت :

\* ديوان حسان بن ثابت ، (1977م) ، تحقيق سيد حنفي حسنين ، (د. ط ، د. ن).

12. الأنصاري ، ابن هشام:

\* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب : " عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك "

(1999/1420م) ، ( د . ط ) ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، صيدا - بيروت :

المكتبة العصرية .

\* تلخيص الشواهد و تلخيص الفوائد ، (1986م) ط1 ، تحقيق و تعليق عباس مصطفى الصالحي ،

بيروت : دار الكتب العلميّة .

\* شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، (1987) ، تحقيق : محمد محيي الدين عيد الحميد .

( د.ط ، د.ن ) .

\* مغني اللبيب عن كتب الأعراب ( 1999/ 1419 ) ، تحقيق بركات يوسف هبؤد ، ط 1 ،

بيروت - لبنان : دار الأرقم بن أبي الأرقم .

13. أوزون ، زكريا :

\* جناية سيبويه ، الرفض التام لما في النحو من أوهام (2002) ، ط1 ، رياض الريس .

14. أيوب ، عبد الرحمن :

\* دراسات نقدية في النحو العربي ، ( د.ت، د.ط ) مؤسسة الصباح للنشر و التوزيع

15. البغدادي ، عبد القادر بن عمر :

\* خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب ، (1989م) ، ط3 ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد

هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي .

16. بكار ، د.عبد الكريم :

\* الصفوة من القواعد العربية (1407) ، ط1 ، دمشق : دار القلم .

17. أبو تاعي ، د.سعود :

\* خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري ( 1425 / 2005 ) ، ط1 ، القاهرة : دار

غريب للطباعة و النشر .

18. التوحيدي ، أبو حيان:

\* الإمتاع و المؤانسة ، (1424 هـ ) راجعه : هشام خليفة الطعيبي ط 1 ، صيدا - بيروت :

المكتبة العصرية .

19. الشبتي ، د. عياد عيد:

\* ابن الطراوة النحوي ، ( 1403 هـ - 1983 م ) ، ط1 . مطبوعات نادي الطائف الأدبي.

20. الجاحظ :

\* الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون . ط2 ، د.ت . مكتبة البابي الحلبي.

\* رسائل الجاحظ ، (1964) ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، د.ط ، القاهرة : مكتبة

الخانجي .

21. جاد الكريم، عبد الله أحمد:

\* المعنى و النحو، (2002/1422) ، ط1 ، القاهرة : مكتبة الآداب.

22. جبل ، د. محمد حسن حسن:

\* دفاع عن القرآن الكريم ، (د.ت) ، الأزاربطة : دار المعرفة الجامعية .

23. الجرجاني ، الإمام عبد القاهر:

\* دلائل الإعجاز ، ( 1419 هـ 1998 م ) ، صححه الشيخ محمد عبده. علق عليه السيد محمد

رشيد رضا ، ط2 ، بيروت - لبنان : دار المعرفة .

\* المقتصد لشرح الإيضاح ، ( 1982م ) ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان . سلسلة كتب التراث .

منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار رشيد للنشر .

24. جميل بشينة:

\* ديوان جميل ، ( 1992م ) ط1 ، جمع و تحقيق و شرح إميل يعقوب ، بيروت - لبنان : دار الكتاب

العربي.

25. أبو جناح ، د. صاحب:

\* دراسة في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها ، ( 1419 هـ - 1998 م ) ، ط1 ، الأردن : دار

الفكر.

26. ابن جني ، أبي الفتح عثمان:

\* الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط2 ، ( د. ن ، د. رت ) .

\* اللمع في العربية ، ( 1402 ) ، تحقيق : حامد المؤمن العاني . ط1 . بغداد .

\* المحتسب ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحلیم النجار، د. عبد الفتاح شليبي ( القاهرة )

27. الجناني ، طارق عبد عون :

\* ابن الحاجب النحوي ، آراؤه ومذهبه ، ( 1973 - 1974 ) ، ( د. ن ) .

28. الجوارى ، د. أحمد عبد الستار:

\* نحو التيسير ، ( 1404 هـ - 1984 م ) ، ( د. ط ) ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي

29. حسان ، تمام :



\* اللغة العربية، معناها ومبناها ، (1418هـ / 1998م ) ، ط3 ، عالم الكتب .

### 30. الحطيئة:

\* ديوان الحطيئة، ( 1426هـ - 2005م ) ، ط2 ، شرح حمدو طمّاس، بيروت/ لبنان: دار المعرفة.

### 31. حسن ، عباس:

\* النحو الوافي ، ( د. ت ) ، ط5 ، مصر : دار المعارف .

### 32. الحلبي ، ابن سنان الخفاجي:

\* سر الفصاحة (1427هـ / 2006م ) ، ط1 ، دار الفكر.

### 33. الخالدي ، أ.د. كريم حسين ناصح:

\* مناهج التأليف النحوي (1427هـ - 2007م ) ، ط1 ، عمّان : دار صفاء.

### 34. ابن خلدون ، المؤرخ عبد الرحمن بن محمد:

\* دراسة أحمد الزعبي ، ( د. ت ، د. ط ) ، بيروت : دار الأرقم ابن أبي الأرقم .

### 35. خليل، حلمي:

\* العربية وعلم اللغة البنيوي ، (1988) ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

### 36. ابن دريد ، محمد بن الحسن :

\* جمهرة اللغة ، (1987م ) ، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي ، ط1 ، بيروت : دار العلم

للملايين.

### 37. دمشقية ، عفيف:

\* خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ( 1980 ) ، ط1 ، بيروت: دار العلم للملايين.

38. ابن رشد ، القاضي أبو الوليد:

\* الضروري في صناعة النحو (1422هـ - 2002م ) ، تحقيق د. منصور علي عبد السميع.

تقديم أ.د.محمد إبراهيم. عبادة ، ط1 ، القاهرة : دار الفكر العربي.

39. ذي الرمة ( غيلان بن عقبة ) :

\* ديوان ذي الرمة ، (1982م) ، ط1 ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ،

تحقيق : عبد القدوس أبي صالح ، بيروت : مؤسسة الإيمان .

40. الراجحي ، عبده :

\* التطبيق النحوي (1998) ، ( د.ط ) ، دار المعرفة الجامعية .

41. الرضي ، محمد بن الحسن الأسترايبيدي :

\* شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، ( د.ت ، د.ط).

42. الزبيدي، سعد جاسم:

\* القياس في النحو العربي نشأته وتطوره (1997) ، دار الشروق .

\* نحوي مجهول في القرن العشرين الشيخ يوسف كركوش و كتابه رأي في الإعراب ( 2003 ) ،

الأردن- عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع.

43. الزبيدي ، عبد الكريم جواد كاظم:

\* دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ( 1983/1303 ) ، ط1، جدة:

دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع .

44. الزبيدي ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي :

\* ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (1987/1407)، تحقيق : د. طارق الجنابي

، ط 1 ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية.

45. الزجاجة ، أبو القاسم:

\* الإيضاح في علل النحو (1416هـ / 1996م) ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط 6 بيروت - لبنان

: دار النفائس .

\* الجمال (د.ت) ط 6 ، تحقيق د. مازن المبارك، بيروت - لبنان : دار النفائس

46. الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر :

\* . تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل ، (2002/1423) ، اعنى

به وخرج أحاديثه وعلق عليه : خليل مأمون شبحى ، ط 1، لبنان - بيروت : دار المعرفة .

\* المفصل في علم العربية، دراسة و تحقيق : د. فخر صالح قدارة ( 1425 هـ / 2004م ) ، ط 1

، دار عمار.

47. السامرائي ، د. إبراهيم:

\* النحو العربي نقد وبناء (1997/1418) ، ط 1 ، لبنان . بيروت: دار البيارق.، دار عمار،

. الأردن : عمان .

48. السامرائي ، فاضل:

\* معاني النحو ( 2003 / 1423 ) ، ط 2، عمان - الأردن : دار الفكر.

49. السرطاوي ، معاذ :

\* ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، ( 1988 / 1408 ) ، ط 1، عمان . الأردن : دار

مجدلاوي.

50. سعيد ، عبد الوارث مبروك:

\* في إصلاح النحو العربي (1406هـ - 1985م) ، ط 1 ، الكويت : دار القلم للنشر و التوزيع .

51. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف:

\* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، (1414هـ / 1994م) ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د. جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد النوتي ، ط 1، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية .

52. السنجرجي ، مصطفى عبد العزيز:

\* المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، (1406- 1986 ) ، ط1، المكتبة الفيصلية .

53. سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر:

\* الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط 1 ، بيروت : دار الجيل.

54. ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي:

\* المختص في اللغة ، (1417هـ 1996م) ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال. ط 1 ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

\* المحكم والمحيط الأعظم ، (2000) ، تحقيق عبد الحميد هندواوي ، بيروت : دار الكتب العلمية .

55. السيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن :

\* الأشباه والنظائر، (1423هـ / 2003م) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، ط 3 ، القاهرة: عالم الكتب .

\* بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، (1399هـ / 1969م) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار الفكر .

\* الاقتراح في علم أصول النحو ، (1988) ، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق على حواشيه وفهرسه د. أحمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم . جروس برس .

\* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، (1998/1418) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط 1 ، بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، توزيع : مكتبة عباس أحمد الباز .

56. شاهين ، كمال :

\* نظرية النحو العربي القديم دراسة تحليلية للتراث اللغوي من منظور علم النفس الإدراكي ، (1423هـ/2002م) ، ط1 ، دار الفكر العربي .

57. الشنفرى ، عمرو بن مالك :

\* ديوان الشنفرى ، (1991م) ، ط2 ، جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب ، بيروت : دار الكتاب العربي .

58. الشوباشي ، شريف :

\* لتحيا اللغة العربية يسقط سيويه ، (2004م) ، (د . ط ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

59. شيخاني ، محمد :

\* البعد الديني للغة العربية وأثرها في التضامن العربي والإسلامي ، (2001/1421) ، ط 1 ، دار قتيبة .

60. صالح ، د . محمد سالم :

\* أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، (2006/1427) ، ط 1 ، القاهرة : دار السلام .

61. الصبان، محمد بن علي:

\* حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، (د.ت، د.ط) تحقيق طه عبد الرؤوف  
سعد، المكتبة التوفيقية.

62. الصعيدي ، عبد المتعال:

\* النحو الجديد ، (1947 م ) ، ( د . ط ) ، القاهرة .

63. ضيف ، د. شوقي:

\* تجديد النحو ، ط4 ، ( د . ت ) ، القاهرة : دار المعارف .

\* تيسير النحو التعليمي قديماً و حديثاً ، ط2 ، القاهرة : دار المعارف .

64. الطرماح ( الحكيم بن حكيم ) :

\* ديوان الطرماح ، (1968م) ، تحقيق : عزة حسن .

65. الطويل ، محمد عبد المجيد:

\* مشكلات نحوية، (2002) ، ط1 ، القاهرة : مكتبة زهراء الشرق .

66. عبادة ، محمد إبراهيم:

\* النحو التعليمي في التراث العربي ، الإسكندرية : منشأة المعارف .

67. العبد ، طرفة :

\* ديوان طرفة بن العبد ، (1980) ، ( د . ط ) ، بيروت : دار صادر .

68. عبد التواب ، رمضان :

\* دراسات وتعليقات في اللغة، (1414هـ/1994م)، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي .

69. عبد الستار ، أحمد :

\* نحو التيسير ، (1984/1404)، مطبوعات الجمع العلمي العراقي .

70. عبد اللطيف ، محمد حماسة:

\* العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، (2001)، القاهرة: دار غريب .

71. العبيدي ، شعبان عوض:

\* النحو العربي و مناهج التأليف والتحليل ، (1989م) ، بنغازي - ليبيا : جامعة قار يونس.

72. العجاج ، رؤية :

\* ديوان رؤية بن العجاج ، (1980م) ، تحقيق: وليم بن الورد ، ط 2 ، بيروت: دار الآفاق

الجديدة .

73. عريف ، د. محمد خضر و نقشبندي ، د.أنور :

\* مقدمة في علم اللغة التطبيقي ، (1412هـ - 1992م) ، ط 1 ، دار القبلة للثقافة

الإسلامية ، و دار خضر للطباعة و النشر والتوزيع .

74. عطار ، أحمد عبد الغفور:

\* دفاع عن الفصحى، (1399هـ - 1979م) ، ط1 ، مكة المكرمة

قضايا و مشكلات لغوية ( 1402 هـ / 1982 م ) ، ط 1 ، جدة : شركة المدينة المنورة

للطباعة والنشر .

\* وفاء اللغة العربية بحاجات هذا لعصر و كل عصر ، (1399هـ / 1979م) ، ط2 ، مكة المكرمة .

75. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل :

\* شرح ابن عقيل ، ( 1421هـ / 2000م ) ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، صيدا - بيروت : المكتبة العصرية.

76. العكبري ، أبو البقاء:

\* شرح ديوان أبو الطيب المتنبي . ضبطه و صححه ووضع فهرسه : مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي ، بيروت - لبنان : دار المعرفة .

\* التبيين على مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين (1421هـ / 2000م) ، ط1 تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان.

77. عمارة ، د. خليل أحمد و العاني ، أ.د. سلمان حسن:

\* في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي و تطبيقي على التوكيد اللغوي و أسلوب الاستفهام.  
(1407هـ / 1987م) ط1 ، تقديم أ. د . سلمان حسن العاني، الزرقاء - الأردن: مكتبة المنار  
\* المسافة بين التنظير اللغوي و التطبيق النحوي : بحوث في التفكير النحوي و التحليل اللغوي ، (2004) ، ط1 ، عمان : دار وائل .

78. عمر، أحمد مختار:

\* العربية الصحيحة ، (1998) ، ط2 ، القاهرة : عالم الكتب .

79. عمر ، أحمد مختار ، مكرم ، عبد العال سالم :

\* معجم القراءات القرآنية ، (1997م) ، ط3 ، عالم الكتب .



80. عيد ، د. محمد :

\* أصول النحو في نظرنحاة و رأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، ( 1410هـ /

1989م ) ، ط4، عبد الخالق ثروة ، القاهرة: عالم الكتب .

\* في اللغة ودراساتها ، (1974م) ، طبعة عالم الكتب .

\* النحو المصنفي ، (1973) ، القاهرة ، ( د. ن ) .

81. العيني ، محمود بن محمد بدر الدين :

\* شرح سنن أبي داوود ، (1420) ، ط1 ، تحقيق : خالد بن إبراهيم المصري . الرياض :

مكتبة الرشد.

82. ابن فارس، أحمد

\* مقاييس اللغة، (د.ت، د.م) تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر

83. الفحل ، علقمة بن عبدة :

\* ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، (1969م) ، ط1 ، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب ،

راجعته : فخر الدين قباوة ، حلب : دار الكتاب العربي.

84. الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد :

\* معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ( د . ت ) ، دار السرور

بيروت- لبنان.

85. الفرزدق ، همام بن غالب :

\* ديوان الفرزدق ، (د.ت ، د.ط) ، قَدِّم له و شرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي

86. القرطبي ، ابن مضاء:

\* الرد على النحاة ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط3 . دار المعارف كورنيش النيل .

87. كُثِير عَزَّة :

\* ديوان كُثِير عَزَّة ، (1971م) ، ط1 ، تحقيق : إحسان عباس ، بيروت : دار الثقافة .

88. لاشين ، د. عبد الفتاح:

\* التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ، (د. ت ، د. ط) ، الرياض:

دار المريخ .

89. المالقي ، الإمام أحمد بن عبد النور:

\* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، (د. ت ، د. ط) ، مجمع اللغة

العربية بدمشق .

90. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي:

\* ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، مكتبة الضياء

\* شرح التسهيل، (1990 /1410) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون،

ط1، هجر للطباعة و النشر .

91. المبارك ، مازن:

\* علة النحوية : نشأتها و تطورها .

\* النحو العربي ( 1986 ) ، بيروت : دار الفكر .

92. المبرّد ، أبي العباس محمد بن يزيد :

\* المقتضب ، (1999/1420) تحقيق حسن حمد ، مراجعة د. إميل يعقوب ، ط 1 ، بيروت \_ لبنان :  
دار الكتب العلمية منشورات نحد علي بيضون .

93. المخزومي ، د. مهدي:

\* في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، (1985) ، ط 3.

94. المرادي:

\* توضيح المقاصد والمسالك . تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ( 2001/1422م ) ، ط 1،  
دار الفكر العربي .

95. مصطفى ، إبراهيم:

\* إحياء النحو ، ( 2003/1423 ) ، ( د . ط ) ، القاهرة : دار الآفاق العربية .

96. ابن معطٍ :

\* نثر الجواهر النحوية بنشر الصفحات المطوية من أرجوزة الدرّة الألفية في علم العربية ، صنعه  
الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، مراجعة الدكتورة أسماء عبد المنعم هريدي ، ( د.ت ، د.ط  
) ، دار أبو المجد للطباعة .

97. أبو المكارم ، د. علي:

\* تقويم الفكر النحوي، ( 2005م ) ، ( د . ط ) ، القاهرة : دار غريب .

98. الملوخ ، حسن خميس سعيد:

\* نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين ، ط 1 ، عمّان : دار الشروق .

99. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم:

\* لسان العرب، دار الفكر .

100. الموسى ، نهاد :

\* نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث (1980/1400)، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر .

101. النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله:

\* ديوان النابغة (1964م) ط1 ، تحقيق عبد العزيز رباح، بيروت : المكتب الإسلامي.

102. النووي ، محيي الدين أبو زكريا :

\* شرح صحيح مسلم ، محيي الدين أبو زكريا النووي ، (د.ت ) ، مراجعة : خليل الميس ، ط1 ،

بيروت \_ لبنان : دار القلم .

103. النيسابوري ، مسلم بن الحجاج القشيري :

\* صحيح مسلم ، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله \_

صلى الله عليه وسلم \_ وسنته و أيامه ، (1374) ، ط1 ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار

إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

104. هارون ، عبد السلام محمد :

\* الأساليب الإنشائية في النحو العربي، (1410 / 1990م ) ، بيروت : دار الجيل .

105. أبو الهيجاء ، د. ياسين:

\* مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ( . 1424 - 2003 ) ، ط1 ،

الأردن- إربد : عالم الكتب الحديث .

106. الوقفي، إبراهيم أحمد محمد:

\* تبسيط الآجروميّة للسنة الأولى الإبتدائية بالأزهر و المعاهد الدينيّة ، (1374 - 1955)

ط2، مطابع دار الكتاب العربي بمصر

107. الياسري ، د. علي مزهر

\* الفكر النحوي عند العرب ، أصوله ومناهجه ، (2003/1423) ، تقديم د/ عبد الله الجبوري

، ط1 ، الدار العربية للموسوعات .

108. آل ياسينين، د. محمد حسين:

\* الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، (د.ت ، د.ط) ، بيروت : مطابع

دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .

109. ياقوت ، د. أحمد سليمان:

\* ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، (2000) ، دار المعرفة الجامعية.

110. ياقوت ، د. محمود سليمان :

\* منهج البحث اللغوي ، (2000) ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية .

111. ابن يعيش، موفق الدين :

\* شرح المفصل ، (د.ت ، د.ط) ، بيروت : عالم الكتب .

## الدوريات :

### 1. حسن ، عباس:

" صريح الرأي في النحو العربي ، داؤه ودواؤه " ، ( مجلة رسالة الاسلام ، العدد 38 ، السنة العاشرة ، مطبوعات المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ) .

### 2. الحلبي ، أحمد :

" اللغة العربية وطرائق تدريسها " . اللغة العربية والوعي القومي ، ( بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ن بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي . معهد البحوث والدراسات العربية . ط1 . بيروت . نيسان / إبريل 1984 ) .

### 3. السلمي ، عبد الله :

" المتون والشروح والحواشي في ميزان الدرر النحوي " ، مجلة الأحمدي ، دبي .

### 4. السيد ، صبري إبراهيم :

دراسات عربية وإسلامية . ( سلسلة أبحاث جامعية ) ، يشرف على إصدارها: د.حامد طاهر.

### 5. الشريف ، حسن :

" تبسيط قواعد اللغة العربية " (مجلة الهلال ، 1938 ) .

6. صاري ، أ. محمد :

تيسير النحو ترف أم ضرورة؟! . (مجلة الدراسات اللغوية . المجلد الثالث، العدد الثاني ، ربيع الآخرة 1422هـ/ يوليو - سبتمبر 2001م).

7. الطاهر، علي جواد:

" جرائمنا في تدريس العربية " مجلة المعلم الجديد. ( العدد 2 ، آذار/ مارس 1957. بغداد ).

8. الطويل ، السيد رزق :

دعوة الحق ، اللسان العربي والإسلام معا في معركة المواجهة ، ( سلسلة شهرية تصدر في كل شهر عربي عن : إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي . السنة السادسة ، العدد 60 ، ربيع الأول 1407هـ/ نوفمبر 1986م ) ، إشراف: أحمد محمد جمال .

9. عمر، د. أحمد مختار :

دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، (مجلة الأزهر. العدد السادس ، شعبان 1387هـ).

10. فياض ، محمد جابر:

" أهمية اللغة في الحياة الإنسانية " . كتاب اللغة العربية والوعي القومي . (مركز دراسات الوحدة العربية . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بالاشتراك مع : المجمع العلمي العراقي ، معهد البحوث والدراسات العربية ) .

## الرسائل الجامعية:

1. الزهراني، أحمد جار الله :

رسالة " اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين". جامعة أم القرى ، 1423 هـ.